

جمهورية العراق  
البنك المركزي العراقي  
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الاقتصادي السنوي  
للبنك المركزي العراقي  
2015

*Central Bank of Iraq*  
*Annual Report 2015*

**STATISTICS & RESEARCH DEPARTMENT**  
[http:// www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)

رئيس وأعضاء

مجلس إدارة البنك المركزي العراقي

كما في 2015/12/31

رئيس مجلس الإدارة

السيد علي محسن إسماعيل

المحافظ وكالة

الأعضاء

السيد زهير علي اكبر

نائب المحافظ وكالة

الدكتور أحمد ابراهيم علي

خبير اقتصادي

السيد عبد الرحمن صالح رشيد

مدير عام فرع السليمانية

السيد إحسان شمران الياسري

مدير عام الإصدار والخزائن

السيد خالد شوكت علي

مدير عام فرع البصرة وكالة

الدكتور نوار دهام مطر الزبيدي

خبير قانوني

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري

خبير اقتصادي

هيكل الجهاز المصرفي العراقي ( Banking System Structure ) لعام 2015 ويضم (57) مصرف



**موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2015**  
**Summary of Iraqi Economic Indicators**

| 2015               | 2014               | البيان                                                      |
|--------------------|--------------------|-------------------------------------------------------------|
| 191.7 ترليون دينار | 258.9 ترليون دينار | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP                 |
| 169.6 ترليون دينار | 173.9 ترليون دينار | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP                 |
| 5.2 مليون دينار    | 7.2 مليون دينار    | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية |
| 4921.8 ألف دونم    | 13160 ألف دونم     | إجمالي المساحة المزروعة بالحنطة والشعير                     |
| 9304.8 ميكا واط    | 9161.5 ميكا واط    | معدل إنتاج الطاقة الكهربائية                                |
| 1.7%               | 1.6%               | معدل التضخم الاساس (Core Inflation)                         |
| 148.0 نقطة         | 145.9 نقطة         | معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك العام                    |
| 148.5 نقطة         | 146.0 نقطة         | معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد الاستبعاد            |
| 3 مليون برميل      | 2.5 مليون برميل    | المعدل اليومي لتصدير النفط                                  |
| 44.7 دولار/ برميل  | 94.9 دولار/ برميل  | متوسط سعر برميل النفط                                       |
| 65435 مليار دينار  | 72692 مليار دينار  | عرض النقد بالمفهوم الضيق M1                                 |
| 82595 مليار دينار  | 90728 مليار دينار  | عرض النقد بالمفهوم الواسع M2                                |
| 78507 مليار دينار  | 101202 مليار دينار | صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي                  |
| 6%                 | 6%                 | متوسط سعر فائدة البنك المركزي                               |
| 1247 دينار         | 1214 دينار         | معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي  |
| 64344 مليار دينار  | 74073 مليار دينار  | إجمالي ودائع المصارف التجارية                               |
| 36753 مليار دينار  | 34123 مليار دينار  | إجمالي ائتمان المصارف التجارية                              |
| 82 شركة            | 78 شركة            | إجمالي عدد الشركات في سوق العراق للأوراق المالية            |
| 456.2 مليار دينار  | 898.3 مليار دينار  | حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية                   |
| 10148 مليار دينار  | 9081 مليار دينار   | مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة                            |
| 57 مصرف            | 56 مصرف            | عدد المصارف العاملة                                         |
| 51.8 ترليون دينار  | 78 ترليون دينار    | النفقات الجارية                                             |
| 51.3 ترليون دينار  | 97.1 ترليون دينار  | الإيرادات النفطية                                           |
| 66.5 ترليون دينار  | 105.6 ترليون دينار | الإيرادات الكلية للموازنة                                   |
| 1188.4 مليون وحدة  | 1188.4 مليون وحدة  | حصة العراق في IMF                                           |
| 36.9 مليون نسمة    | 36 مليون نسمة      | عدد السكان                                                  |
| الدينار العراقي    | الدينار العراقي    | العملة                                                      |
| (13.5) مليار دولار | (11.9) مليار دولار | فائض/عجز ميزان المدفوعات                                    |

## المركز المالي للبنك المركزي العراقي كما في 2015/12/31 مقارنة بعام 2014

مليون دينار

| 2015     | 2014      | الفقرات                                           |
|----------|-----------|---------------------------------------------------|
|          |           | <u>الموجودات</u>                                  |
| 3627247  | 4039626   | احتياطي الذهب                                     |
| 4511665  | 10039356  | نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية                    |
| 16369485 | 16430509  | أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى         |
| 38613909 | 45192610  | استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق           |
| —        | 7500      | قروض ممنوحة للبنوك التجارية                       |
| 8580912  | 2455520   | مستحقات من وزارة المالية                          |
| —        | 2854863   | استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي |
| 191942   | 182610    | الممتلكات والمعدات                                |
| 10787    | 6936      | موجودات غير ملموسة                                |
| 562268   | 405133    | موجودات أخرى                                      |
| 72475715 | 81607163  | مجموع الموجودات                                   |
|          |           | <u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>                    |
|          |           | <u>المطلوبات</u>                                  |
| 38585119 | 39883686  | النقد المصدر للتداول                              |
| 1080130  | 853399    | سندات الخزينة المصدرة                             |
| 24484967 | 31679751  | ودائع البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى     |
| 39799    | 39909     | مستحقات حكومات وبنوك أجنبية                       |
| —        | 3753163   | أرصدة صندوق النقد الدولي                          |
| 5929109  | 2004003   | أرصدة مؤسسات حكومية                               |
| 120004   | 127057    | مطلوبات أخرى                                      |
| 70239128 | 78340968  | مجموع المطلوبات                                   |
|          |           | <u>حقوق الملكية</u>                               |
| 1000000  | 100000    | رأس المال                                         |
| 1462461  | 4358758   | احتياطي عام                                       |
| 1089690  | 1089690   | احتياطي طوارئ                                     |
| (698335) | (285956)  | احتياطي إعادة تقييم الذهب                         |
| (617229) | (1996297) | (الخسائر) المتراكمة                               |
| 2236587  | 3266195   | مجموع حقوق الملكية                                |
| 72475715 | 81607163  | مجموع المطلوبات وحقوق الملكية                     |

## المحتويات

| المحتويات                                                                                                | Contents       |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|
| الموضوع                                                                                                  | رقم الصفحة     |
| <b>الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية والمحلية</b>                                       | <b>1 - 15</b>  |
| أولاً- التطورات العالمية                                                                                 | 1 - 8          |
| ثانياً- التطورات العربية                                                                                 | 8 - 12         |
| ثالثاً: التطورات المحلية                                                                                 | 12 - 15        |
| <b>الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية</b>                                                          | <b>16 - 29</b> |
| أولاً- الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015                                                                  | 16 - 18        |
| ثانياً- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموعات الأنشطة السلعية، التوزيعية والخدمية | 19 - 21        |
| ثالثاً- الأنشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي                                        | 22 - 29        |
| <b>الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية</b>                                                          | <b>30 - 67</b> |
| أولاً- التطورات النقدية                                                                                  | 30 - 37        |
| ثانياً- تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة                                                        | 37 - 43        |
| 1- تطورات أسعار الفائدة                                                                                  | 38 - 37        |
| 2- نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية                                                                       | 38 - 40        |
| 3- التسهيلات القائمة                                                                                     | 41 - 42        |
| 4- الاحتياطي الإلزامي                                                                                    | 42 - 43        |
| 5- حوالات وسندات البنك المركزي العراقي                                                                   | 43 - 43        |
| ثالثاً- التطورات المصرفية                                                                                | 43 - 59        |
| 1- ميزانية الجهاز المصرفي                                                                                | 45 - 47        |
| 2- الموازنة الموحدة للمصارف العاملة في العراق                                                            | 47 - 52        |
| 3- الودائع المصرفية                                                                                      | 52 - 53        |
| 4- الائتمان المصرفي                                                                                      | 53 - 56        |
| 5- مؤشرات الربحية                                                                                        | 56 - 57        |
| 6- الاستثمارات لدى المصارف العاملة في العراق                                                             | 57 - 58        |
| 7- كفاية رأس المال                                                                                       | 58 - 59        |
| رابعاً: قطاع التأمين                                                                                     | 59 - 61        |
| 1- شركة التأمين الوطنية                                                                                  | 60 - 60        |
| 2- شركة التأمين العراقية العامة                                                                          | 60 - 60        |
| 3- شركة إعادة التأمين العراقية العامة                                                                    | 60 - 61        |
| خامساً: سوق العراق للأوراق المالية                                                                       | 61 - 67        |
| 1- مؤشر الأسعار <u>ISX60</u>                                                                             | 63 - 64        |
| 2- التداول في الأسواق العربية                                                                            | 64 - 65        |
| 3- أهم مؤشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2015                                            | 65 - 67        |
| <b>الفصل الرابع: قطاع المالية العامة</b>                                                                 | <b>68 - 80</b> |
| أولاً: الموازنة العامة                                                                                   | 69 - 75        |
| 1- الإيرادات العامة                                                                                      | 70 - 71        |

|               |                                                                     |
|---------------|---------------------------------------------------------------------|
| 75-72         | 2- النفقات العامة                                                   |
| 80-76         | ثانياً: تطورات الدين العام                                          |
| 79-76         | 1- الدين الداخلي                                                    |
| 80-79         | 2- الدين الخارجي                                                    |
| <b>87-81</b>  | <b>الفصل الخامس: الأسعار</b>                                        |
| 83-81         | أولاً: اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق              |
| 87-83         | ثانياً: اتجاهات أسعار مكونات السلة السلعية                          |
| <b>98-88</b>  | <b>الفصل السادس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي</b> |
| 93-88         | أولاً: التجارة الخارجية                                             |
| 98-94         | ثانياً: ميزان المدفوعات                                             |
| <b>103-99</b> | <b>الفصل السابع: نظام المدفوعات العراقي</b>                         |
| 120 - 104     | الملاحق                                                             |

## الفصل الأول

### التطورات الاقتصادية العالمية والعربية والمحلية

**International, Arabic & Local of Economic Developments**

## التطورات الاقتصادية العالمية والعربية والمحلية

### International, Arabic & Local of Economic Development

#### أولاً: التطورات العالمية International Developments

اتسم النشاط الاقتصادي العالمي بالتذبذب والتباطؤ خلال عام 2015 بفعل تراجع معدلات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية للعام الخامس على التوالي في حين إنها لاتزال تسهم بما يزيد على (70%) من النمو العالمي، بينما لا يزال التعافي في الاقتصادات المتقدمة محدوداً نظراً لاستمرار مضاعفات الأزمة المالية العالمية 2008، فقد سجل معدل النمو العالمي عام 2015 ما نسبته (3.1%) مقابل (3.4%) عام 2014، وكان للانخفاض الحاصل في أسعار النفط واتخاذ موقف أكثر حيادية تجاه السياسة المالية العامة وتحسن الثقة والأوضاع في سوق العمل دور في إعطاء دفعة إلى نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن هنالك تحولات رئيسية تؤثر في الآفاق العالمية وهي: تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين واستعادته للتوازن بالتدريج مع تحوله نحو الاستهلاك والخدمات بعيداً عن الاستثمار والصناعة التحويلية، وتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة بالتدريج في ظل صلابة التعافي الأمريكي بينما تواصل البنوك المركزية في العديد من الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى تيسير السياسة النقدية.

وعلى الرغم من أن انخفاض أسعار النفط يعزز نمو الاقتصاد العالمي المدعوم بزيادة الإنفاق في البلدان المستوردة للنفط مقارنة بالبلدان المصدرة، غير أن هناك عوامل أدت إلى إضعاف التأثير الإيجابي لانخفاض أسعار النفط منها التوترات المالية في كثير من البلدان المصدرة والذي انعكس في ضعف الحسابات الخارجية وموازن المدفوعات لديها والذي حتم عليها تخفيض الطلب المحلي لديها بشكل كبير، فضلاً عن تأثير انخفاض أسعار النفط على حجم الاستثمار في قطاع استخراج النفط والغاز مما قلل الطلب على مستوى العالم.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل النمو العالمي إلى (3.4%) و(3.6%) عامي 2016 و 2017، ويعزى التحسن المتوقع في النمو خلال العامين التاليين برغم استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين إلى التنبؤ بتحسن معدلات النمو تدريجياً في البلدان التي تمر بضائقة اقتصادية في الوقت الحالي لاسيما البرازيل وروسيا وبعض بلدان الشرق الأوسط حتى

وإن كان هناك احتمال بإصابة هذا التعافي الجزئي المتوقع بالإحباط في حالة ظهور صدمات اقتصادية أو سياسية جديدة.

ويعكس معدل النمو العالمي المسجل للعام 2015 التباطؤ في معدل نمو الاقتصادات المتقدمة من (1.8%) عام 2014 إلى (1.9%) عام 2015 ويمثله التباطؤ في نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية من (4.6%) عام 2014 إلى (4%) عام 2015، جدول (1).

ومع ضعف النمو العالمي عام 2015 والمتوقع عام 2016، حث صندوق النقد على ضرورة العمل على رفع الناتج الفعلي وإجراء إصلاحات اقتصادية في كثير من الاقتصاديات سواء المتقدمة أو الصاعدة، وأشار إلى أن الآفاق المتراجعة حالياً تدعو إلى تحرك استباقي فوري.

### **الاقتصادات المتقدمة Developed Economies**

اتسم النمو في الدول المتقدمة بالتباطؤ خلال عام 2015 ليسجل (1.9%) مقارنة بنمو (1.8%) في عام 2014، إذ أن انخفاض أسعار النفط نتيجة العوامل المرتبطة بالعرض أعطى دفعا قويا للنمو العالمي إجمالاً وللدول المستوردة للنفط خصوصاً رغم تأثيره السلبي الكبير على اقتصادات الدول المصدرة للنفط، كذلك أدى تراجع عائد السندات الطويلة الأجل إلى مستويات قياسية في العديد من الاقتصادات المتقدمة إلى دعم مسيرة التعافي الاقتصادي، علماً بأن الظاهرة الأبرز على هذا الصعيد كان ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية مثل اليورو (بسبب سياسة التيسير النقدي التي اتبعتها المصرف المركزي الأوروبي، اليابان).

غير أن العوامل الإيجابية المذكورة أعلاه لم تمكن الاقتصادات المتقدمة من تجاوز أزماتها، فظلت توقعات نموها متواضعة جداً لأسباب بنيوية عديدة منها ارتفاع معدل أعمار السكان، ضعف الاستثمارات والنمو البطيء لجميع العوامل الإنتاجية، حيث إن التوقعات بانخفاض النمو تؤدي إلى ضعف الاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أزمة اقتصادات هذه الدول، وعن توقعات التضخم في معظم الاقتصادات المتقدمة التي ما زالت أقل من المستويات المستهدفة،

## جدول (1)

معدلات نمو (الاقتصاد العالمي، الدول المتقدمة، الدول النامية والصاعدة) لعامي 2014-2015

| معدل النمو (%) لعام<br>2015 | معدل النمو (%) لعام<br>2014 |                                              |
|-----------------------------|-----------------------------|----------------------------------------------|
| 3.1                         | 3.4                         | الاقتصاد العالمي                             |
| 1.9                         | 1.8                         | الدول المتقدمة                               |
| 2.5                         | 2.4                         | الولايات المتحدة                             |
| 1.5                         | 0.9                         | منطقة اليورو                                 |
| 1.5                         | 1.6                         | ألمانيا                                      |
| 1.1                         | 0.2                         | فرنسا                                        |
| 0.8                         | -0.4                        | إيطاليا                                      |
| 3.1                         | 1.4                         | إسبانيا                                      |
| 0.6                         | 0.0                         | اليابان                                      |
| 2.2                         | 2.9                         | المملكة المتحدة                              |
| 4.0                         | 4.6                         | اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية |
| 6.9                         | 7.3                         | الصين                                        |
| 7.3                         | 7.3                         | الهند                                        |
| 3.8-                        | 0.1                         | البرازيل                                     |

المصدر: صندوق النقد الدولي، كانون الثاني 2016

بل تسجل انخفاضاً في بعض الحالات ما يعني فعلياً استمرار حالة الركود على خلفية ارتفاع الديون العامة والخاصة، معدلات النمو المنخفضة ومحدودية المجال أو انعدامه لتيسير السياسات النقدية، حيث تراجع معدل التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة ليسجل (0.3%) مقابل (1.4%) عام 2014 نتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتراجع أسعار السلع الأولية الأخرى وضعف الطلب في عدد من البلدان التي تسجل بالفعل معدلات تضخم دون المستهدفة، مثل منطقة اليورو واليابان، كما إن ارتفاع حجم الدين العام وتوقع زيادته يرجع إلى المعاناة من تباطؤ النمو الاقتصادي لهذه الدول، الأمر الذي دفعها إلى زيادة مستويات الاقتراض الحكومي لديها، إذ توقع الصندوق الدولي ارتفاع معدلات الدين العام بما يزيد على (100%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ظل نمو بطيء وتضخم منخفض، ويتوقع استمرار التعافي بشكل محدود وغير متساوٍ مع استمرار تقلص فجوات الناتج بالتدريج، فعلى

صعيد الولايات المتحدة سجل معدل النمو هذا العام (2.5%) مقابل (2.4%) عام 2014، فيما بقيت الدوافع الأساسية للاستهلاك والاستثمار وزيادة الأجور، وظروف سوق العمل، والظروف المالية السهلة، وانخفاض أسعار الوقود، وتعزيز سوق الإسكان على حالها.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية القيام ببعض الإجراءات التي كانت فعالة بعض الشيء عام 2015 بالاعتماد على إنعاش الطلب المحلي الخاص، وعمل البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على رفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية من النطاق الأدنى الصفري في الربع الأخير من هذا العام وهناك احتمال بزيادة أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة بالتدريج كما أن رفع أسعار الفائدة وتخفيض معدلات التوسع النقدي يعني أن صناع القرار في أمريكا على ثقة بأن الاقتصاد الأمريكي بصحة جيدة ويتوقع أن يشهد معدل نمو يصل إلى (2.6%) عام 2016 وهي نسبة جيدة جداً في الاقتصاديات المتقدمة.

وفي منطقة اليورو، كان هناك انتعاش للنشاط الاقتصادي في بداية عام 2015 مع انتعاش أسواق الأسهم وتراجع معدلات البطالة، إلا أن هذا الانتعاش أصبح موضع شك كبير بعد الأزمة في اليونان وضعف الأداء الاقتصادي في فرنسا وإيطاليا.

استمرت معدلات البطالة بمنطقة اليورو في التراجع خلال شهر تموز 2015، حيث انخفضت إلى مستوى أدنى من نسبة (11%) وذلك للمرة الأولى منذ شهر شباط 2012 وفقاً للبيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء الأوروبي (اليوروستات) مما عزز الآمال بأن الانتعاش الاقتصادي بات وشيكاً.

واستطاع الاتحاد الأوروبي أن يستعيد نشاطه بشكل طفيف والتخفيف من التقشف المالي وزيادة المرونة في سياسته النقدية، كل تلك الإجراءات أدت إلى تحسن في نمو الطلب ودفع النشاط الاقتصادي للأمام، وكانت هناك إجراءات واضحة في بعض البلدان ساعدتها على حل مشكلة انخفاض الطلب التي يعاني منها الاقتصاد العالمي مثل: المملكة المتحدة التي عملت على إنعاش الائتمان الاستهلاكي والعقاري، وألمانيا التي عملت على تحسن الأجور الحقيقية ورغم هذا التحسن عانت دول الاتحاد الأوروبي من بطء النمو في الأجور الحقيقية وضعف القطاع المصرفي مما أثر بشكل سلبي على زيادة الائتمان والطلب المحليين، فقد سجل معدل

نمو الاقتصاد البريطاني مانسبته (2.2%) عام 2015 مقابل (2.9%) عام 2014، الأمر الذي أثار شكوكاً حول ببطء سير عجلة التنمية الاقتصادية وعلى الرغم من ذلك فإن معدل التضخم بلغت نسبته (-0.1%).

أما بخصوص اليابان فإنّ الاقتصاد الياباني حقق نمواً ضعيفاً عام 2015 بلغت نسبته (0.6%) مقابل (0.0%) عام 2014، فقد اعتمدت الحكومة اليابانية على رفع الطلب المحلي لمواجهة الأزمة المالية من خلال السياسات النقدية والمالية التوسعية التي كانت لها آثار إيجابية على القطاع الخاص، لذا فقد كان النمو في الربع الأول من العام الحالي أقوى من المتوقع ولكن المفاجأة انعكست في تراكم المخزون، ومع ضعف الزخم في الأجور الحقيقية والاستهلاك جاء النمو ضعيفاً لهذا العام.

### **اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية** **Economies**

تراجعت معدلات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من (4.6%) عام 2014 إلى (4%) نتيجة لتضرر النشاط الاقتصادي بشدة من جراء هبوط أسعار السلع الأولية، وتراجع تدفقات التجارة ورؤوس الأموال، وتقلبات الأسواق المالية، وسيعتمد تحسُّن النمو في المستقبل على استمرار زخم النشاط في البلدان مرتفعة الدخل، واستقرار أسعار السلع الأولية، ونجاح الصين في الانتقال التدريجي نحو نموذج نمو أكثر استناداً إلى الاستهلاك والخدمات. ويتوقع أن يصل معدل النمو في اقتصادات هذه الدول إلى (4.3%) و(4.7%) عامي 2016 و2017.

وفي الصين انحسر معدل النمو الاقتصادي إلى (6.9%) في العام الحالي مقابل (7.3%) للعام السابق 2014، حيث تباطأت حركة الواردات والصادرات بوتيرة أسرع من المتوقعة وهو ما يرجع في جانب منه إلى ضعف نشاط الاستثمار والصناعة التحويلية، فيما تنتشر تداعيات هذه التطورات إلى جانب مخاوف السوق بشأن أداء اقتصاد الصين في المستقبل نحو اقتصادات أخرى من خلال قنوات التجارة وضعف أسعار السلع الأولية وكذلك من خلال تراجع الثقة وتزايد التقلب في الأسواق المالية ولايزال الضعف يشوب نشاط الصناعة التحويلية على مستوى العالم ولايعزى هذا الأمر إلى التطورات التي تشهدها الصين وحسب وإنما يرجع كذلك إلى تراجع الطلب

والاستثمار في العالم على نطاق واسع لاسيما تراجع الاستثمار في الصناعات الاستخراجية، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الصين إلى (6.3%) في عام 2016 نتيجة لضعف نمو الاستثمار وإلى (6%) في عام 2017.

وفي ما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تسعى هذه المنطقة جاهدة لمواجهة آثار هبوط طال أمده لأسعار السلع الأولية والتحديات المحلية الأخرى، إلا أنها خلال هذا العام سجلت انكماشاً بلغت نسبته (-0.3%)، ومن المتوقع أن تستمر حالة الكساد الحالي في البرازيل إلى عام 2016، إذ سجلت معدل نمو سالب بلغ (-3.8%) ويتوقع أن يسجل (-3.5%) عام 2016، وعلى الرغم من الآثار السلبية لهبوط أسعار النفط وما يتصل بها من ضغوط على المالية العامة من المتوقع أن ينتعش النمو في المكسيك ليبلغ (2.6%) عام 2016 مقابل (2.5%) عام 2015 بفضل عوائد تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز الطلب من السوق الأمريكية.

أما بخصوص دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان: لايزال انخفاض أسعار النفط واحتدام الصراعات يشكلان عبئاً على النشاط الاقتصادي في مجموعة هذه الدول كما تم تخفيض آفاق النمو بدرجة كبيرة في معظم البلدان المصدرة للنفط المنضوية ضمن هذه المجموعة منذ تشرين الأول 2015 في ظل حالة الاضطراب المستمر في سوق النفط العالمية من المتوقع ارتفاع معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط من (2.5%) عام 2015 إلى (3.6%) عام 2016 غير أن هذه الزيادة تعود أساساً إلى زيادة إنتاج النفط في العراق ورفع العقوبات عن إيران. أما في دول مجلس التعاون الخليجي فمن المتوقع أن يزداد تباطؤ النشاط الاقتصادي، فعلى الرغم من التدابير الطموحة والجاري تنفيذها لضبط أوضاع المالية العامة فان أرصدة الميزانية سوف تتدهور نظراً للهبوط الحاد في أسعار النفط، ولأجل تخفيض العجز على المدى المتوسط لابد من تكثيف الجهود من أجل الإستعادة الاستمرارية لأوضاع المالية العامة. وقد تألف الجانب الأكبر من التصحيح حتى الآن من تخفيضات في الإنفاق، غير أنه ينظر حالياً في إيجاد مصادر جديدة للإيرادات وركزت الجزائر والعراق والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبقدر أقل في عُمان على تخفيضات الإنفاق الرأسمالي، في حين يمثل تخفيض الإنفاق الجاري جزءاً مهماً من عملية الضبط المالي في البحرين وقطر.

أما بخصوص الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان فبعد أربع سنوات من الركود بدأت ملامح القوة تظهر على النشاط الاقتصادي فقد ازداد النمو من (3%) خلال المدة (2011-2014) إلى (3.5%) عام 2015 ومن المتوقع أن يرتفع هذا المستوى قليلاً ليصل إلى (3.6%) عامي 2016 و 2017، ويستمد هذا التعافي الدعم من انخفاض أسعار النفط وتراجع الأعباء المالية المعوقة وتحسن الثقة بفضل التقدم في مسار الإصلاحات الأخيرة، غير أن الاضطرابات الأمنية والتوترات الاجتماعية مستمرة والآفاق مقيدة بالتداعيات السلبية للصراعات الإقليمية بما فيها الضغوط الاقتصادية الناتجة عن تضييق اللاجئين وتباطؤ النشاط في دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن أن تحقيق مزيد من التقدم في تحقيق الضبط في أوضاع المالية العامة لا يزال مطلوباً لتثبيت الدين العام على مسار قابل للاستمرار وإعادة بناء الهوامش الاحتياطية التي تتيحها السياسات، ومن الضروري تكثيف الإصلاحات الهيكلية لتحسين مناخ الأعمال وأسواق العمل والأسواق المالية والنشاط التجاري لإعطاء دفعة لآفاق الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل المطلوبة.

أما بخصوص التضخم، فمع مواصلة التراجع الحاد الذي بدأ في منتصف عام 2014 فقد انخفض هذا العام إلى (6%) بانخفاض قدره نقطة مئوية واحدة عن العام الماضي و(3.5) نقطة مئوية منذ عام 2014، ومن أهم العوامل المؤدية لذلك انخفاض أسعار الغذاء والطاقة وارتفاع قيمة العملات مقابل عمليتي أهم الإثنين من الشركاء التجاريين وهما الصين ومنطقة اليورو بنسبة (15% و 25%) من الواردات على التوالي. ومن العوامل التي تحول دون تراجع التضخم بسرعة أكبر مواصلة الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة (بما في ذلك دعم الكهرباء) وتنفيد عجز المالية العامة وفي بعض الحالات انخفاض سعر الصرف.

أما بالنسبة للدين العام فعلى الرغم من استقرار نسبته في المدة الأخيرة، إلا أنها لا تزال مرتفعة خاصة في مصر والأردن ولبنان حيث تتراوح بين (90% و 145%) من إجمالي الناتج المحلي حيث تتسبب هذه النسب المرتفعة في تقويض ثقة المستثمرين وخاصة في بيئة الأسواق المالية العالمية المتقلبة وفي ضوء ارتفاع تكاليف خدمة الدين وزيادة الاحتياجات من التمويل.

أما في أفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن يزداد معدل النمو في المنطقة إلى (4%) عام 2016 مقابل (3.5%) عام 2015 مع استقرار أسعار السلع الأولية، وسيتفاوت النشاط

الاقتصادي بين أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء، مع استمرار ضعف نمو الاستهلاك في البلدان المُصدِّرة للنفط بسبب ارتفاع تكاليف الوقود، أما في البلدان المستوردة للنفط فيساعد انخفاض التضخم في تعزيز إنفاق المستهلكين، وقد تشهد نيجيريا نمواً نسبته (4.1%) عام 2016 بعد أن سجلت معدل نمو قدره (3%) خلال هذا العام، ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في جنوب أفريقيا إلى (4.7%) عام 2017.

### **ثانياً: التطورات العربية Arabic Developments**

ألقت تداعيات تراجع النمو الاقتصادي العالمي بظلاله على الدول العربية باعتبار أن تلك الدول هي جزء من الاقتصاد العالمي وترتبطها علاقات تشابكية اقتصادية، إذ شهد الاقتصاد العربي مع بداية عام 2015 عدداً من التطورات الإقليمية والدولية التي خلقت تأثيراً متبايناً ومختلفاً على مستويات النمو الاقتصادي المتوقع في بلدان تلك المنطقة كل حسب درجة ارتباطه واندماجه في الاقتصاد العالمي، إذ يأتي على رأس هذه التطورات الاتجاه النزولي لأسعار النفط العالمية التي وصلت إلى أقل من (50) دولاراً للبرميل خلال عام 2015، فيما استمر تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بظروف تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي واستمرار تداعيات التحولات السياسية التي تمر بها بعض بلدان المنطقة.

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية المصدرة للنفط نمواً بنسبة (2.3%) خلال عام 2015 مقارنة بنحو (3.0%) للنمو المسجل عام 2014، (بحسب ما أشار إليه التقرير الاقتصادي العربي الموحد) مع استمرار التباين في وتيرة النمو المتحققة داخل المجموعة، فمن المتوقع تأثر اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدرجة أقل بانخفاض أسعار النفط مقارنة بالدول العربية النفطية الأخرى سواء نتيجة لجوء بعضها إلى زيادة كميات الانتاج النفطي خلال العام أو لحرص عدد من حكومات هذه الدول على تبني سياسات مالية معاكسة للدورات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي.

إذ انعكست حالة عدم الاستقرار في المنطقة وهبوط أسعار النفط إلى تراجع النمو وزيادة المخاطر في مختلف أنحاء المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ الكثير من الاقتصادات الريفية وبالتالي لجوء تلك الدول إلى احتياطاتها المالية ووسائل التمويل المتاحة في سد العجز

وانخفاض الإيرادات الناجمة عن انخفاض الإيرادات النفطية، مع العمل على ضبط الإنفاق، وإن كان من غير المرجح أن تكون التدابير المتخذة كافية لضمان استمرارية المالية العامة على المدى المتوسط وتحقيق العدالة.

ففي مجال المالية العامة، برزت الضغوط على المالية العامة ما دفع بالحكومات إلى الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق النمو وخلق فرص العمل وزيادة تنويع النشاط الاقتصادي، حيث تواجه البلدان المصدرة للنفط احتمالات زيادة الانخفاض في أسعار النفط، مع الاستفادة من ارتفاع معدلات الاستثمار والتجارة غير النفطية، وسيؤدي انخفاض إيرادات تصدير النفط في بلدان المنطقة المصدرة للنفط إلى تحول فوائض الحسابات الخارجية إلى عجوزات وهذا ماحدث بالفعل، إذ شهدت أرصدة الموازنة العامة لإجمالي الدول العربية انخفاضاً بنسبة (-11.4%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للتطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال العربية فقد شهدت حدوث تغيرات في موقف السياسة النقدية خلال عام 2015، فقد اتبعت بعض الدول نظاماً ثابتاً لسعر الصرف للمرة الأولى منذ ست سنوات، نتيجة التوقعات في التطورات العالمية التي دفعت بعض هذه الدول إلى تقييد السياسة النقدية، فيما اتبعت دول أخرى نظاماً أكثر مرونة للصرف لمواجهة الضغوط التي تواجه عملاتها نتيجة الارتفاع المتوقع في قيمة الدولار، كما عملت بعض البلدان على اتباع سياسة تيسيرية هادفة لتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الذي لا يزال يشهد نمواً أقل من المعدلات التي يمكن الوصول إليها.

أما على صعيد القطاع الخارجي فقد شهد أداء الموازين الجارية للدول العربية خلال عام 2015 انخفاضاً بنسبة (-4.4%) نتيجة التراجع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط، إذ كان لتباطؤ النمو الاقتصادي في دول منطقة اليورو الأثر الأكبر على الصادرات غير النفطية للدول العربية.

من جهة أخرى من المتوقع أن يسهم الارتفاع المتوقع في مستويات أسعار الفائدة العالمية في زيادة المتحصلات (العوائد) من دخل الاستثمار في الدول العربية.

سجل معدل النمو الاقتصادي السنوي للاقتصاد السعودي ما نسبته (3.4%) عام 2015 بالرغم من تراجعته إلى أدنى مستوياته في أكثر من عام، متأثراً بالتطورات في أسواق النفط العالمية في ظل مساهمة القطاع النفطي بنحو (42%) من الناتج المحلي الإجمالي الذي أدى إلى تقليص إيرادات المملكة، فيما شهد معدل التضخم انخفاضاً ملحوظاً ليسجل (2.2%) وهو أدنى مستوى لمعدل التضخم في المملكة منذ عام 2006.

أما بالنسبة لدولة الكويت، فقد تأثر النمو الاقتصادي خلال عام 2015 بتداعيات انخفاض الأسعار العالمية للنفط خاصة على ضوء مساهمة الأنشطة النفطية الكبيرة في الناتج واتجاه الحكومة إلى خفض مستويات الإنفاق الحكومي من خلال خفض دعم الوقود والكهرباء والمياه والخدمات الصحية وبعض بنود الإنفاق الأخرى، كذلك تأثر النشاط الاقتصادي في الكويت خلال هذا العام بتباطؤ مستويات الإنفاق الاستثماري على عدد من المشروعات، إذ سجل معدل النمو الاقتصادي مانسبته (0.1%).

وفي ما يخص دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد سجل النمو الاقتصادي لعام 2015 مانسبته (3.1%)، إذ سجلت مستويات الإنتاج النفطي ارتفاعاً بنسبة (6%) لتصل إلى نحو (3) ملايين برميل يومياً الذي من شأنه أن يعوض النقص الحاصل في الإيرادات النفطية جراء انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، علماً أن انعكاسات انخفاض أسعار النفط العالمية على الاقتصاد الإماراتي ستكون ضعيفة كونه أكثر تنوعاً مقارنة بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط.

وشهد الاقتصاد المصري نمواً بنسبة (4.0%) الذي جاء نتيجة الاستقرار السياسي والإصلاحات الهيكلية الهادفة لتحسين البيئة والمناخ الاستثماري، كما كان للاستقرار الأمني انعكاساته على القطاع السياحي، إذ سجل قطاع التشييد والبناء وقناة السويس أداءً كبيراً خلال العام 2015 والذي ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري، كما شهد احتياطي النقد الأجنبي نمواً نتيجة المبلغ الذي أودعه حلفاء مصر من الخليج العربي في البنك المركزي البالغ (6) مليارات دولار، كما طرحت مصر سندات دولارية عملت على تعزيز الاحتياطي، ومع ذلك فقد عانت البنوك والشركات من نقص حاد في (عملة الدولار) الأمر الذي أدى إلى صعوبة استيراد السلع والأجهزة الضرورية، كما زادت هذه المعاناة نظراً لإجراءات ضبط العملة التي

استهدفت القضاء على السوق الموازية وتقييد التحويلات الخارجية، فيما استمرت السياسة النقدية في مصر في تحقيق الهدف النهائي المتمثل باستقرار الأسعار والوصول بالتضخم إلى معدل ملائم ومستقر يسهم في جذب الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.

شهد الاقتصاد الليبي انكماشاً بنسبة (-4.0%) في عام 2015 مقارنة ب (-47.7%) عام 2014 وتعد ليبيا كبلد ريعي يستمد معظم دخله من بيع النفط إلى الدول الأجنبية، ومنذ اندلاع الأزمة ركزت الحكومات المتعاقبة بشكل كبير على تنفيذ برامج الدعم والمساعدة للمواطنين، إلا أن هذه الزيادة في الإنفاق العام فاقمت من ديون هذا البلد الذي يقتصر إنتاجه على النفط. أما بخصوص القطاع غير النفطي فقد جوبهت الخطط المعدة لتتويع الاقتصاد الكثير من التحديات ومنها انخفاض الموازنة الخاصة بالنفقات الاستثمارية، فيما يعد القطاع الاستهلاكي العائلي المحرك الأكبر للنشاط الاقتصادي الليبي نتيجة ارتفاع نسبة العاملين في الوظائف الحكومية.

شهد الاقتصاد الجزائري نمواً ليسجل (3.4%) في عام 2015 مقارنة ب (3.8%) في عام 2014، إذ يعتمد النشاط الاقتصادي الجزائري على قطاع الطاقة بنحو (25%) من الناتج المحلي الإجمالي والذي يشكل نحو (62%) من الإيرادات الحكومية وأكثر من (90%) من الصادرات، وأطلقت الحكومة الجزائرية خطة خمسية بقيمة (262) مليار دولار لتعزيز الانتاج المحلي، فيما ارتفع معدل التضخم في الجزائر خلال العام 2015 ليصل إلى (4.2%) مقابل (2.9%) في العام 2014، وأن ارتفاع مستوى التضخم يعد مؤشراً على النمو الاقتصادي في عام 2016 الذي توقع صندوق النقد العربي أن يصل إلى (3.6%).

أما في الأردن فقد حقق الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة (2.7%) في عام 2015، جاء ذلك نتيجة انخفاض أسعار الطاقة العالمية التي يشكل ارتفاعها تحدياً أمام الاقتصاد الأردني كونه من الدول المستوردة للنفط، كما أن للإصلاحات الحكومية التي اتبعتها الأردن أثر في تحفيز النمو الاقتصادي والمتمثلة بعدد من التشريعات الاقتصادية الهادفة إلى جذب المستثمرين كقانون الاستثمار وقانون المعلومات الائتمانية.

فيما انخفض معدل التضخم لعام 2015 بنسبة (-0.9%) مقارنة مع عام 2014، نتيجة لانخفاض أسعار السلع المرتبطة بالوقود والأغذية، فيما عمل البنك المركزي على المحافظة على استقرار البيئة الادخارية والاستثمارية والأحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي.

وأخيراً، يمكن القول بأن هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول العربية التي تشكل عائقاً كبيراً لكل من البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له، فجُلّ الاصلاحات الهيكلية التي وضعتها تلك الدول والتي تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف في اقتصادياتها كانت تسير ببطء أو أنها كانت غير متكاملة، إذ أن هبوط أسعار النفط وارتفاعه هو المتغير المؤثر بشكل كبير على كليهما، فمن ناحية البلدان المصدرة للنفط فإن أغلب تلك البلدان اعتمدت بشكل كبير في إيراداتها على بيع النفط الخام وبالتالي مع هبوط أسعار النفط (المتغير الخارجي) انخفضت الإيرادات، أما الدول المستوردة للنفط فإن ارتفاع أسعار النفط يهدد باستمرار التعافي والنمو، إذ يعد ارتفاع أسعار النفط عائقاً كبيراً يحد من التنمية وذلك كونه يعد عامل تسرب للعملة الأجنبية.

### **ثالثاً: التطورات المحلية Local Developments**

شهد الاقتصاد العراقي خلال عام 2015 ركوداً اقتصادياً واضحاً تمثل بتراجع واضح لأوجه النشاط الاقتصادي، إذ تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2015 مقارنة بعام 2014 بنسبة (-2.5%) إذ انخفض من (173.9) ترليون دينار عام 2014 إلى (169.6) ترليون دينار عام 2015، كما انخفض متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015 إلى (5.2) مليون دينار مقابل (7.2) مليون دينار عام 2014 أي بنسبة (-27.8%).

حقق المستوى العام للأسعار استقراراً واضحاً خلال العام 2015، إذ شهدت الأسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار خلال هذا العام تمثل بالارتفاع الطفيف في معدل التضخم الاساس ليسجل (1.7%) مقابل (1.6%) لعام 2014، فيما سجل معدل التضخم العام تراجعاً ملحوظاً ليسجل ما نسبته (1.4%) مقابل (2.2%) لعام 2014.

وعلى صعيد السياسة النقدية أبقى البنك المركزي العراقي على سعر فائدته البالغ (6%) منذ العام 2010 تنفيذاً لسياسته النقدية التي يعتمد عليها بغية تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل المشاريع وتوفير الائتمان للقطاع الخاص لدعم عملية التنمية، كما أبقى على نسبة الاحتياطي الإلزامي البالغة (15%) على الودائع المصرفية كافة سواء كانت حكومية أو ودائع قطاع خاص ومنذ شهر أيلول 2010 ولحد الآن على أن يحتفظ البنك المركزي منذ شهر اب 2014 بكامل نسبة الاحتياطي الإلزامي بالدينار على جميع الودائع المصرفية لديه بعد أن كان يحتفظ بنسبة (5%) من نسبة هذا الاحتياطي في خزائن المصارف.

حافظ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في البنك المركزي عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية عام 2015 على استقراره بسعر (1190) ديناراً عراقياً لكل دولار أمريكي نقداً وبسعر (1187) ديناراً لكل دولار حواله وتعزيز رصيد، فيما بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية لهذا العام (1247) ديناراً لكل دولار أمريكي بعد أن سجل معدل سعر بلغ (1214) ديناراً لكل دولار أمريكي نهاية عام 2014 مسجلاً بذلك نسبة نمو في معدل سعره بلغت (2.7%). وعلى الرغم من الانخفاض الحاصل في رصيد الاحتياطيات الأجنبية، إلا أنه لا يزال مؤشراً جيداً يعكس قدرة البلد على مواجهة تداعيات انخفاض أسعار النفط إلى جانب أنه يتماشى مع المعايير العالمية وضوابط صندوق النقد الدولي من ناحية تغطيته للعملة المصدرة أو قدرته على تغطية الاستيرادات لمدة تتجاوز السنة أشهر التي بلغت (16.7) شهراً عام 2015.

أما بالنسبة لتطورات عرض النقد، فقد سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) انخفاضاً بنسبة (-10%) ليسجل ما مقداره (65435) مليار دينار نهاية عام 2015 مقابل (72692) مليار دينار عام 2014، ويعزى ذلك إلى انخفاض الودائع الجارية والعملة خارج البنوك بنسبة (-16.5%) و(-3.4%) على التوالي، وسجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) انخفاضاً بنسبة (-9%) قياساً بالعام السابق 2014.

وعلى صعيد السياسة المصرفية أظهرت بيانات المصارف نهاية عام 2015 أن عدد المصارف العاملة في العراق بلغ (57) مصرفاً، (7) منها مصارف حكومية تتوزع بين (مصارف تجارية وأخرى متخصصة) و(50) مصرفاً تجارياً خاصاً منها (24) مصرفاً تجارياً و(8)

مصارف إسلامية و(18) مصرفاً اجنبياً. ارتفعت رؤوس أموال المصارف خلال العام 2015 بنسبة (11.7%) عن العام السابق وتركزت نسبة الزيادة في رؤوس أموال المصارف الحكومية لتسجل نسبة نمو (49.9%) مقارنة بالعام السابق.

بالنسبة لسوق العراق للأوراق المالية فقد انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية (Isx price Index) في عام 2015 بنسبة (-26.8%) مقارنة بالعام السابق، وأغلق مؤشر السوق على (730.56) نقطة في آخر جلسة من عام 2015 مقابل (998.21) نقطة لعام 2014 بفارق (267.65) نقطة عن عام 2014، كما ارتفع عدد جلسات التداول التي نظمها سوق العراق للأوراق المالية إلى (233) جلسة لعام 2015 مقابل (227) جلسة لعام 2014.

بلغ عدد الشركات التي تم تداول أسهمها (82) شركة مساهمة من أصل (98) شركة مدرجة، كما انخفض حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2015 بنسبة (-49.2%) بالمقارنة مع عام 2014 ليسجل (456.2) مليار دينار مقابل (898.3) مليار دينار لعام 2014، كذلك انخفض عدد الأسهم المتداولة لعام 2015 إلى (579.6) مليار سهم مقابل ما يقارب (743.9) مليار سهم لعام 2014 بنسبة انخفاض بلغت (-22.1%)، وقد بلغ عدد العقود المنفذة عام 2015 ما يقارب (120.7) ألف عقد مقارنة بما يقارب (104.6) ألف عقد عام 2014، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المتداولة لتصل إلى (12364.8) مليار دينار لعام 2015 مقابل (9520.6) مليار دينار عام 2014، أي بنسبة ارتفاع بلغت (29.9%). وسجل صافي الاستثمار الأجنبي في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2015 (-40.3) مليار دينار مقابل (-30.1) مليار دينار في عام 2014.

في ما يتعلق بالمالية العامة للدولة، فقد سجلت الموازنة العامة الاتحادية عجزاً مالياً مقداره (-3.9) ترليون دينار، إذ انخفضت الإيرادات العامة بنسبة (-37.1%) عن العام السابق وشكلت نسبة (34.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فيما سجلت النفقات العامة انخفاضاً بنسبة (-38%) قياساً بعام 2014 وشكلت نسبة (36.7%) من الناتج المحلي الإجمالي.

أما في ما يخص المديونية فقد بلغ إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) (97906.3) مليار دينار بنسبة (51.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نهاية عام 2015، مقابل (76386.8) مليار دينار بنسبة (29.5%) من الناتج الإجمالي نهاية عام 2014، جاء

هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام 2015 الناتج عن زيادة الاقتراض الداخلي لسد عجز الموازنة.

بلغ حجم التجارة الخارجية في العراق مايقارب (96.2) ترليون دينار عام 2015 مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة (-39.8%) قياساً بعام 2014، حيث انخفضت الصادرات بنسبة (-48.2%) لتسجل عام 2015 (50.7) ترليون دينار مقارنة مع (97.9) ترليون دينار عام 2014، فيما شكلت مانسبته (26.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، أما الاستيرادات على أساس سيف ف سجلت هي الاخرى انخفاضاً لتبلغ (45.6) ترليون دينار عام 2015 مقابل (62) ترليون دينار عام 2014، أي بنسبة انخفاض (-26.5%) وشكلت مانسبته (23.8%) من الناتج المحلي الإجمالي.

أظهرت مؤشرات ميزان المدفوعات تراجع الفائض في صافي الحساب الجاري، أي في الصادرات والاستيرادات السلعية والخدمات، حيث سجل (4121.3) مليون دولار لعام 2015 بالمقارنة مع فائض بلغ (24427.9) مليون دولار عام 2014، أي بانخفاض مقداره (20306.6) مليون دولار، وان جزءاً من هذا الفائض تحقق نتيجة لتقلص العجز في حساب صافي الخدمات بنسبة (40.3%) ولتحقق فائض في حساب الدخل الثانوي، فيما شكل فائض الحساب الجاري مانسبته (2.5%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2015 مقابل (11%) عام 2014، أما المعاملات الرأسمالية فقد أسفرت عن عجز بلغ (-1.5) مليون دولار وسجل الحساب المالي وصافي الاستثمار الآخر عجزاً بمقدار (-18445) و(-1171) مليون دولار على التوالي، وقد أفضت التطورات السابقة عن تسجيل ميزان المدفوعات عجزاً بلغ (-13473.6) مليون دولار لعام 2015 مقارنة بعجز بلغ (-11871.2) مليون دولار عام 2014.

## الفصل الثاني

### تطورات القطاعات الاقتصادية

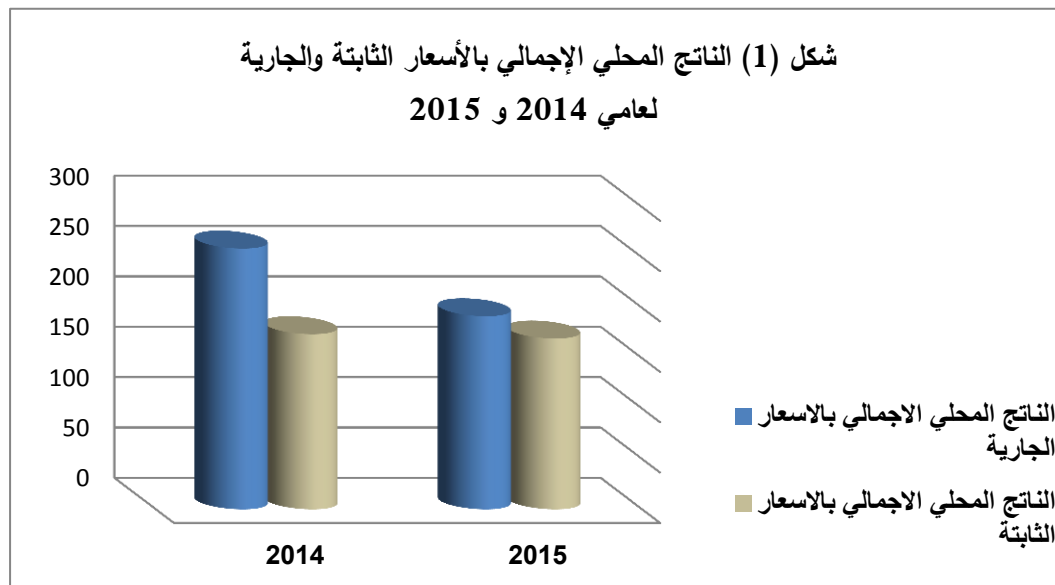
### Developments Of Economic Sectors

شهد الاقتصاد العراقي خلال العام 2015 كساداً وركوداً واضحاً في معظم أنشطة القطاعات الاقتصادية تمثل بمعدل النمو الحقيقي السالب للاقتصاد وذلك نتيجة للانخفاض الحاد الذي تشهده الاسواق العالمية في أسعار النفط ابتداءً من النصف الثاني من عام 2014، الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي أمام تحدٍ صعب وأزمة اقتصادية حقيقية ناجمة عن ريعية اقتصاده من خلال اعتماده على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، إذ إن (95%) من إيرادات موازنة الدولة تعتمد بنحو كلي على موارد النفط، الأمر الذي انعكس بعجز واضح في الموازنة العامة الاتحادية للدولة حيث تزامن ذلك مع افتقاد العراق سياسة تنويع مصادر الدخل، انحسار الطاقة الإنتاجية المحلية المتمثلة بانكفاء أنشطة الصناعة والزراعة بالشكل الذي أدى إلى نقص في العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي مما فتح قناة استيرادية واسعة، فضلاً عن تدهور البنى التحتية الناجمة عن عقود ماقبل عام 2003، إلى جانب تكاليف الحرب على الإرهاب وتفاقم أزمة النازحين من المحافظات الخاضعة لسيطرة عصابات (داعش) الإرهابية التي ألحقت الضرر بالاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والأصول وتعطيل حركة التجارة وتدهور ثقة المستثمرين.

ولمواجهة هذه الأزمة عمدت الحكومة العراقية إلى اتباع سلسلة من الإصلاحات لغرض تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل والمستدام من خلال: بناء اقتصاد وطني سليم متعدد الموارد، اتباع إجراءات تفشيفية لاسيما في النفقات الحكومية (ترشيد الإنفاق العام)، زيادة تحصيل الضرائب والرسوم الكمركية والسيطرة على المنافذ الحدودية، تحفيز وتشجيع ودعم القطاع الخاص بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة وخلق فرص العمل، فيما قدم البنك المركزي العراقي الدعم للاقتصاد العراقي في اتجاهات متعددة منه وذلك لغرض تنمية القطاع الزراعي والصناعي وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منح القروض الميسرة من أجل زيادة الإيرادات من القطاع غير النفطي.

تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي في العراق لعام 2015 إلى:

- انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة لعام 2015 مقارنة بعام 2014 بنسبة (-2.5%) إذ انخفض من (173.9) ترليون دينار عام 2014 إلى (169.6) ترليون دينار عام 2015، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط من (83.7) ترليون دينار عام 2014 إلى (67.9) ترليون دينار عام 2015، أي بنسبة (-19%) كما مبين في ملحق الجدول (1).
- انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية لعام 2015 مقارنة بالعام 2014 بنسبة (-26%) ليسجل مامقداره (191.7) ترليون دينار مقابل (258.9) ترليون دينار لعام 2014، كما انخفض الناتج المحلي بدون النفط من (142) ترليون دينار عام 2014 إلى (130.8) ترليون دينار عام 2015، أي بنسبة انخفاض (-7.9%) كما مبين في ملحق الجدول (2).
- انخفض متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015 إلى (5.2) مليون دينار مقابل (7.2) مليون دينار عام 2014 مسجلاً بذلك انخفاضاً بلغت نسبته (-27.8%).



جدول رقم (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومتوسط نصيب الفرد لعامي 2014 و 2015  
(2007=100)

| التفاصيل                                               | 2014* | 2015** | معدل النمو% |
|--------------------------------------------------------|-------|--------|-------------|
| الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ترليون دينار) | 258.9 | 191.7  | 26 -        |
| الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (ترليون دينار) | 173.9 | 169.6  | 2.5 -       |
| متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (مليون دينار)        | 7.2   | 5.2    | 27.8 -      |

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

\*تقديرات أولية سنوية.

\*\*تقديرات أولية فصلية.

- يعد نشاط قطاع النفط الخام المحرك الأساسي للنمو، إذ لاتزال الأهمية النسبية لهذا القطاع هي الأعلى قياساً بأنشطة القطاعات الأخرى، إذ سجلت بالأسعار الثابتة لعام 2015 (59.9%) مقابل (51.7%) لعام 2014، الأمر الذي يعكس أحادية الاقتصاد العراقي واعتماده على قطاع النفط كمصدر أساسي لإيراداته، فيما بلغت الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية (40.1%) مقابل (48.3%) لعام 2014.

جدول رقم (3)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى لعامي 2014 و 2015

| القطاعات                                                     | 2014 | 2015 |
|--------------------------------------------------------------|------|------|
| نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %        | 51.7 | 59.9 |
| نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي % | 48.3 | 40.1 |
| المجموع %                                                    | 100  | 100  |

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

**أولاً: - الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموعات الأنشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية) وكالاتي:**

**1- الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للأنشطة الرئيسية (السلعية، التوزيعية، الخدمية)**

سجلت نسب المساهمة والنمو للأنشطة الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تفاوتاً خلال عام 2015، إذ سجل معدل نمو الأنشطة السلعية ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته (0.2%)، أي مايعادل (115.8) ترليون دينار مقابل (115.5) ترليون دينار لعام 2014، وذلك للتحسن الملحوظ في نمو قطاع التعدين والمقالع بنسبة (12.6%)، وبذلك احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفضت نسبة نمو الأنشطة التوزيعية بنسبة (-16.2%) مقارنة بعام 2014، لتبلغ القيمة المضافة لها (24.8) ترليون دينار مقابل (29.6) ترليون دينار عام 2014، فيما سجلت الأنشطة الخدمية تحسناً طفيفاً في معدل نموها السنوي بنسبة بلغت (0.4%)، إذ سجلت (29.4) ترليون دينار مقابل (29.3) ترليون دينار عام 2014، وبذلك تكون الأنشطة الخدمية قد احتلت المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (17.2%) واحتلت الأنشطة التوزيعية المرتبة الثالثة بنسبة (14.6%)، كما مبين في أدناه:

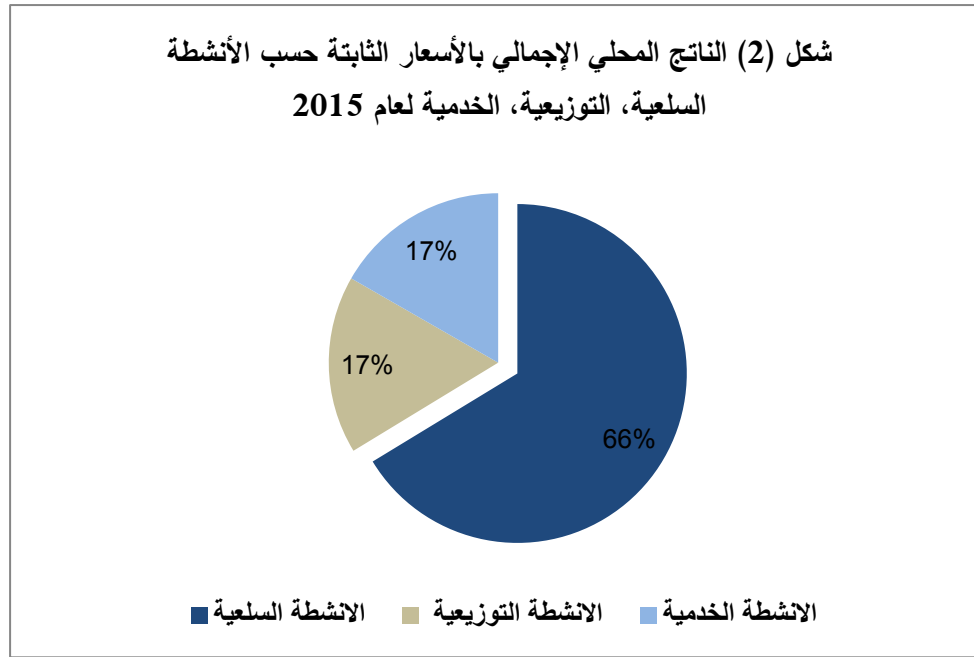
**جدول رقم (4)**

**المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعامي 2014 و 2015**

مليار دينار

| معدل النمو% | 2015        | 2014        | الأنشطة                             |
|-------------|-------------|-------------|-------------------------------------|
| 0.2         | 115781.4    | 115541.8    | الأنشطة السلعية                     |
|             | <b>68.1</b> | <b>66.2</b> | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي% |
| 16.2-       | 24811.2     | 29605.0     | الأنشطة التوزيعية                   |
|             | <b>14.6</b> | <b>17</b>   | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي% |
| 0.4         | 29397.3     | 29274       | الأنشطة الخدمية                     |
|             | <b>17.2</b> | <b>16.8</b> | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي% |
| 2.5-        | 169989.9    | 174420.8    | الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة  |
|             | 100         | 100         | نسب المساهمة                        |

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء



## 2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأنشطة الرئيسية (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شكلت الأنشطة السلعية مانسبته (46%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتحتل بذلك المرتبة الاولى بالنسبة لباقي الأنشطة المكونة للناتج المحلي التي تعادل (88.6) ترليون دينار عام 2015 مقابل (159.1) ترليون دينار عام 2014، أي بنسبة انخفاض بلغت (-44.3%)، فيما ساهمت الأنشطة الخدمية بنسبة بلغت (33.9%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية لتحتل بذلك المرتبة الثانية التي تعادل (65.2) ترليون دينار مقابل (57.8) ترليون دينار للعام السابق، أي بنسبة زيادة (12.7%)، فيما احتلت الأنشطة التوزيعية المرتبة الأخيرة، إذ ساهمت بنسبة (20.1%) من إجمالي الناتج المحلي التي تعادل (38.6) ترليون دينار مقابل (42.9) ترليون دينار لعام 2014، أي بنسبة انخفاض (-10%) كما في أدناه:-

جدول رقم (5)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الجارية

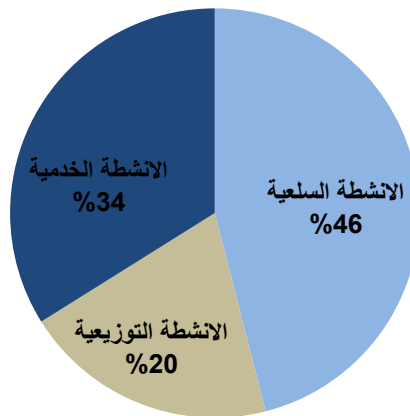
لعامي 2014 و 2015

(مليار دينار)

| 2015     | 2014     | التفاصيل                                 |
|----------|----------|------------------------------------------|
| 88590.7  | 159062.5 | الأنشطة السلعية                          |
| 46       | 61.2     | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %     |
| 38643.9  | 42937.2  | الأنشطة التوزيعية                        |
| 20.1     | 16.5     | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %     |
| 65169.2  | 57831.1  | الأنشطة الخدمية                          |
| 33.9     | 22.3     | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %     |
| 192403.8 | 259830.8 | مجموع الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة |

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

شكل (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية  
حسب الأنشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية) لعام 2015



## ثانياً: الأنشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:-

### 1- نشاط قطاع الزراعة Activity agriculture sector

شهد نشاط هذا القطاع لهذا العام بالأسعار الثابتة انخفاضاً واضحاً بلغت نسبته (-27.1%) قياساً بالعام السابق ليسجل (5.1) ترليون دينار مقابل (7.1) ترليون دينار لعام 2014، فيما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (3%) وهي نسبة متواضعة جداً. ويعود الانخفاض الحاصل في نشاط هذا القطاع إلى الانخفاض الكبير في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة، الشعير) خلال هذا العام بنسبة (-53.6%)، إذ سجل إنتاج الحنطة والشعير انخفاضاً بنسبة (-49.5%) و (-69.9%) على التوالي والذي يعزى إلى انخفاض المساحة المزروعة بهذين المحصولين بنسبة (-62.6%) قياساً بالعام السابق وذلك يعود إلى عدم شمول كل من المحافظات (نينوى، الأنبار، صلاح الدين) الخاضعة لسيطرة داعش بعملية المسح الزراعي، كما أنه لم يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل خلال هذا العام ولاسيما من محصول الحنطة بسبب سيطرة داعش على المناطق التي تشتهر بزراعتها لاسيما محافظة نينوى.

سجلت المساحة المزروعة بمحصول الحنطة انخفاضاً بنسبة (-53.8%) والشعير بنسبة (-78.8%)، أما بخصوص إنتاجية الدونم الواحد فقد ارتفعت لمحصول الحنطة من (592.8) كغم عام 2014 إلى (648) كغم عام 2015، كما سجلت ارتفاعاً لمحصول الشعير من (275.8) كغم عام 2014 إلى (392.2) كغم عام 2015، كما مبين في الجدول (6).

جدول رقم (6)

المساحات المزروعة والإنتاج الزراعي وإنتاجية الدونم الواحد للعامين 2014 و 2015

| متوسط غلة الدونم الواحد<br>(كغم/دونم) |       | الإنتاج (ألف طن)     |          |          | المساحة المزروعة (ألف دونم) |             |             | المحصول |
|---------------------------------------|-------|----------------------|----------|----------|-----------------------------|-------------|-------------|---------|
| 2015                                  | 2014  | نسبة التغير<br>% 1:2 | 2015 (2) | 2014 (1) | نسبة<br>التغير<br>% 1:2     | (2)<br>2015 | (1)<br>2014 |         |
| 648.0                                 | 592.8 | -49.5                | 2553.4   | 5055.1   | -53.8                       | 3940.6      | 8528.0      | *الحنطة |
| 392.2                                 | 275.8 | -69.9                | 384.8    | 1277.8   | -78.8                       | 981.2       | 4632.3      | *الشعير |
| —                                     | —     | -53.6                | 2938.2   | 6332.9   | -62.6                       | 4921.8      | 13160.3     | المجموع |

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

\*لم يتم شمول المحافظات (نينوى، الأنبار وصلاح الدين) وذلك لسوء الوضع الأمني

## 2- نشاط قطاع التعدين والمقالع Mining and quarrying sector

يُعدّ هذا القطاع المساهم الرئيسي في توليد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت (60%) بالأسعار الثابتة عام 2015، التي تعادل (101.9) ترليون دينار مسجلاً بذلك ارتفاعاً في قيمته المضافة بنسبة (12.6%) قياساً بالعام السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع كمية إنتاج النفط الخام من (1135.3) مليون برميل عام 2014 إلى (1279.0) مليون برميل عام 2015، أي بمعدل زيادة مقدارها (12.7%).

ساهم نشاط النفط الخام بنسبة (59.9%) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم تساهم الأنواع الأخرى من التعدين سوى بنسبة ضئيلة جداً بلغت (0.1%).

### 3- نشاط قطاع الصناعة التحويلية Activity manufacturing sector

سجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالأسعار الثابتة لعام 2015 انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (-23.7%) قياساً بالعام السابق لتسجل (1.6) ترليون دينار عام 2015 مقابل (2.0) ترليون دينار لعام 2014، ويعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها:

- قيام وزارة الصناعة بدمج وتقليص شركاتها لتصل إلى (32) شركة بعد أن كانت (37) شركة.

- توقف الإنتاج ببعض المعامل والشركات مثل معامل سمّنت الفلوجة، حمام العليل وسمّنت سنجار والشركة العامة لصناعة الأسمدة المنطقة الشمالية والشركة العامة للفوسفات بسبب الوضع الأمني.

- انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة مما انعكس في توقف عملية الإنتاج.

- إنهيار البنى التحتية إلى جانب تردي الوضع الأمني في المناطق المسيطر عليها من قبل عصابات داعش.

- توقف أغلب عمليات الاستثمار في هذا القطاع بسبب العجز في موازنة الدولة وانخفاض الإنفاق الاستثماري وإلغاء بعض المشاريع وتأجيلها لسنوات لاحقة.

ومما تجدر الإشارة إليه إن كميات السمّنت المنتج بنوعيه (العادي والمقاوم) قد انخفضت خلال هذا العام بنسبة بلغت (-19.6%) قياساً بالعام السابق، إذ انخفض إنتاج السمّنت العادي بنسبة (-55.1%)، فيما انخفض إنتاج السمّنت المقاوم بنسبة ضئيلة بلغت (-0.6%)، كما في الجدول (7).

جدول رقم (7)

إنتاج كميات السمنت (الأبيض، العادي والمقاوم) لعامي 2014 و 2015

الف طن

| النوع          | 2014 (1) | 2015 (2) | نسبة التغير %<br>(1:2) |
|----------------|----------|----------|------------------------|
| السمنت ابيض    | 0.0      | 0        | —                      |
| السمنت العادي  | 1010.1   | 453.3    | 55.1-                  |
| السمنت المقاوم | 1886.5   | 1875.3   | 0.6-                   |
| المجموع        | 2896.6   | 2328.6   | 19.6-                  |

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن

أما بالنسبة إلى الأسمدة فقد سجلت انخفاضاً في إنتاجها بنسبة (-48%)، إذ انخفض إنتاج سماد (اليوريا) بنسبة (-35.9%) قياساً بعام 2014، فيما لم يسجل أي إنتاج بالنسبة للسماد (الفوسفاتي والمركب) خلال هذا العام وذلك لتوقف معامل الإنتاج بسبب تردي الوضع الأمني (في المناطق المنتجة لهذا النوع من الأسمدة)، كما مبين بالجدول (8).

جدول رقم (8)

إنتاج كميات الأسمدة لعامي 2014 و 2015

ألف طن

| النوع        | 2014 (1) | 2015 (2) | نسبة التغير 1:2 |
|--------------|----------|----------|-----------------|
| سماد يوريا   | 98.2     | 62.9     | 35.9-           |
| سماد فوسفاتي | 22.8     | 0        | —               |
| سماد مركب    | 0        | 0        | —               |
| المجموع      | 121.0    | 62.9     | 48.0-           |

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن

#### 4- نشاط قطاع الكهرباء والماء Activity electricity and water sector

سجل نشاط هذا القطاع انخفاضاً في قيمته المضافة بالأسعار الثابتة عام 2015 بنسبة (-6.8%) قياساً بالعام السابق لتبلغ (1.9) ترليون دينار مقابل (2.1) ترليون دينار عام 2014، كما أن نسبة مساهمته من إجمالي الناتج المحلي ما زالت ضئيلة إذ بلغت (1.2%) إلى جانب العجز الواضح في إنتاج الطاقة الكهربائية المتمثل بارتفاع معدل الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق معدل الإنتاج، فقد بلغ معدل إنتاج الطاقة الكهربائية (9304.8) ميكا واط مقابل (9161.5) ميكا واط عام 2014 أي بنسبة ارتفاع بلغت (1.6%)، في حين بلغ معدل الطلب على الطاقة الكهربائية (13977.5) ميكا واط عام 2015 مقابل (12555.8) ميكا واط عام 2014، أي بنسبة زيادة بلغت (11.3%)، ونتيجة لذلك بلغ معدل العجز خلال عام 2015 (4672.7) ميكا واط، مقابل (3394.3) ميكا واط عام 2014، أي بنسبة زيادة بلغت (37.7%)، كما موضح في الجدول (9).

##### جدول رقم (9)

معدل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية لعامي (2014 - 2015)

ميكا واط

| البيان           | المعدل السنوي 2014 | المعدل السنوي 2015 | نسبة التغير % |
|------------------|--------------------|--------------------|---------------|
| إنتاج الطاقة     | 9161.5             | 9304.8             | 1.6           |
| الطلب على الطاقة | 12555.8            | 13977.5            | 11.3          |
| العجز            | 3394.3-            | 4672.7-            | 37.7          |

المصدر: وزارة الكهرباء

سجل معدل استيراد الطاقة الكهربائية (1261.2) ميكا واط/ساعة عبر الخط الإيراني، شعبية وهارثة الاستثمارية وعن طريق البارجات مقابل (1053.3) ميكا واط/ساعة عام 2014، أي بنسبة ارتفاع (19.7%)، كما موضح في جدول (10).

جدول رقم (10)

معدل استيراد الطاقة الكهربائية لعامي (2014 - 2015)

ميكا واط/ ساعة

| البيان          | مجموع الخطوط لعام<br>2014 | مجموع الخطوط لعام<br>2015 | نسبة التغير % |
|-----------------|---------------------------|---------------------------|---------------|
| الخط الإيراني   | 9951.6                    | 8906.7                    | -10.5         |
| شعبية استثمارية | 0                         | 1397.2                    | 0.0           |
| هارثة استثمارية | 0                         | 1214.5                    | 0.0           |
| البارجات        | 2688.1                    | 3615.7                    | 34.5          |
| المجموع         | 12639.7                   | 15134.1                   | 19.7          |
| المعدل          | 1053.3                    | 1261.2                    | 19.7          |

المصدر: وزارة الكهرباء

**5- نشاط قطاع البناء والتشييد Activity construction sector**

شهد نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2015 بلغت نسبته (-62.4%) مقارنة بالعام السابق، حيث سجلت القيمة المضافة له مامقداره (5.2) ترليون دينار مقابل (13.8) ترليون دينار لعام 2014، ويعزى ذلك إلى تراجع الاستثمار في هذا القطاع من قبل القطاع العام نتيجة لتراجع التخصيصات في الموازنة الاستثمارية، فضلاً عن تراجع دور الاستثمار الخاص في مجال البناء، وبالنظر لأهمية هذا القطاع فإن الأمر يتطلب تعزيز دوره وتوفير الظروف الملائمة لرفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

**6- نشاط النقل والمواصلات والخزن Activity of transport and communications sector**

شهد هذا القطاع انخفاضاً واضحاً في معدل نموه خلال هذا العام بنسبة (-21.8%) ليسجل مامقداره (10.4) ترليون دينار مقابل (13.3) ترليون دينار للعام السابق، فيما سجل نسبة مساهمة

بسيطة بلغت (6.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يتطلب في ظل الظروف الحالية تعزيز دور القطاع الخاص في هذا المجال، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع في إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية لكونه العصب الحساس في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة باعتباره الوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال المستمر بين مختلف جهات العملية الاقتصادية والإنتاجية المتمثلة بمواجهة التوسع الأفقي للمدن وتقليص المسافات بين المنتج والمستهلك بما يمثل من اختصار لعامل الزمن، إلا أن أهميته النسبية من الناتج المحلي الإجمالي مازالت غير ملائمة لدوره في توسيع السوق واستغلال الموارد المادية والبشرية.

#### 7- نشاط قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق Activity wholesale & retail and

##### hotel sector

انخفضت القيمة المضافة لهذا القطاع بالأسعار الثابتة بنسبة (-8.7%) قياساً بالعام السابق، فيما بلغت نسبة مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي (7.7%) لعام 2015 التي تعادل (13.2) ترليون دينار، ومما تجدر الإشارة إليه أن عدد التجار والشركات المسجلة لدى غرفة تجارة بغداد قد ارتفع من (19820) عام 2014 إلى (23259) عام 2015، أي بزيادة قدرها (3439) كما موضح في الجدول (11).

#### جدول رقم (11)

##### عدد التجار والشركات المسجلة لدى غرفة بغداد لعامي 2014 - 2015

| السنوات | 2014  | 2015  | نسبة التغيير % |
|---------|-------|-------|----------------|
| العدد   | 19820 | 23259 | 17.4           |

المصدر: غرفة تجارة بغداد

## **8- نشاط قطاع المال والتأمين وخدمات العقارات Activity Finance, Insurance, Real Estate services sector**

### **Real Estate services sector**

سجل هذا النشاط بالأسعار الثابتة انخفاضاً طفيفاً في قيمته المضافة لهذا العام بنسبة (-1.0%)، إذ سجل ما قيمته (11.6) ترليون دينار عام 2014 مقابل (11.5) ترليون دينار عام 2015، ويعزى ذلك إلى انخفاض معدل نمو قطاع البنوك والتأمين بنسبة بلغت (-34.4%) على الرغم من أهمية هذا القطاع ودوره في تمويل النمو الاقتصادي وحشد الموارد الاقتصادية، فيما سجلت ملكية دور السكن ارتفاعاً في قيمتها المضافة بنسبة (5.3%) عن عام 2014، إذ بلغت (10.3) ترليون دينار مقارنة بـ (9.8) ترليون دينار عام 2014، ويعود ذلك إلى دور المصرف العقاري وصندوق الإسكان لمنح القروض المجزية ومن خلال مبادرة البنك المركزي العراقي المتمثلة بدعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة لغرض تمكينها من تقديم القروض للصناعيين والزراعيين إلى جانب تقديم القروض الاسكانية والعقارية التي ساهمت في رفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المنخفضة وتمكينهم من تشييد وحداتهم السكنية وشراء الدور فضلاً عن انخفاض أسعار المواد الإنشائية نوعاً ما.

## **9- نشاط قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية Activity, social and personal services sector development**

### **personal services sector development**

سجل نشاط قطاع الخدمات خلال هذا العام انخفاضاً بنسبة (-2%) قياساً بالعام السابق، إذ انخفضت القيمة المضافة لنشاطه من (19.5) ترليون دينار عام 2014 إلى (19.1) ترليون دينار عام 2015 واحتل هذا القطاع المرتبة الثانية بعد نشاط قطاع النفط الخام في سلم ترتيب الأهمية النسبية لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالنظر لما يوفره هذا القطاع من إيرادات مالية للدولة، لذا يعد من الضروري تفعيل نشاط هذا القطاع وتحديد كقطاع منافس لقطاع النفط في ظل الظروف الحالي الذي يعيشه البلد (حالة الركود الاقتصادي) وتعزيز دور القطاع الخاص في إدارته وتجدر الإشارة إلى أن نشاط الحكومة العامة قد سجل ارتفاعاً بنسبة بسيطة بلغت (1.1%)، فيما سجل نشاط الخدمات الشخصية انخفاضاً بنسبة (-2.5%) قياساً بالعام السابق 2014.

## الفصل الثالث

### التطورات النقدية والمصرفية

### Monetary & Banking Developments

## التطورات النقدية والمصرفية Monetary & Banking developments

### أولاً/ التطورات النقدية Monetary Development

تحتل السياسة النقدية مركز الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، فقد عدها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية الكلية، ونتيجة لذلك نجد أن السياسة النقدية لعبت دوراً بارزاً في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة، كما منحت بلدان العالم في العقود القليلة الماضية مصارفها المركزية صفة الاستقلال، وكان العراق من بين هذه الدول بغية تحسين الأداء الاقتصادي، فيما تأتي الاستقلالية التي كفلها قانون البنك المركزي في أحكام المادة (2) منه لتحقيق أهدافه المتمثلة بالتصدي للتضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية، والحفاظ على استقرار سعر الصرف والنظام المصرفي وهي السياسة الوحيدة التي تكاد تتفرد بتحقيق هذه الأهداف.

شهدت السياسة النقدية خلال هذا العام انكماشاً واضحاً تمثل بالانخفاض الحاصل في عرض النقد M2 ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى انخفاض رصيد صافي الموجودات الأجنبية على أثر التراجع الحاصل في العوائد النفطية، فيما سجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (-3.8%)، الأمر الذي يعكس حالة الانكماش والركود في الاقتصاد العراقي، فيما اظهرت المؤشرات استقرار معدل التضخم الأساس خلال هذا العام ليسجل (1.7%) مقابل (1.6%) للعام السابق.

نجحت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي خلال هذا العام في ظل حالة الركود التي يعيشها الاقتصاد العراقي في تقديم الدعم له من خلال اعتماد سياسة متوازنة وعقلانية وذات توقيتات صحيحة، إذ اتخذ انسجماً مع مهامه في دعم مسيرة التنمية وتحفيز الاقتصاد العراقي عدة إجراءات من أهمها:

أ- دعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة بمبلغ (5) ترليونات دينار لتمكينها من تقديم القروض إلى الصناعيين والزراعيين وتقديم القروض الإسكانية والعقارية دعماً للنشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

ب- تمويل الموازنة العامة للدولة بقرض قيمته (4.4) ترليون دينار من خلال تشغيل (50%) من الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية المودعة لدى البنك المركزي العراقي.

ج- إعادة شراء حوالات الخزينة من السوق الثانوية حيث قام البنك المركزي بشراء حوالي (6.2) ترليون دينار كمرحلة أولى من تلك الحوالات.

د- تخصيص (1) ترليون دينار إلى المصارف الخاصة تخصص لمنح قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حصراً.

كما تمكنت السياسة النقدية للبنك المركزي من المحافظة على معدل سعر صرف متوازن نسبياً للدينار العراقي والاحتفاظ برصيد جيد من الاحتياطي الأجنبي وهو كافٍ لتغطية الاستيرادات لأكثر من ستة أشهر.

#### **أ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) supply money Narrow**

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) انخفاضاً بنسبة (-10%) نهاية عام 2015 ليصل إلى (65435) مليار دينار مقارنة مع مستواه المسجل نهاية عام 2014 البالغ (72692) مليار دينار ملحق جدول (3)، ويعزى ذلك إلى انخفاض نمو الودائع الجارية بنسبة (-16.5%) والعملة خارج البنوك بنسبة (-3.4%) قياساً بالعام السابق، وقد استأثرت العملة خارج البنوك بما نسبته (53.3%) والودائع الجارية بنسبة (46.7%) من إجمالي عرض النقد (M1) نهاية عام 2015، وبالمقارنة مع عام 2014 فقد شكلت العملة خارج البنوك مانسبته (49.6%) من عرض النقد وشكلت الودائع الجارية (50.4%)، ويعزى سبب ارتفاع نسبة مساهمة الودائع خارج البنوك في عرض النقد هذا العام إلى ضعف دور الأسواق المالية والنقدية وضعف دور الاستثمار، الأمر الذي دفع الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقود لأغراض السيولة في ظل حالة الركود الاقتصادي للبلد، فيما شكل عرض النقد (M1) ما نسبته (34.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

#### **ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)**

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2015 معدل نمو سالب بلغ (-9%) ليبلغ (82595) مليار دينار مقارنة مع مبلغ (90728) مليار دينار نهاية عام 2014 ملحق الجدول (3) مشكلاً نسبة (43.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الأجنبية نتيجة

لإنخفاض عوائد النفط وإلى الأثر التوسعي لصافي ديون الحكومة وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى.

سجل معامل الاستقرار النقدي Coefficient of monetary stability ما نسبته (-3.8%)، الأمر الذي يدل على عدم وجود ضغوط تضخمية وإن هناك حالة انكماش في الاقتصاد العراقي خلال عام 2015.

### **ج- العوامل المؤثرة في عرض النقد factors influencing the money supply**

كان للعوامل الخارجية الدور الرئيسي في انخفاض عرض النقد، إذ انخفض رصيد صافي الموجودات الأجنبية من (101202) مليار دينار نهاية عام 2014 إلى (78507) مليار دينار نهاية عام 2015، أي بنسبة (-22.4%) ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداءً من النصف الثاني من عام 2014، مما أثر في انخفاض عرض النقد بمقدار (7257) مليار دينار التي شكلت مع فقرة الموازنة مانسبته (95.5%) و(4.5%) على التوالي من مجموع العوامل الانكماشية البالغة (23755) مليار دينار، في المقابل بلغ مجموع العوامل التوسعية (16498) مليار دينار حيث كان لصافي ديون الحكومة الذي يمثل الفرق بين الائتمان الممنوح إلى الحكومة بصورة حوالات وقروض وودائعها) النصيب الأكبر في نسبة المساهمة بهذا الأثر والبالغة (94%)، إذ بلغ مقدار هذا التوسع (15509) مليار دينار نتيجة للارتفاع الحاد في ديون الحكومة مقابل الانخفاض في وودائعها، فيما شكلت فقرة الودائع الأخرى وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى مانسبته (5.3%) و(0.7%) من مجموع العوامل التوسعية المؤثرة في عرض النقد، جدول (12).

## جدول (12)

### عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه لعامي 2014 و 2015

مليار دينار

| الفقرات                                                            | كانون الأول<br>2014 | كانون الأول<br>2015 | مقدار التغيير<br>عن العام<br>السابق | نسبة النمو<br>% |
|--------------------------------------------------------------------|---------------------|---------------------|-------------------------------------|-----------------|
| صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك المركزي+المصارف) | 101202              | 78507               | (22695)                             | (22.4)          |
| ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى                                 | 25755               | 25873               | 118                                 | 0.5             |
| الديون الحكومية                                                    | 15896               | 28379               | 12483                               | 78.5            |
| مجموع الموجودات                                                    | 142853              | 132759              | (10094)                             | (7.1)           |
| عرض النقد                                                          | 72692               | 65435               | (7257)                              | (10.0)          |
| العملة خارج البنوك                                                 | 36072               | 34855               | (1217)                              | (3.4)           |
| الودائع الجارية                                                    | 36620               | 30580               | (6040)                              | (16.5)          |
| الودائع الأخرى                                                     | 17874               | 17003               | (871)                               | (4.9)           |
| الودائع الحكومية                                                   | 37601               | 34575               | (3026)                              | (8)             |
| فقرة الموازنة                                                      | (14686)             | (15746)             | 1060                                | 7.2             |
| مجموع المطلوبات غير النقدية                                        | 70161               | 67324               | (2837)                              | (4.0)           |
| مجموع المطلوبات                                                    | 142853              | 132759              | (10094)                             | (7.1)           |

### الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2015 انخفاضاً بنسبة (17.9%) ليبلغ (63.5) ترليون دينار مقارنة بالرصيد البالغ (77.4) ترليون دينار نهاية العام السابق، أي بانخفاض مقداره (13.9) ترليون دينار، مشكلاً نسبة (33%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و (48.8%) من الناتج المحلي باستثناء النفط، وعلى الرغم من الانخفاض الحاصل في رصيد الاحتياطيات الأجنبية، إلا أنه لا يزال مؤشراً جيداً يعكس قدرة البلد على مواجهة تداعيات انخفاض أسعار النفط إلى جانب أنه يتماشى مع المعايير العالمية وضوابط

صندوق النقد الدولي من ناحية تغطيته للعملة المصدرة أو قدرته على تغطية الاستيرادات لمدة تتجاوز الستة أشهر التي بلغت (16.7) شهر عام 2015.

يلاحظ من الجدول (13) انخفاض رصيد النقد الأجنبي في خزائن البنك بنسبة ملحوظة جداً بلغت (-65.2%) عن عام 2014 مسجلاً مبلغ (2120) مليار دينار، إضافة إلى انخفاض الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك بنسبة (-12.6%) ليسجل مبلغ (57760) مليار دينار بعد أن كان (66104) مليار دينار نهاية عام 2014 وبنسبة مساهمة (91%) من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية، فيما بلغ رصيد الذهب في بغداد والخارج عام 2015 (3626) مليار دينار مقابل (4038) مليار دينار عام 2014 وذلك نتيجة للتغيير الحاصل في سعر الذهب في سوق لندن مع الإشارة إلى ثبات كميات الذهب الموجودة في بغداد والخارج وكما موضح في جدول (13).

#### جدول (13)

##### الاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2014 و 2015

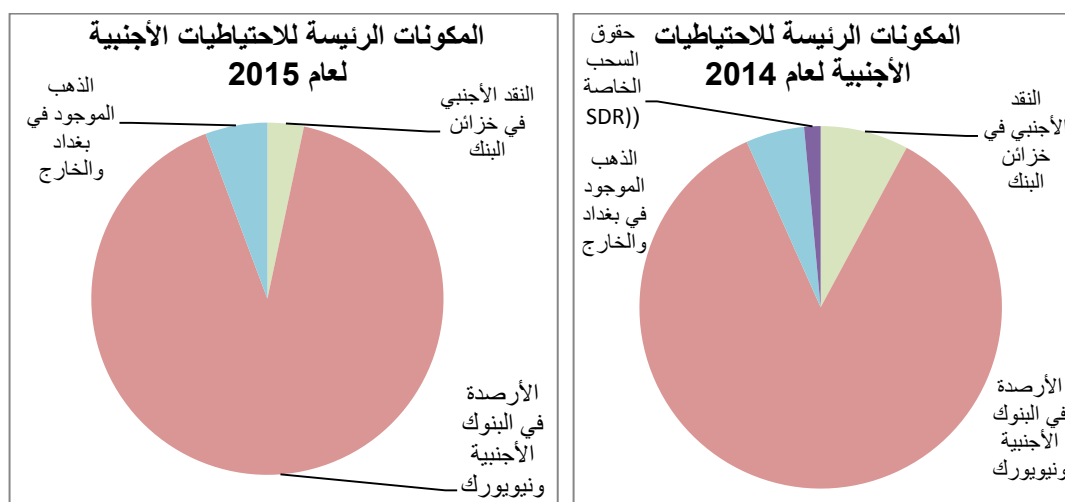
مليار دينار

| البند                               | 2014  | 2015  |
|-------------------------------------|-------|-------|
| النقد الأجنبي في خزائن البنك        | 6085  | 2120  |
| الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك | 66104 | 57760 |
| الذهب في بغداد والخارج              | 4038  | 3626  |
| حقوق السحب الخاصة (SDR)             | 1136  | -     |
| الاحتياطيات الأجنبية                | 77363 | 63506 |

اعتمد البنك المركزي العراقي أسلوب التنويع في إدارة احتياطياته الأجنبية ووفقاً لمعايير الضمان والسيولة والربحية لتعزيز الاستقرار النقدي وتحقيق أهدافه وذلك من خلال إدارة سليمة لهذه الاحتياطيات والالتزام بالحدود والمعايير المحددة للاستثمار التي تنص على تنويع الاستثمار في هذه الاحتياطيات جغرافياً وبحسب أجل الاستحقاق والأداة المالية المستثمر بها ومراقبة أداء المحافظ الاستثمارية وذلك للتخفيف من المخاطر المحتملة ولتحقيق عوائد معقولة عليها، كما ساهمت هذه الاحتياطيات بتلبية متطلبات دعم سعر صرف الدينار العراقي

والمحافظة على معدلات التضخم عند مستويات مقبولة كما ساهمت في دعم الثقة بالعملية المحلية والمحافظة على نظام مالي مستقر.

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي يتضمن سلة من العملات الأجنبية والودائع والسندات المالية لدى البنوك الأجنبية، حيث بلغت نسبة مساهمة الدولار الأمريكي (61%) من مجموع الاحتياطيات يليها اليورو بنسبة (26.6%)، الباون الاسترليني (12%) والدولار الأسترالي بنسبة (0.4%) من مجموع الاحتياطيات، كما سعى البنك المركزي إلى تعزيز التعاون مع البنوك المركزية والمؤسسات الدولية الرصينة بما يضمن تنويع استثماراته والعملات والأدوات.



### الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي

تظهر الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي لعام 2015 أن مجموع موجوداته (مطلوباته) سجلت انخفاضاً بحوالي (11.4) ترليون دينار وبنسبة انخفاض (-13.6%) لتبلغ (72.4) ترليون دينار نهاية عام 2015 مقابل (83.7) ترليون دينار عام 2014، كما موضح في الجدول (14).

ففي جانب الموجودات انخفضت الموجودات الأجنبية بنسبة (-17.9%) لتبلغ (63.5) ترليون دينار عام 2015 مقابل (77.4) ترليون دينار عام 2014.

ويلاحظ ازدياد الديون الحكومية ضمن موجودات البنك المركزي فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (248.6%) عن عام 2014 لتبلغ (8.6) ترليون دينار بعد ان كانت (2.5) ترليون دينار للعام السابق، والناجم عن زيادة الدين الحكومي الداخلي لتغطية عجز موازنة عام 2015 من خلال إصدار السندات وحوالات الخزينة وإعادة خصمها لدى البنك المركزي لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي، فيما انخفضت فقرة القروض والسلف للدوائر بنسبة (-4.9%) وذلك لتسديد وزارة المالية الدين المترتب بذمتها لصالح البنك المركزي البالغ (100) مليار دينار بموجب اتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي الموقعة في 2010/10/26 بين وزارة المالية والبنك المركزي، فيما لم تقتصر المصارف التجارية من البنك المركزي خلال هذا العام.

في جانب المطلوبات سجل الاحتياطي النقدي انخفاضاً بنسبة (-12.6%) مقارنة بالعام السابق نتيجة لانخفاض العملة خارج البنوك، واحتياطيات المصارف لدى البنك المركزي بنسبة (-3.4%)، (-23.6%) على التوالي عن العام السابق.

في ما يتعلق بالتسهيلات المصرفية فقد سجلت انخفاضاً بنسبة (-6.4%) الذي يعزى إلى انخفاض كل من الودائع الجارية بالدينار العراقي والودائع بالدولار الأمريكي لدى هذا البنك خلال عام 2015 بنسبة (-13.2%)، (-5.9%) على التوالي قياساً بالعام السابق ويعزى الانخفاض الحاصل في الودائع الجارية بالدينار العراقي إلى انخفاض نسبة الفائدة المقدمة من قبل البنك المركزي على هذه التسهيلات إلى (1%) منذ عام 2014.

أما الودائع الحكومية فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (393.2%) عن العام السابق لتبلغ (5.7) ترليون دينار مقابل (1.2) ترليون دينار للعام السابق.

بالنسبة لرصيد فقرة المطلوبات الأجنبية فقد انتقل حسابها إلى وزارة المالية، فيما سجلت فقرة رأس المال والاحتياطيات انخفاضاً في نموها بنسبة (-34%) قياساً بالعام السابق. أما المطلوبات الأخرى فقد انخفضت بنسبة (-68%) مقارنة بالعام 2014، حيث سجل رصيدها (2) ترليون دينار عام 2015 مقابل (6.2) ترليون دينار عام 2014.

جدول (14)

الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي لعامي 2014 و 2015

مليون دينار

| 2015     | 2014     | الفقرات                        |
|----------|----------|--------------------------------|
|          |          | <u>الموجودات</u>               |
| 63505542 | 77363120 | الموجودات الأجنبية             |
| 8560912  | 2455519  | الديون الحكومية                |
| 6225393  | -        | -السندات والحوالات الحكومية    |
| 2335519  | 2455519  | -القروض والسلف للدوائر         |
| 0        | 0        | القروض والسلف للمصارف التجارية |
| 313506   | 3919297  | الموجودات الأخرى               |
| 72379960 | 83737936 | مجموع الموجودات أو المطلوبات   |
|          |          | <u>المطلوبات</u>               |
| 57887596 | 66230769 | الاحتياطي النقدي               |
| 4584907  | 4899893  | التسهيلات المصرفية             |
| 332000   | 382500   | - الودائع الجارية بالدينار     |
| 4252907  | 4517393  | -الودائع بالدولار الأمريكي     |
| 5739971  | 1163876  | الودائع الحكومية               |
| 0        | 1916540  | المطلوبات الأجنبية             |
| 2164155  | 3279975  | رأس المال والاحتياطيات         |
| 2003331  | 6246883  | المطلوبات الأخرى               |

ثانياً / تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1- تطورات أسعار الفائدة Interest rate Developments:

أ- معدلات أسعار الفائدة في البنك المركزي العراقي (policy rate):

تنفيذاً للسياسة النقدية التي يعتمد عليها البنك المركزي بغية تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل المشاريع وتوفير الائتمان للقطاع الخاص لدعم التنمية، أبقى البنك المركزي على سعر الفائدة الأساس (سعر السياسة) البالغ (6%) والمعمول به منذ نيسان من عام

2010 وتبعاً لذلك فقد احتفظت أسعار فوائد الائتمان وإيداعات المصارف بالدينار العراقي لدى هذا البنك بمستوياتها السابقة.

ب- معدلات أسعار الفائدة على الإيداع والائتمان المصرفي:

شهد عام 2015 تغييراً في مستويات المعدل الموزون لأسعار الفوائد على الودائع والائتمان المصرفي كما مبين في أدناه:-

- انخفض المعدل الموزون لأسعار الفائدة على ودائع التوفير نهاية عام 2015 إلى نسبة (3.91%) بعد أن سجل نسبة (3.95%) نهاية عام 2014، أي بفارق (-0.04%).

- ارتفع المعدل الموزون لأسعار الفائدة على الودائع الثابتة نهاية عام 2015 لتسجل نسبة (5.36%) بعد أن كانت (5.35%) نهاية عام 2014، أي بفارق (0.01%).

- ارتفع المعدل الموزون لأسعار الفائدة على الائتمان المصرفي نهاية عام 2015 إلى نسبة (10.78%) مقابل (10.67%) عام 2014، أي بفارق (0.11%).

وبذلك يلاحظ اتساع الفجوة (مستوى الانتشار) بين الفائدة المدينة والدائنة باتجاه تحوط أكبر يقلل من دور الوساطة المالية للمصارف العراقية لتتلافى المخاطر النظامية السائدة في السوق المالية.

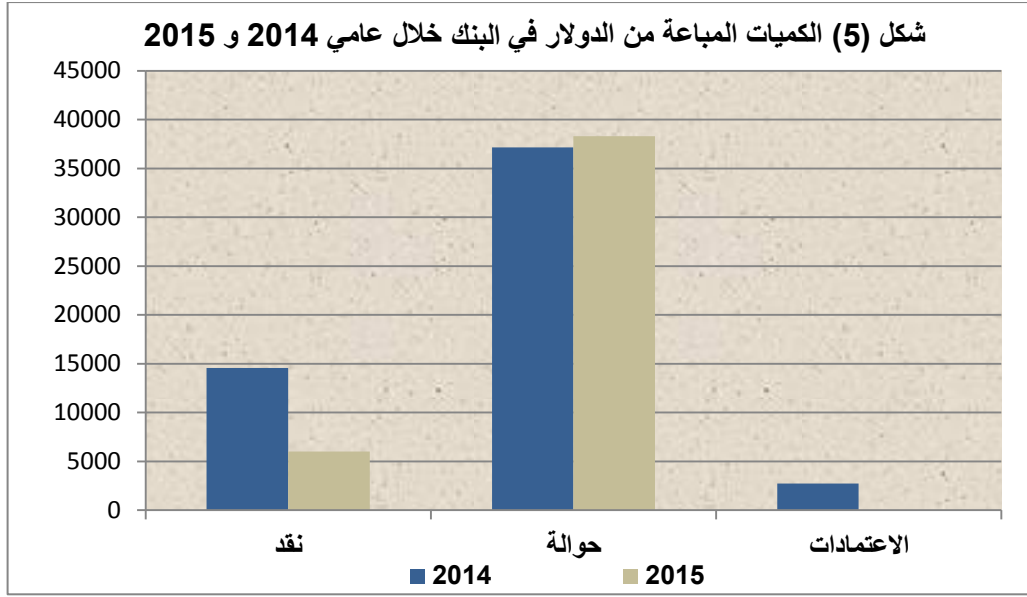
## **نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية Window of Buying & Selling Foreign Exchange**

واصل البنك المركزي العمل بنافذة بيع وشراء العملة الأجنبية خلال عام 2015 التي تعد من أكبر عمليات السوق المفتوحة في السيطرة على مناسيب السيولة المحلية ووضع الفائض النقدي في مساراته السليمة في الموازنة العامة، حيث أصدر البنك المركزي تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية خلال شهر شباط من عام 2015 تقضي بتعزيز أرصدة المصارف الراغبة بالشراء لدى مراسليها في الخارج لتمويل العمليات المصرفية المسموح بها قانوناً لضمان استقرار السعر وتمويل التجارة والعمليات الأخرى، كما وجه البنك المصارف بتطبيق مبدأ

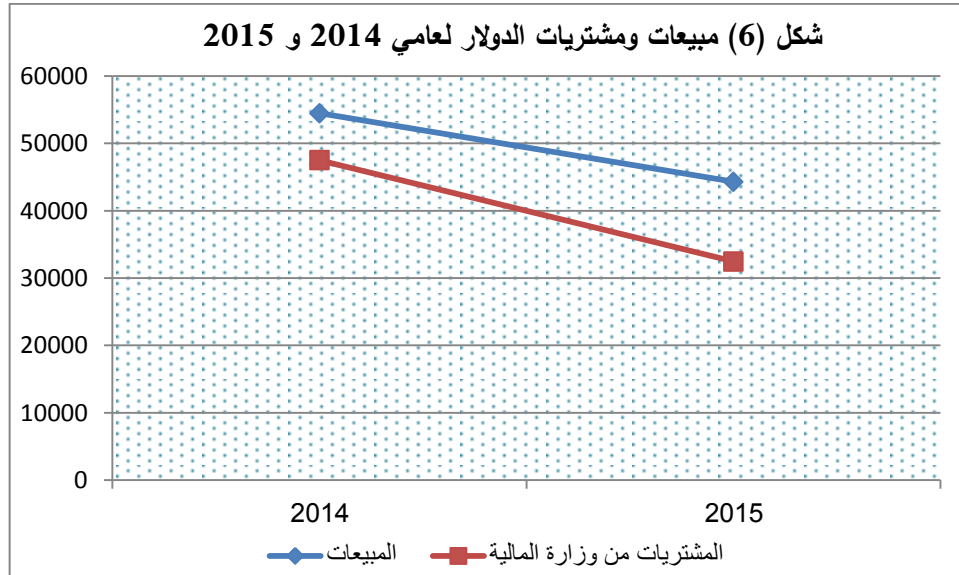
(اعرف زيونك) لضمان السلامة القانونية والمصرفية من حيث مبيعات ومشتريات الدولار لمختلف الأغراض وذلك بالتعاون بين الوحدات المتوفرة في المصارف كالرقابة الداخلية ومراقب الامتثال وغسل الأموال للقيام بدورها والإبلاغ عن أي معاملة يشتبه بها.

حافظ معدل سعر صرف للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في البنك المركزي عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية عام 2015 على استقراره بسعر (1190) ديناراً عراقياً لكل دولار أمريكي نقداً وبسعر (1187) ديناراً لكل دولار حوالة / تعزيز رصيد، فيما بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية لهذا العام (1247) ديناراً لكل دولار أمريكي بعد ان سجل معدل سعر بلغ (1214) ديناراً لكل دولار أمريكي نهاية عام 2014 مسجلاً بذلك نسبة نمو في معدل سعره بلغت (2.7%)، ويعزى ذلك إلى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن التوقع/المضاربة، الأمر الذي انعكس في تزايد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق، ملحق جدول (4).

سجلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي انخفاضاً مقداره (10.2) مليار دولار، أي بنسبة (-18.7%) عن عام 2014 لتسجل مبلغ (44.3) مليار دولار نهاية عام 2015 منها (38.3) مليار دولار بيعت كحوالة/تعزيز رصيد وبنسبة مساهمة (86.5%) من مجموع المبيعات، أما مبيعات الدولار النقدية فقد سجلت (6) مليارات دولار، أي بنسبة مساهمة (13.5%) من مجموع المبيعات، فيما سجلت مبيعات الدولار عام 2014 (54.5) مليار دولار منها (37.2) مليار دولار بيعت كحوالة و(14.6) مليار دولار بيعت كنقد أي بنسبة (68.3%)، (26.7%) لكل منها على التوالي و(5%) بيعت كاعتمادات مفتوحة لدى المصارف التجارية، ملحق الجدول (5).



أما بالنسبة إلى مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية خلال عام 2015 فقد انخفضت هي الأخرى إلى (32.5) مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة مع مبلغ (47.5) مليار دولار عام 2014 مسجلة نسبة انخفاض بلغت (-31.7%)، ملحق الجدول (6).



### 3- التسهيلات القائمة Standing Facilities

واصل البنك المركزي استخدام أدوات سياسته النقدية الرامية إلى تطوير السوق النقدي (كنافذة الاستثمار بالدينار العراقي) في ظل غياب أسواق متطورة للأوراق المالية التي من شأنها زيادة فعالية السياسة النقدية من خلال تأثيرها على توجيه أسعار الفائدة في السوق ومنح الأمان للمصارف لإدارة فوائض السيولة ضمن معدل معتدل من أسعار الفائدة (سعر سياسة البنك policy rate).

#### • تسهيلات الإيداعات القائمة

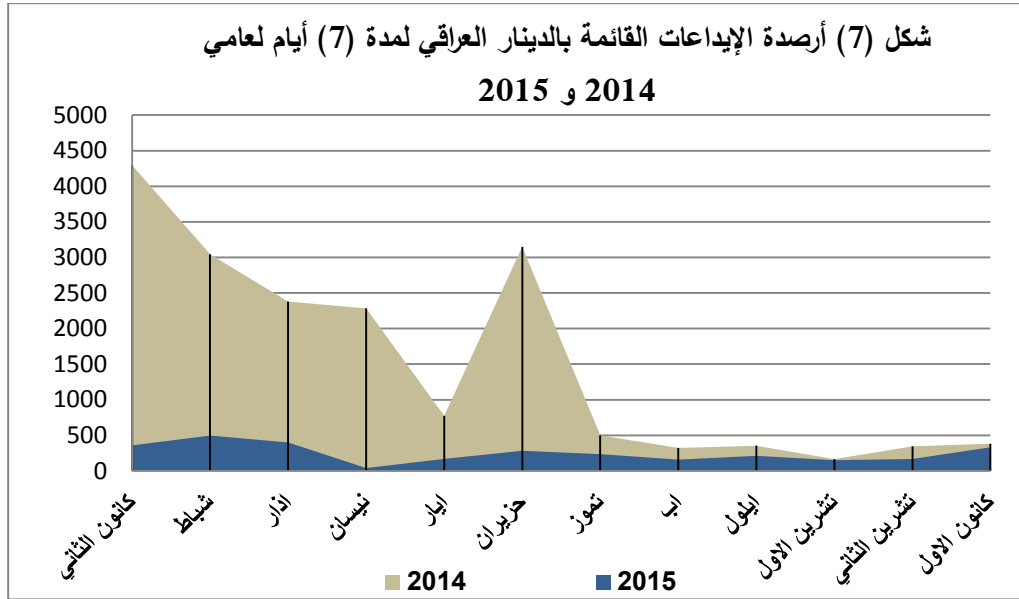
أبقى البنك المركزي العراقي على سعر الفائدة الأساس للسياسة (Policy Rate) البالغ (6%) سنوياً خلال عام 2015 تنفيذاً لسياسته النقدية التي يعتمدها لتحفيز المصارف على منح الائتمان للقطاع الخاص بغية دعم التنمية، كما واصل البنك استخدام نافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (7) أيام، حيث تشير البيانات في الملحق جدول (7) إلى انخفاض أرصدة الودائع المستثمرة بالدينار العراقي لأجل (7) أيام لدى هذا البنك للمصارف الاهلية بنسبة (-13.3%) لتسجل مبلغ (332) مليار دينار عام 2015 مقارنة بـ (383) مليار دينار عام 2014، ويعزى هذا الانخفاض إلى عزوف المصارف المشاركة بهذه النافذة بسبب انخفاض سعر الفائدة الممنوح من قبل هذا البنك على هذه التسهيلات إلى (1%) استناداً إلى مقتضيات السياسة النقدية إزاء الوضع الاقتصادي الحالي بتوجيه المصارف نحو توظيف مواردها المالية الفائضة باتجاه السوق لتعزيز السيولة في الاقتصاد.

#### • تسهيلات الإقراض القائمة

أما تسهيلات الإقراض القائمة فقد واصل البنك عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف بما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها من خلال معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وكالاتي:-

- الائتمان الأولي 8% سنوياً .
- الائتمان الثانوي 9% سنوياً .
- قرض الملجأ الأخير 9.5% سنوياً

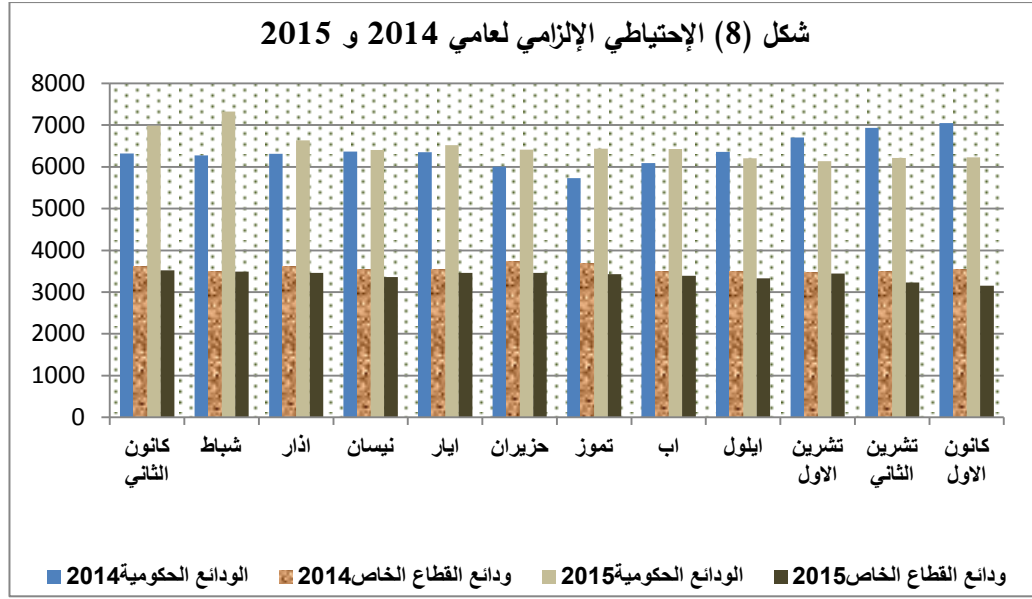
ولم تقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات لغاية تاريخه.



#### 4- الاحتياطي الإلزامي Reserve Requirement

مارس البنك المركزي دوره الرقابي على المصارف من خلال أداة الاحتياطي الإلزامي كأحدى أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق هدفين الأول حماية ودائع الجمهور من مخاطر السيولة التي قد تتعرض إليها المصارف، والثاني يعد وسيلة للسيطرة على جانب مهم من السيولة عن طريق التحكم بقدرة المصارف على خلق النقود ومنح الائتمان من خلال مضاعف الائتمان.

سجل رصيد الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية لعام 2015 انخفاضاً بنسبة (-11.6%) ليبلغ (6228) مليار دينار مقارنة برصيد بلغ (7045) مليار دينار في عام 2014، كذلك الحال مع رصيد الاحتياطي الإلزامي على ودائع القطاع الخاص، حيث سجل انخفاضاً بنسبة (-10.7%) ليبلغ (3153) مليار دينار نهاية عام 2015 مقارنة برصيد العام السابق البالغ (3532) مليار دينار، ويعزى هذا الانخفاض إلى قرار البنك المركزي بتشجيع المصارف على الاستثمار والسماح لها باستثمار ما لا يزيد على (50%) من نسبة الاحتياطي الإلزامي البالغة (15%) في شراء حوالات الخزينة ملحق الجدول (8).



### 5-حوالات البنك المركزي CBI Bills

- استمر البنك المركزي العراقي بإقامة مزادات الحوالات خلال عام 2015 وبأجل (91) يوماً باستخدام سعر القطع المتعدد حيث:-
- أقام البنك المركزي العراقي (26) مزاداً بمبلغ (200) مليار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي (4832) مليار دينار.
  - بلغ معدل سعر القطع (4.7%).
  - بلغ المسدد من الحوالات (4609.2) مليار دينار.
  - حققت مبيعات عام 2015 ارتفاعاً بنسبة (38.8%) قياساً بمبيعات العام السابق البالغة (3482) مليار دينار، ملحق الجدول (9).

### ثالثاً/ التطورات المصرفية Banking Developments :

يولي البنك المركزي العراقي أهمية كبيرة للقطاع المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي الذي هو أساس الاقتصاد السليم لأي بلد بصفة خاصة ومن أهم الإجراءات والخطوات التي اتبعتها هذا البنك لتطوير القطاع المصرفي لعام 2015 هي:-

- بناءً على ماقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (أولاً) من المادة (61) والبند (ثالثاً) من المادة (73) من الدستور، فقد تم إصدار قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015 في 2015/11/4 لتنظيم عمل المصارف الإسلامية وفروع المصارف الأجنبية التي تمارس الصيرفة الإسلامية حفاظاً على سلامتها وسلامة النظام المصرفي.
- إصدار تعليمات تخص تعديل نسب احتساب السيولة واستبعاد حساب الأرصدة النقدية في فرعي البنك المركزي في أربيل والسليمانية وكذلك النقد في الصندوق في المناطق الساخنة.
- إصدار تعليمات خطابات الضمان الموحدة حيث يقوم المصرف بإصدار خطاب الضمان للمناقضين أو المتعاقدين مع دوائر الدولة وأن لاتقل الضمانات لقاء إصداره عن (100%) وبضمنها تأمينات نقدية لاتقل عن (15%) من إجمالي مبلغ خطاب الضمان، ولا يجوز للمصرف إلغائه وإعادة المبلغ إلى الزبون قبل أجل استحقاقه، إلا في حالة ورود كتاب رسمي من الجهة التي صدر الخطاب لصالحها بانتفاء الحاجة إليه.
- تمنح الإجازة لفروع المصارف الأجنبية لممارسة العمل الصيرفي في العراق برأسمال يعادل مبلغ (50) مليون دولار بغض النظر عن عدد الفروع وبضمنها الفرع الرئيسي، كما يزداد رأس المال الحالي لفروع المصارف الأجنبية المجازة للعمل في العراق على مرحلتين ويؤخذ بنظر الاعتبار رأس المال المدفوع في احتساب المبلغ المطلوب استكماله كآلاتي:-
- مبلغ (25) مليون دولار لغاية 2016/6/1.
- الوصول إلى مايعادل مبلغ (50) مليون دولار لغاية 2017/6/1.
- إصدار تعليمات تخص الضوابط والشروط الواجب توفرها للمرشحين لإشغال الوظائف القيادية في المصارف الأهلية حيث يكون أغلبية اعضاء مجلس الإدارة حاصلين على الشهادة الجامعية في اختصاصات (الاقتصاد، القانون، الإدارة العامة، الإدارة المالية، المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية)، وأن يكون لدى ثلاثة منهم على الأقل خبرة وممارسة عملية مصرفية لاتقل عن (10) سنوات وأن لاتقل

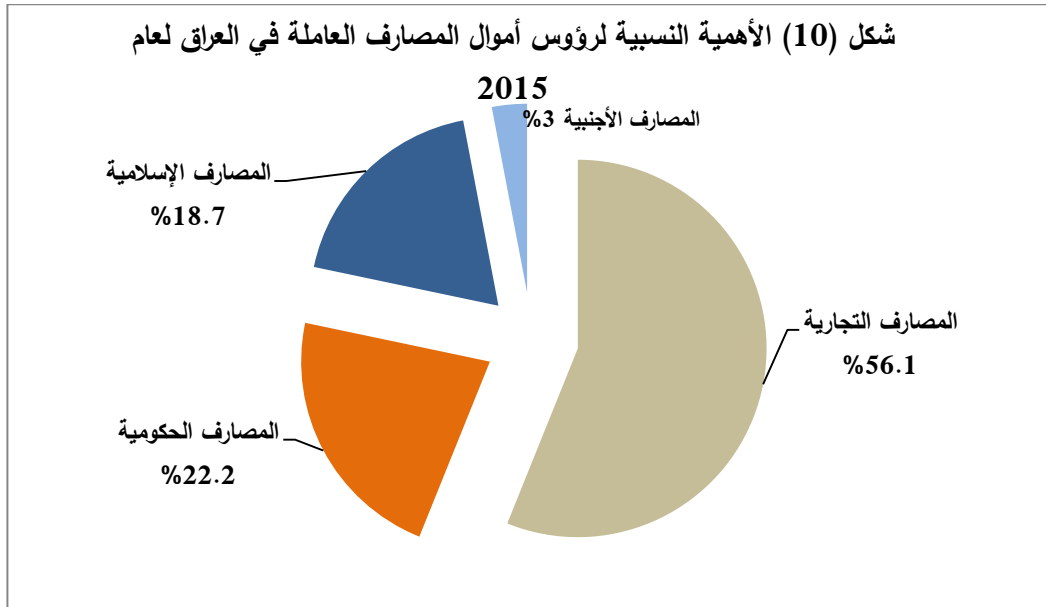
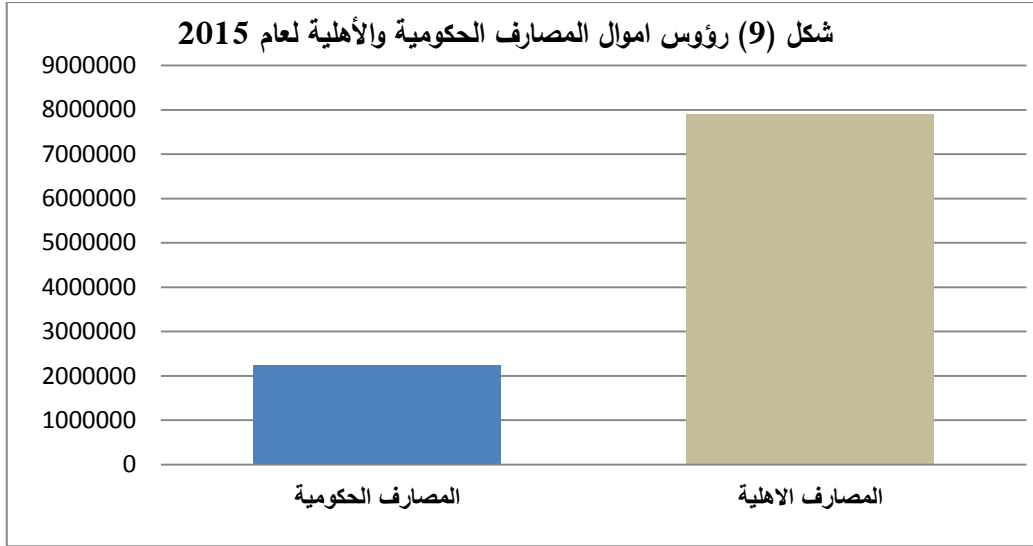
أعمارهم عن (30) سنة، وأن لا تتجاوز مدة تعيينهم على (4) سنوات قابلة للتجديد، وأن لا يكون رئيس أو عضو مجلس الإدارة الحالي موظفاً حكومياً بدرجة مدير عام أو ما يعادلها، أو رئيس أو عضو لمجلس إدارة سابق في مصرف أو شركة مالية أعلنت إفلاسها أو وضعت تحت الوصاية.

### **1- ميزانية الجهاز المصرفي The banking system 's budget**

تشير البيانات الخاصة بالمصارف إلى أن عدد المصارف العاملة في العراق بلغ (57) مصرفاً نهاية عام 2015، (7) منها مصارف حكومية تتوزع بين (مصارف تجارية وأخرى متخصصة) و(50) مصرفاً تجارياً خاصاً منها (24) مصرفاً تجارياً و(8) مصارف إسلامية و(18) مصرفاً اجنبياً.

وقد ارتفعت رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال هذا العام بنسبة (11.7%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (10.1) ترليون دينار مقابل (9.1) ترليون دينار نهاية عام 2014، تركزت نسبة الزيادة في رؤوس أموال المصارف الحكومية لتسجل نسبة نمو (49.9%) مقارنة بالعام السابق، أما المصارف الأهلية ف سجلت نسبة نمو بلغ (4.2%) عن العام السابق، وبالنسبة إلى الأهمية النسبية لرؤوس الاموال فقد استأثرت المصارف التجارية على النسبة الأكبر البالغة (56.1%)، تليها المصارف الحكومية لتسجل نسبة (22.2%)، ثم المصارف الإسلامية بنسبة (18.7%)، أما المصارف الأجنبية ف سجلت النسبة الأدنى البالغة (3%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف.

وعلى صعيد أهمية رؤوس أموال المصارف لهذا العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد سجلت مانسبته (5.3%) وهذه النسبة تعد نسبة متدنية مما يشير إلى أن رؤوس أموال المصارف ما زالت لا تفي باحتياجات المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي.



انخفض مجموع موجودات المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2015 بنسبة (1.7%) مقارنة بالعام السابق إلى (223) ترليون دينار مقابل (226.8) ترليون دينار لعام 2014، حظيت المصارف الحكومية بنسبة (89.9%) من إجمالي موجودات المصارف واحتل مصرف الرافدين النسبة الأكبر من حيث موجوداته البالغة (104.9) ترليون دينار وبنسبة مساهمة (52.3%) من مجموع موجودات المصارف الحكومية، يليه مصرف الرشيد بمقدار (61.6) ترليون دينار وبنسبة (30.7%) من إجمالي موجودات المصارف الحكومية، أما بالنسبة إلى المصارف الأهلية فقد شكلت موجوداتها نسبة (10.1%) من إجمالي موجودات المصارف وتصدرت موجودات المصارف (بغداد، المنصور وكردستان) باقي موجودات المصارف وبنسبة

مساهمة بلغت (6.9%، 4.9%، 4.6%) على التوالي من إجمالي موجودات المصارف الأهلية.

## 2- الموازنة الموحدة للمصارف العاملة في العراق

أظهرت الموازنة الموحدة للمصارف التجارية تراجع الاداء المصرفي خلال عام 2015 من خلال الموجودات (المطلوبات) بنسبة (-7.9%) مقارنة بالعام السابق لتصل إلى (133.7) ترليون دينار مقابل (145.1) ترليون دينار نهاية عام 2014، كما يظهر في الجدول (15)، وقد جاء هذا الانخفاض في جانب الموجودات كمحصلة لانخفاض الموجودات الأجنبية والودائع الجارية لدى البنك المركزي والنقد في الصندوق في جانب الموجودات مقابل انخفاض بنود المطلوبات باستثناء بند رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات وبند المطلوبات الأخرى التي ارتفعت بنسبة (8.9%)، (6.2%) على التوالي.

وفي ما يأتي تحليل للتطورات التي طرأت في موازنة المصارف التجارية لعام 2015:-

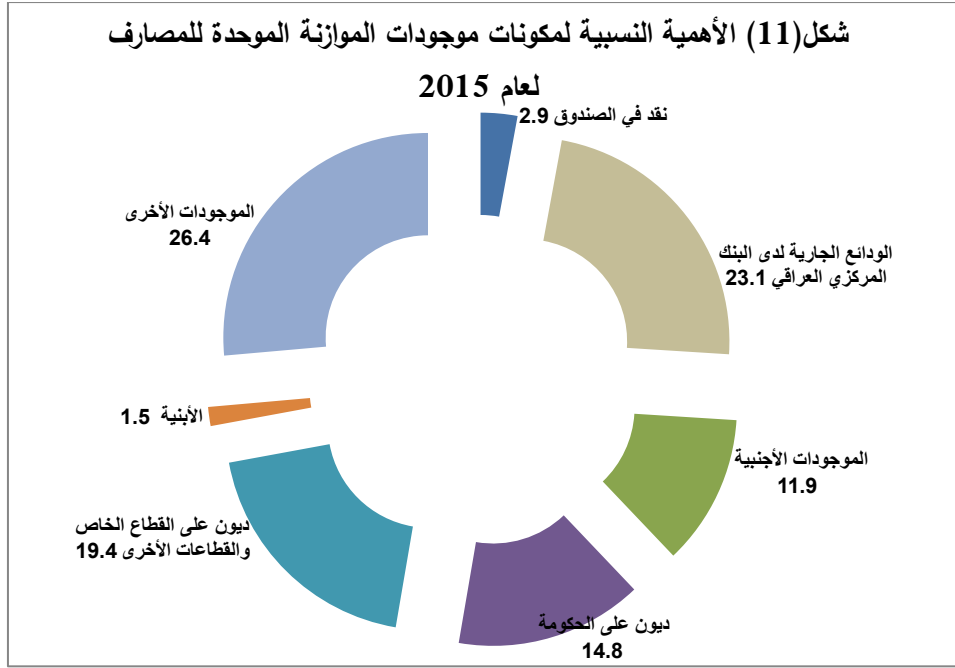
### جانب الموجودات (استخدام أموال المصارف)

تشير البيانات الإحصائية في جانب الموجودات نهاية عام 2015 إلى حدوث انخفاض كبير في بند الموجودات الأجنبية بنسبة (-41.6%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ نسبة مساهمتها (11.9%) من مجموع موجودات المصارف، كما انخفضت الموجودات النقدية للمصارف نتيجة لانخفاض مكوناتها المتمثلة بالودائع الجارية التي تحتفظ بها المصارف لدى البنك المركزي والتي سجلت نسبة انخفاض بلغت (-19.2%) عن العام السابق لتصل إلى (30.9) ترليون دينار بعد ان كانت (38.3) ترليون دينار عام 2014 وبنسبة مساهمة (23.1%) من مجموع موجودات المصارف، في حين انخفض بند النقد في الصندوق الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها لمواجهة طلبات السحب اليومي وباقي احتياجاتها المختلفة بنسبة بسيطة بلغت (-2.2%) وبنسبة مساهمة (2.8%) من مجموع موجودات المصارف نهاية عام 2015 لتسجل (3.7) ترليون دينار مقابل (3.8) ترليون دينار للعام السابق، ويعود سبب انخفاض الموجودات النقدية للمصارف إلى احتفاظ البنك المركزي بكامل نسبة الاحتياطي الإلزامي البالغ (15%) للودائع المصرفية سواء كانت ودائع حكومية أو ودائع القطاع الخاص منذ آب 2014.

في المقابل سجلت الديون على الحكومة نسبة نمو مرتفعة بلغت (47.5%) قياساً بالعام السابق وبنسبة مساهمة بلغت (14.8%) من مجموع موجودات المصارف، لترتفع من (13.4) ترليون دينار عام 2014 إلى (19.8) ترليون دينار عام 2015، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة اقتراض الدوائر الحكومية من المصارف التجارية لسد عجز موازنة عام 2015، إضافة إلى تسديد مستحقات الشركات النفطية العاملة في البلاد ودفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي نتيجة لانخفاض السيولة النقدية جراء انخفاض إيرادات الدولة لانخفاض أسعار النفط العالمية، يليها في الارتفاع معدل نمو الابنية بنسبة (9.6%) مقارنة بعام 2014، وبنسبة مساهمة (1.5%) من إجمالي موجودات الموازنة ليسجل (2) ترليون دينار عام 2015 مقابل (1.9) ترليون دينار عام 2014.

سجل بند الموجودات الأخرى ارتفاعاً بنسبة (2.1%) عن العام السابق، ليستحوذ بذلك على نسبة مساهمة قدرها (26.4%) من مجموع موجودات الموازنة لتصل إلى (35.4) ترليون دينار مقارنة مع (34.6) ترليون دينار عام 2014، ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الحاصلة في نسبة نمو الأسهم والاستثمارات الأخرى بما يقارب (182%)، وبند الموجودات الثابتة بنسبة (9.6%) عن العام السابق.

فيما شهد بند الائتمان المقدم من قبل المصارف إلى القطاع الخاص والقطاعات الأخرى ارتفاعاً بنسبة بسيطة بلغت (0.5%) عن عام 2014 ليبلغ (25.9) ترليون دينار مقابل (25.8) ترليون دينار عام 2014.



#### جانب المطلوبات (مصادر أموال المصارف)

تسعى المصارف إلى زيادة حجم موارد تمويلها لتستخدمها في تمويل استثماراتها أي تمويل الأصول المتوفرة لديها بأقل كلفة وأقل مخاطرة، وتعد الودائع من أهم مصادر أموال المصارف التجارية ويلاحظ من الجدول (15) انخفاض الودائع الجارية بنسبة (-16.5%) عن العام السابق لتتخفّض إلى (30.6) ترليون دينار مقابل (36.6) ترليون دينار عام 2014، وعلى الرغم من انخفاض نسبتها فقد استحوذت على أعلى نسبة مساهمة إذ بلغت (22.9%) من إجمالي مطلوبات الموازنة نهاية عام 2015، تليها الودائع الحكومية بنسبة مساهمة قدرها (21.6%) إذ بلغت (28.8) ترليون دينار عام 2015 مقابل (36.4) ترليون دينار عام 2014 مسجلة نسبة انخفاض بلغت (-20.9%) عن العام السابق، في حين انخفضت ودائع التوفير والثابتة بنسبة (-3.2%) مقارنة بعام 2014 لتصل إلى (14.6) ترليون دينار مقابل (15.1) ترليون دينار في العام السابق وبنسبة مساهمة بلغت (10.9%) من إجمالي مطلوبات المصارف، كما شهدت ودائع الاعتمادات والكفالات انخفاضاً بلغت نسبته (-14.3%) عن العام السابق لتبلغ (2.4) ترليون دينار مقارنة بـ (2.7) ترليون دينار عام 2014.

أما في ما يخص المطلوبات الأجنبية فقد شهدت هي الأخرى انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (-39.4%) عن العام السابق ليسجل أدنى نسبة مساهمة بلغت (0.7%) من إجمالي مطلوبات المصارف.

في المقابل استمر معدل نمو بند رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات خلال عام 2015 بنسبة زيادة بلغت (8.9%) ليرتفع إلى (17.9) ترليون دينار مقارنة (16.5) ترليون دينار عام 2014 مما أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة مساهمتها إلى (13.4%) من مجموع مطلوبات الموازنة، ويرجع هذا الارتفاع إلى استجابة المصارف التجارية لتعليمات البنك المركزي بزيادة رؤوس أموالها لتكون قادرة على مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها واستيعاب الخسائر التي تصاحب نشاطاتها.

وارتفع بند المطلوبات الأخرى بنسبة (6.2%) عن العام السابق، إذ بلغت نسبة مساهمته (28.7%) ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة الحاصلة في مكوناته، حيث ارتفع بند الأرباح غير الموزعة وبند المطلوبات الأخرى بنسبة بلغت (55%)، (2%) على التوالي، وتجدر الإشارة إلى أن أيّاً من المصارف لم تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي خلال عام 2015.

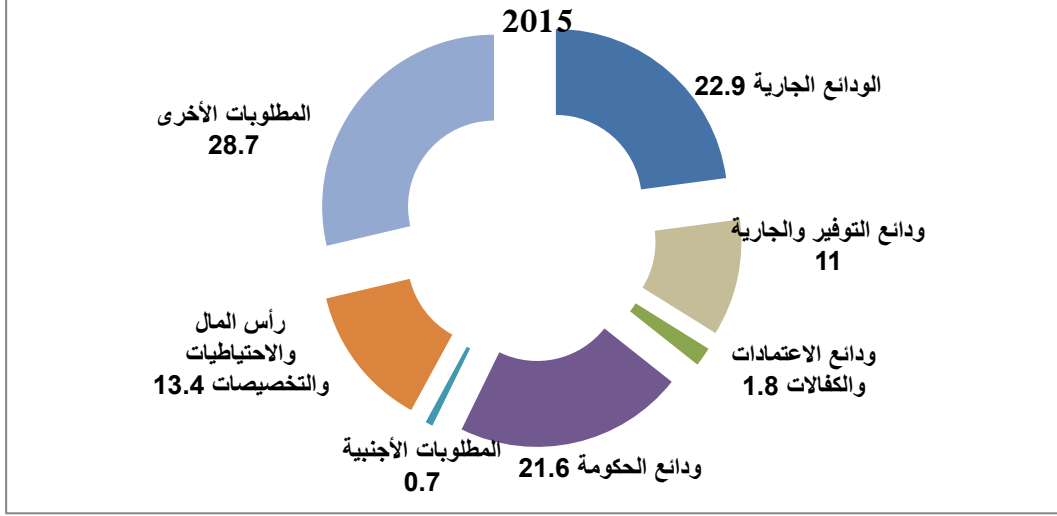
جدول (15)

الموازنة الموحدة للمصارف العاملة في العراق لعامي 2014 و2015

مليون دينار

| الاهمية النسبية % | نسبة التغير % | 2015      | 2014      | الفقرات                                   |
|-------------------|---------------|-----------|-----------|-------------------------------------------|
|                   |               |           |           | <b>الموجودات</b>                          |
| 2.8               | 2.2-          | 3729863   | 3812093   | نقد في الصندوق                            |
| 23.2              | 19.2-         | 30947859  | 38299676  | الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي |
| 11.9              | 41.6-         | 15952767  | 27323928  | الموجودات الأجنبية                        |
| 14.8              | 47.5          | 19818560  | 13440566  | ديون على الحكومة                          |
| 19.4              | 0.5           | 25872785  | 25755358  | ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى    |
| 1.5               | 9.6           | 2031202   | 1853659   | الابنية                                   |
| 26.4              | 2.1           | 35352559  | 34636982  | الموجودات الأخرى                          |
| 100               | 7.9-          | 133705595 | 145122262 | مجموع الموجودات أو المطلوبات              |
|                   |               |           |           | <b>المطلوبات</b>                          |
| 22.9              | 16.5-         | 30580169  | 36620855  | الودائع الجارية                           |
| 10.9              | 3.2-          | 14646221  | 15125117  | ودائع التوفير والثابتة                    |
| 1.8               | 14.3-         | 2357066   | 2749365   | ودائع الاعتمادات والكفالات                |
| 21.6              | 20.9-         | 28835175  | 36436942  | ودائع الحكومة                             |
| 0.7               | 39.4-         | 951158    | 1568645   | المطلوبات الأجنبية                        |
|                   |               | -         | -         | الاستلاف من البنك المركزي                 |
| 13.4              | 8.9           | 17916654  | 16452237  | رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات         |
| 28.7              | 6.2           | 38419152  | 36169101  | المطلوبات الأخرى                          |

شكل (12) الأهمية النسبية لمكونات مطلوبات الموازنة الموحدة للمصارف لعام

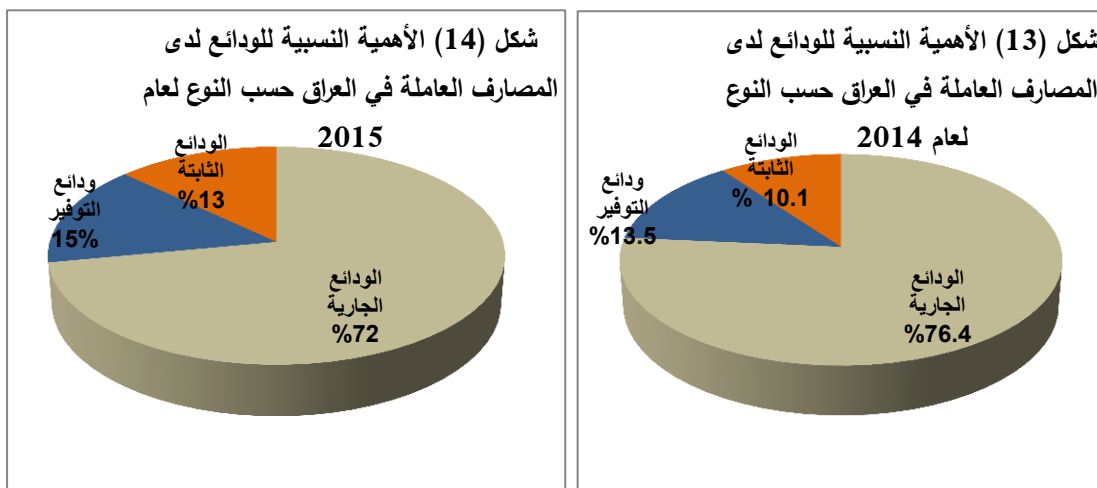


### 3- الودائع المصرفية Banking Deposits

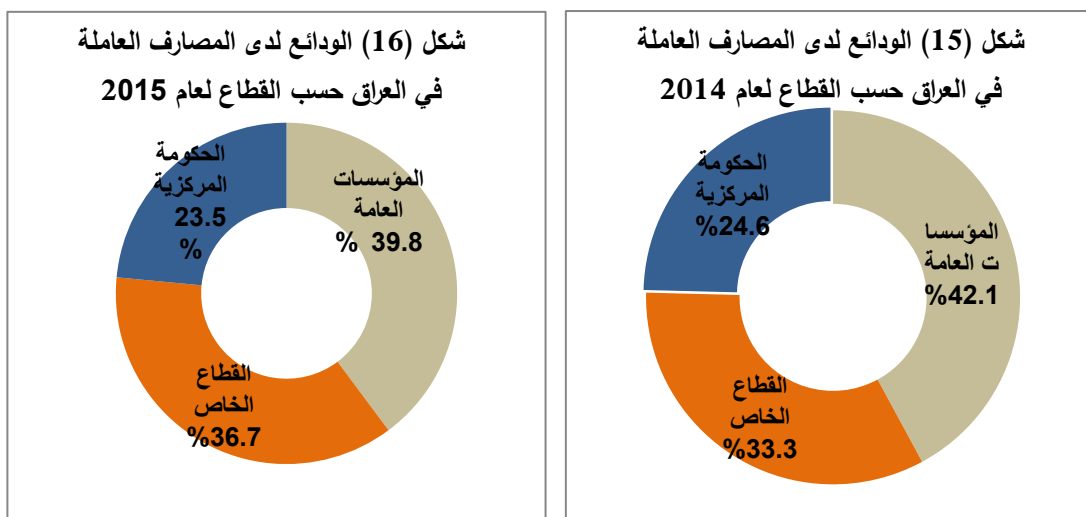
سجل رصيد الودائع لدى المصارف التجارية انخفاضاً بمقدار (9.7) ترليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت (-13.1%) نهاية عام 2015 مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت (7.6%) نهاية عام 2014، ليصل رصيدها إلى (64.3) ترليون دينار مقارنة برصيد بلغ (74.1) ترليون دينار عام 2014، ويأتي هذا الانخفاض في الودائع المصرفية كنتيجة لانخفاض الودائع الجارية في قطاعات (الحكومة المركزية)، المؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة (-26.3%، -20.8%، -3.9%) على التوالي، فيما سجلت الودائع الثابتة والتوفير في القطاع الخاص انخفاضاً بلغت نسبته (-20%، -3.4%) على التوالي وعلى صعيد أهمية الودائع المصرفية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد سجلت مانسيته (33.6%) مقارنة بـ (28.4%) عام 2014.

وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في إجمالي الودائع المصرفية في القطاعات المختلفة جاء نتيجة انخفاض الودائع الجارية بنسبة (-18.2%) مقارنة بعام 2014، لتسجل (46.3) ترليون دينار مقارنة بـ (56.6) ترليون دينار نهاية عام 2014 مستأثرة بالحصّة الأكبر في نسبة مساهمتها البالغة (72%) من إجمالي الودائع، يليها في الانخفاض ودائع التوفير بنسبة (-3.4%) وبنسبة مساهمة (15%) من إجمالي الودائع،

فيما سجلت الودائع الثابتة ارتفاعاً بلغت نسبته (12.4%) قياساً بالعام السابق مسجلة نسبة مساهمة بلغت (13.0%) كما مبين في الشكل أدناه.



وعلى صعيد هيكل الودائع حسب القطاع فقد استأثرت المؤسسات العامة بأعلى نسبة مساهمة إذ بلغت (39.8%) من إجمالي الودائع، ثم القطاع الخاص بنسبة (36.7%)، أما ودائع الحكومة المركزية فقد شكلت النسبة الأدنى البالغة (23.5%) من إجمالي الودائع، كما موضح في ملحق الجدول (10).

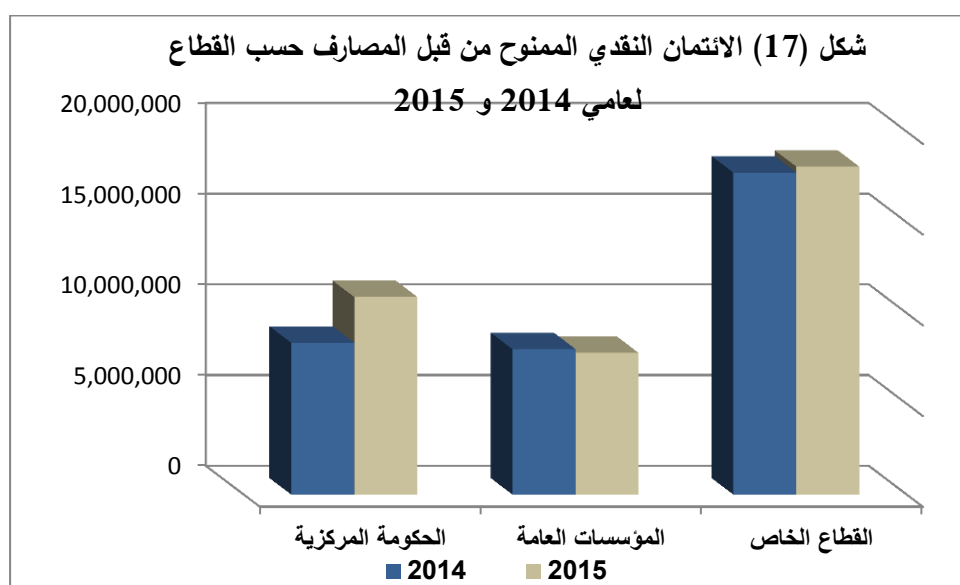


#### 4- الائتمان المصرفي Banking credit

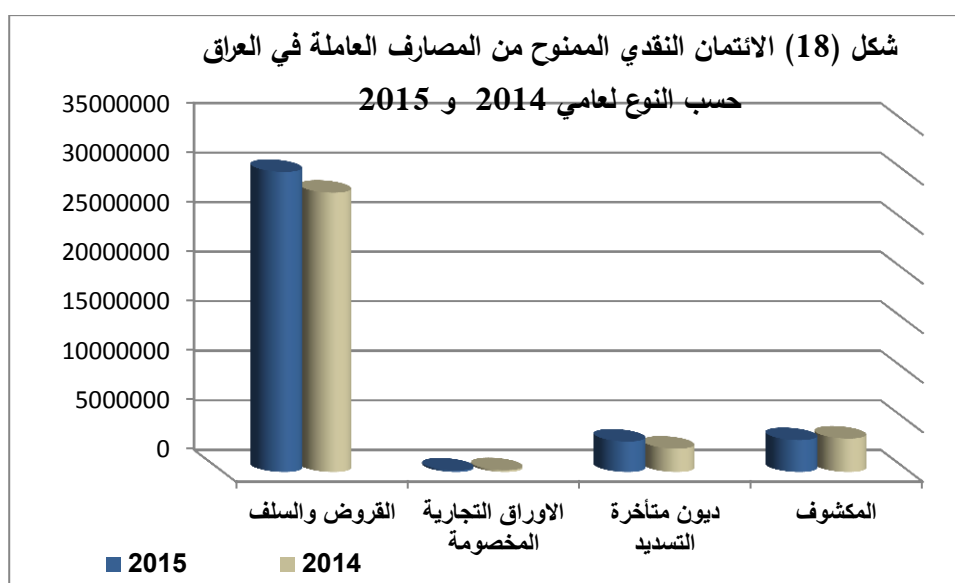
شهد النشاط الإقراضي للمصارف نهاية عام 2015 توسعاً طفيفاً في حجم الائتمان الممنوح، فقد سجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف نهاية عام 2015

ارتفاعاً بمقدار (2.6) ترليون دينار وبنسبة نمو (7.7%) عن العام السابق ليصل إلى مايقارب (36.8) ترليون دينار مقابل رصيد بلغ (34.1) ترليون دينار عام 2014 وتعود هذه الزيادة الطفيفة في الائتمان إلى تردد المصارف بمنح الائتمان لضعف الضمانات المقدمة لقاء منحه وهو أمر ناجم عن تأثير مخاطر السوق النظامية.

وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية النقدية وفقاً للقطاعات فتشير البيانات في ملحق جدول (11) إلى ارتفاع رصيد الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية بمقدار (2.5) ترليون دينار بنسبة (30%) عن مستواه المسجل عام 2014 وبنسبة مساهمة بلغت (29.6%) من إجمالي رصيد الائتمان، كما ارتفع الائتمان النقدي المقدم إلى القطاع الخاص بمقدار (325) مليار دينار والذي استأثر بالحصّة الأكبر البالغة (49.2%) من إجمالي رصيد الائتمان وبنسبة نمو (1.8%) عن عام 2014، فيما بلغت نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مايقارب (9.4%)، فيما بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي) مايقارب (13.9%) وهي نسبة لايعتدّ بها كثيراً في تعزيز النشاط الائتماني المحفز للنمو واستهداف الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتحول نحو تنويع مصادر الدخل، فيما تراجع رصيد الائتمان المقدم إلى المؤسسات العامة بمقدار (207.5) مليار دينار بنسبة انخفاض بلغت (-2.6%) وبنسبة مساهمة (21.2%).



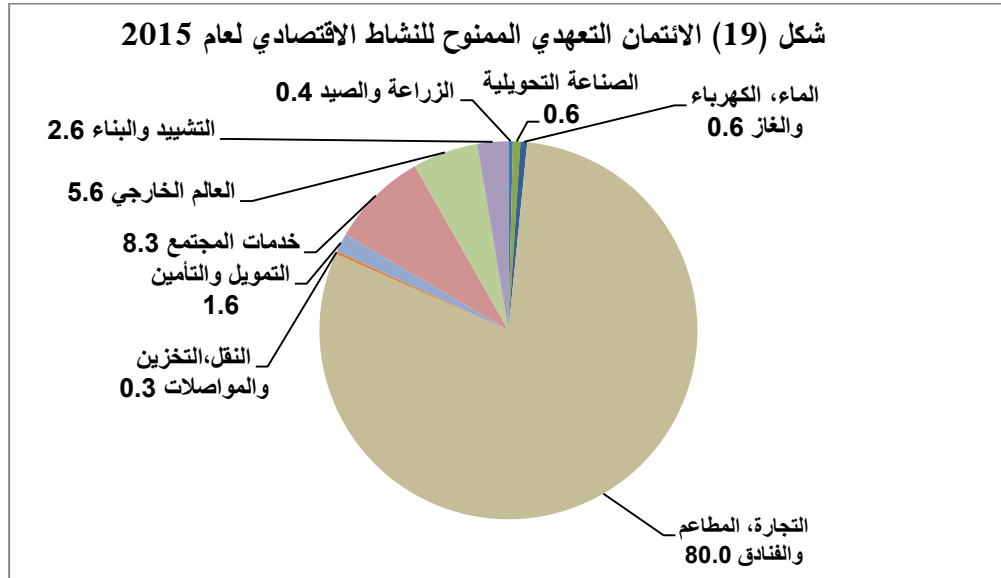
أما في ما يخص توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً لتصنيفها النوعي نهاية عام 2015، فقد استحوذت فقرة القروض والسلف غالبية الائتمان الممنوح من المصارف التجارية ليسجل نسبة نمو بلغت (7.5%) بمساهمة (82.4%) من إجمالي رصيد الائتمان، يليها فقرة الديون المتأخرة التسديد لتسجل نسبة نمو بلغت (30.4%) عن العام الماضي وبنسبة مساهمة بلغت (8.4%)، في حين انخفض رصيد الحسابات المكشوفة والأوراق التجارية المخصومة بنسبة بلغت (-4.7%)، (-17%) على التوالي وتشكل نسبة مساهمة بلغت (8.8%)، (0.4%) من إجمالي رصيد الائتمان.



أما بالنسبة إلى التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية وحسب الأنشطة الاقتصادية، فقد انخفض إجمالي الائتمان التعهدي للمصارف نهاية عام 2015 بمقدار (10.4) ترليون دينار، أي بنسبة انخفاض (-20.4%) عن العام السابق، ليصل إلى (40.5) ترليون دينار توزعت إلى (30.2) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(10.3) ترليون دينار للمصارف الأهلية، فيما سجل إجمالي الائتمان التعهدي نهاية عام 2014 (50.9) ترليون دينار.

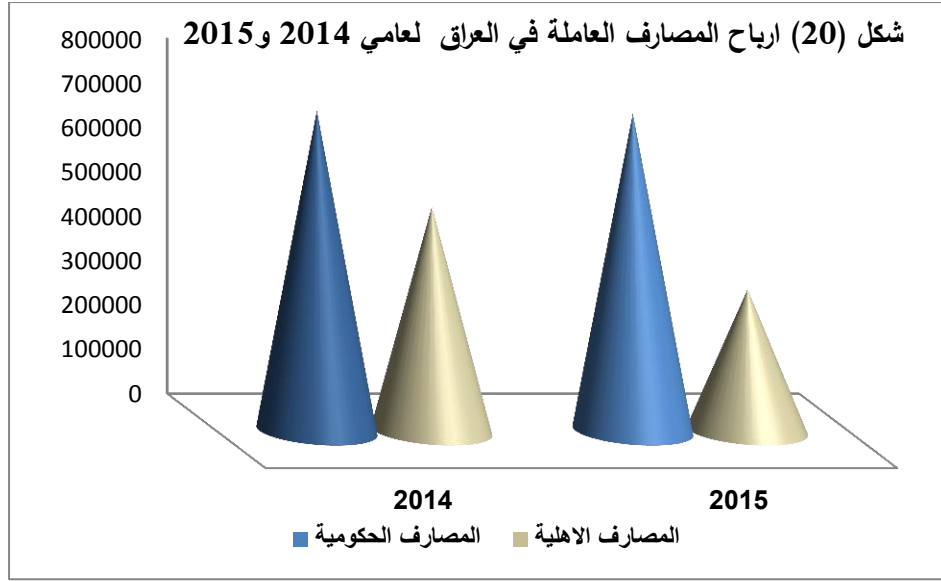
ومن الجدير بالذكر ان الائتمان الممنوح إلى قطاع (التجارة، المطاعم والفنادق) قد إستحوذ على النسبة الأكبر لتبلغ (80%) من مجموع الائتمان التعهدي، يليها قطاعا (خدمات المجتمع) و(العالم الخارجي) بنسبة (8.3%)، (5.6%) على التوالي، ثم قطاعي (البناء

والتشييد)، ( التمويل والتأمين) بنسبة (2.6%) (1.6%)، فيما تماثلت نسب المساهمة لقطاعي (الصناعة التحويلية)، (الماء، الكهرباء والغاز) لتبلغ (0.6%)، وتقاربت نسب المساهمة لقطاعي (الزراعة والصيد) (النقل، التخزين والمواصلات) لتبلغ (0.4%، 0.3%) على التوالي من مجموع الائتمان التعهدي كما مبين في ملحق الجدول (12).



#### 5- مؤشرات الربحية Profitability Indicators

سجل رصيد صافي أرباح المصارف التجارية خلال عام 2015 تراجعاً بنحو (192.7) مليار دينار مقارنة برصيد العام السابق ليصل إلى (1.035) ترليون دينار مقابل (1.227) ترليون دينار عام 2014، ويعزى ذلك إلى انخفاض أرباح كل من المصارف الحكومية والأهلية بنسبة بلغت (-0.9%) و (-36.9%) على التوالي، حيث ساهمت المصارف الحكومية بنسبة (69.1%) من إجمالي أرباح المصارف، فيما بلغت نسبة مساهمة المصارف الأهلية (30.9%)، كما مبين في الشكل ادناه.

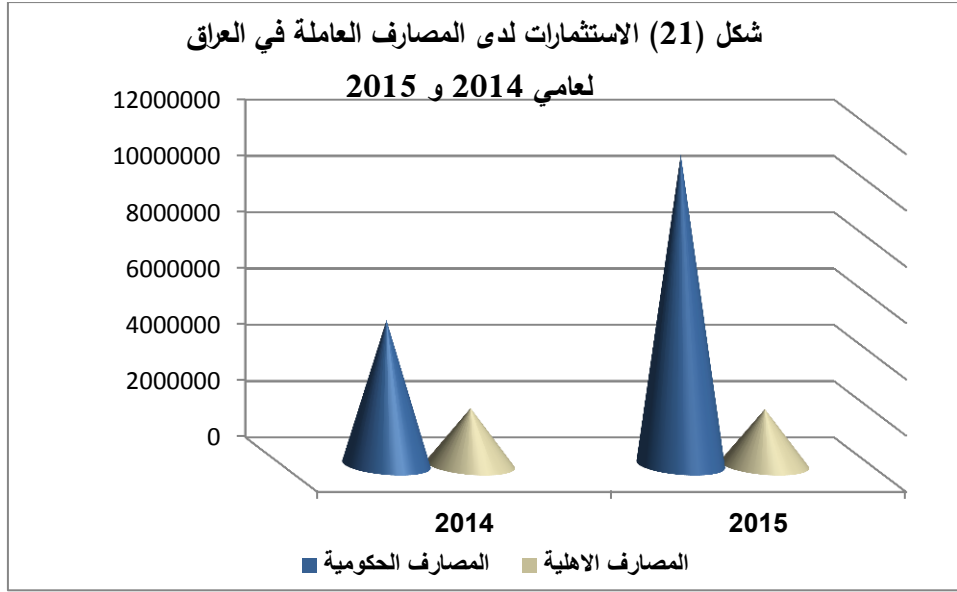


#### 6-الاستثمارات لدى المصارف التجارية Investments for Commercial Banks

سجلت إستثمارات المصارف التجارية العاملة في العراق ارتفاعاً بنسبة بلغت (81.9%) مقارنة بالعام 2014، لتصل إلى (13.01) ترليون دينار منها (11.03) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(2) ترليون دينار للمصارف الأهلية بنسبة مساهمة بلغت (84.8%) و(15.2%) على التوالي من إجمالي الاستثمارات نهاية عام 2015.

وبالمقارنة مع مؤشرات الاستثمارات لعام 2014 فقد سجل رصيد المصارف الحكومية (5.1) ترليون دينار والمصارف الأهلية (2) ترليون دينار بنسبة مساهمة بلغت (71.9%) و(28.1%) على التوالي من إجمالي الاستثمارات.

أما نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015 فبلغت (6.8%) وهي تعد نسبة قليلة قياساً بالحد الأدنى المقبول ضمن مؤشرات التنمية المستدامة البالغ (15%-20%).



#### 7- كفاية رأس المال Capital Adequacy

تسعى الأجهزة الرقابية على الدوام إلى ترسيخ الاستقرار في النظام المالي من خلال التأكيد على ضرورة احتفاظ المصارف بالحد الأدنى من رؤوس أموالها لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها واستيعاب أية خسائر قد تصاحب نشاطاتها، وعليه فقد تضمن معيار رأس المال المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي أن يحتفظ كل مصرف بنسبة كفاية رأس مال لا تقل عن (12%) كحد أدنى لرأس المال الأساس من الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية وذلك للحفاظ على نظام مصرفي أكثر استقراراً.

تشير البيانات المتعلقة بجدول كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية خلال عام 2015 إلى أن نسبة كفاية رأس المال إرتفعت لدى مصرف الرافدين إلى (4%) مقارنة بنسبة (3%) عام 2014 التي مازالت أقل من النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي مما قد يعرضه للمخاطر في حال منحه للائتمانات، أما في ما يخص مصرف الرشيد فتراجعت النسبة بين (10%) و (72%) وفي المصرف الصناعي فقد سجلت بين (132% - 155%)، فيما تراجعت نسبة كفاية رأس المال في المصرف الزراعي التعاوني بين (48% - 50%)، وسجلت النسبة بين (17% - 18%) لدى المصرف العقاري، أما المصرف العراقي للتجارة فسجلت النسبة بحدود (50% - 63%).

أما بالنسبة للمصارف الأهلية فيلاحظ تفاوت نسب كفاية رأس المال لديها، حيث سجلت أقل نسبة لرأس المال لدى مصرف الاقتصاد، إذ تراوحت بين (17%- 22%)، فيما سجل المصرف التجاري العراقي نسبة تراوحت بين (207%- 878%) ومصرف الائتمان بين (300%- 312%) وهي النسبة الأعلى المسجلة لدى المصارف الأهلية.

أما بخصوص المصارف الإسلامية فنلاحظ أن أقل نسبة لكفاية رأس المال كانت لدى المصرف الوطني الإسلامي تراوحت بين (28%- 30%)، أما أعلى نسبة فسجلت لمصرف كردستان (215%- 303%).

ومن جانب آخر تفاوتت نسب كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف الأجنبية حيث سجل مصرف ستاندرد تشارترد نسبة (0%- 2%) وهي نسبة متدنية جداً، فيما سجل مصرفاً لبنان والمهجر ومصرف انتركونتيننتال النسب الاعلى، إذ تراوحت النسبة للمصرفين بين (142%- 211%) و(165%- 186%) على التوالي، وتعزى النسب العالية لكفاية رأس المال إلى أن المصارف لم تمنح إئتمانات أو قروض قياساً برؤوس أموالها واقتصرت عملية منح الائتمان على قروض بمبالغ قليلة بفوائد عالية لاتشجع على الاقتراض.

#### **رابعاً- قطاع التأمين Insurance Sector**

يعدّ التأمين أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية التنموية في أي دولة، بالإضافة إلى اعتباره وسيلة للحماية من المخاطر فهو يؤثر إيجابياً في العديد من المتغيرات الاقتصادية، حيث يساعد في تمويل المشاريع الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، فضلاً عن دوره في تحقيق توازن السوق وزيادة الانتاجية والاهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة التي تعدّ ركيزة التقدم.

تعمل في مجال التأمين (3) شركات حكومية كبيرة وهي شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية العامة وشركة إعادة التأمين العراقية العامة، وتتبع هذه الشركات إلى وزارة المالية وتخضع لقانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 المعدل وينظم أعمالها قانون التأمين رقم (10) لسنة 2005، تمارس هذه الشركات جميع أنواع التأمين المباشر وهدفها المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني بشقيه التأميني (الإنتاجي والاستثماري) ضمن إطار

السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسة التأمين وإعادة التأمين والاستثمار وتقديم المشورة بكل ما يتعلق بالتأمين، إذ يعد العراق سوقاً واعداً ويحتاج لمشاريع البنى التحتية إلى جانب احتياج السوق المحلية الغنية بالاستيرادات الاستهلاكية التي يتم التأمين عليها لدى شركات التأمين المختلفة.

ندرج في أدناه بعض المؤشرات الخاصة بشركات التأمين العامة لعامي 2014-2015

وكالاتي:-

**1- شركة التأمين الوطنية:** شركة عامة تعدّ من كبريات شركات التأمين في منطقة الشرق الأوسط يبلغ رأس مالها (15) مليار دينار، تهدف إلى المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية في قطاع التأمين واستثمار الاموال بكفاءة لبلوغ أعلى مستوى ممكن من النمو في الإنتاج والاستثمار، لدى الشركة (13) فرعاً منها (8) متخصصة و (5) فروع جغرافية، حققت الشركة نمواً في أرباحها بلغت (5.3%) كما ارتفعت تعويضاتها المدفوعة بنسبة (2.6%)، في حين تراجع فترتا إجمالي الموجودات والأقساط المستحقة بنسبة (-2.4%، -23.0%) على التوالي.

**2- شركة التأمين العراقية العامة:** وهي شركة عامة تمارس أنواع التأمين كافة حيث يبلغ عدد فروعها تسعة عشر فرعاً ستة منها في المراكز التجارية الرئيسة في بغداد وثلاثة عشر فرعاً في مركز عدد من المحافظات عدا إقليم كردستان حيث تمارس جميع أنواع التأمين، يبلغ رأس مالها (2) مليار دينار، ارتفع إجمالي موجودات هذه الشركة بنسبة (13.7%) قياساً بعام 2014 ، كما ارتفعت التعويضات المدفوعة وأقساطها المستحقة بنسبة (8.6%، 5.1%) على التوالي، أما أرباحها فقد إنخفضت بنسبة (-49.3%) قياساً بالعام السابق.

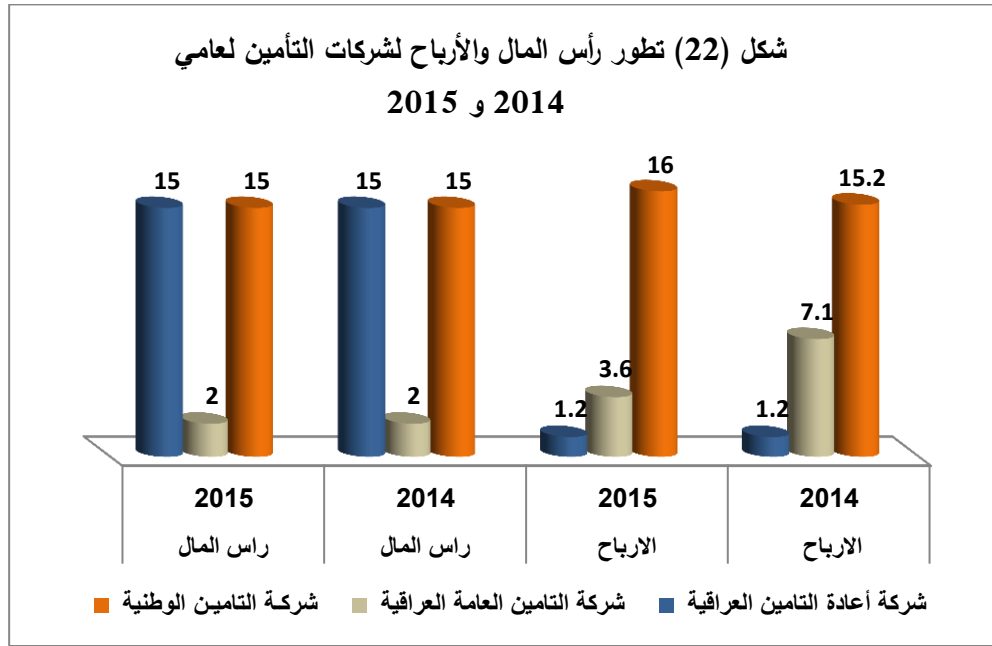
**3- شركة إعادة التأمين العراقية العامة:** وهي شركة متخصصة بإعادة التأمين في الداخل والخارج، يبلغ رأسمالها (15) مليار دينار، سجل إجمالي موجوداتها نسبة انخفاض تقدر ب (-4.2%)، كما انخفضت تعويضاتها المدفوعة وأقساطها المستحقة بنسبة بلغت (-87.5%، -29.8%) على التوالي وقد حافظت هذه الشركة على أرباحها كما في عام 2014 البالغة (1.2) مليار دينار.

جدول (16)

نشاط شركات التأمين لعامي 2014 و 2015

مليار دينار

| التفاصيل                     | رأس المال |      | إجمالي الموجودات |       | الأرباح |      | الأقساط المستحقة |       | التعويضات المدفوعة |      |
|------------------------------|-----------|------|------------------|-------|---------|------|------------------|-------|--------------------|------|
|                              | 2015      | 2014 | 2015             | 2014  | 2015    | 2014 | 2015             | 2014  | 2015               | 2014 |
| شركة التأمين الوطنية         | 15        | 15   | 262.3            | 268.8 | 16.0    | 15.2 | 92.9             | 120.7 | 47.5               | 46.3 |
| شركة التأمين العراقية العامة | 2         | 2    | 54.7             | 48.1  | 3.6     | 7.1  | 63.5             | 60.4  | 35.3               | 32.5 |
| شركة إعادة التأمين العراقية  | 15        | 15   | 52.1             | 54.4  | 1.2     | 1.2  | 16.5             | 23.5  | 0.8                | 6.4  |
| المصدر : شركات التأمين       |           |      |                  |       |         |      |                  |       |                    |      |



خامساً: سوق العراق للأوراق المالية Iraq Stock Exchange

شهد سوق العراق للأوراق المالية تأثراً واضحاً بالأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً منذ عام 2014 حتى بلغ أدنى مستوياته في النصف الثاني من عام 2015،

فضلاً عن تأثره بتدهور الوضع الأمني والسياسي في البلد، إذ انعكس ذلك الأثر على نشاط التداول في سوق العراق للأوراق المالية ومؤشرات أدائه، وعلى صعيد أسواق المال العربية فقد سجل حجم تداولات الأسهم انخفاضاً بنسبة (-50%) مقارنة بعام 2014، أما في سوق العراق انخفض حجم التداول بنسبة (-49.2%) مقارنة بالعام الماضي، وانخفض مؤشر الأسعار بنسبة (-52.9%) بسبب تأثر مؤشرات سوق المال بالمؤشرات الاقتصادية وبقدرة الشركات المساهمة على توليد الأرباح والاستمرار في النشاط مقارنة بالمخاطر المحتملة للاستثمار إلى جانب الأسباب الآتية:-

- الوضع الأمني والسياسي لعام 2015 الذي شهد حالة من عدم الاستقرار بسبب قيام عصابات داعش بتدمير البنى التحتية والمكونات الرأسمالية المنتجة إلى جانب الدمار الذي ألحقه بالإرث الحضاري والثقافي العراقي والتي أثرت على حركة وقيمة مؤشرات السوق.
- حالة الانكماش الاقتصادي التي اتسم بها الاقتصاد العراقي بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط عامي 2014-2015، وتحوله من اقتصاد فائض إلى اقتصاد عجز، حيث لا تزال نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي منخفضة لأسباب هيكلية لعدم تطور المناخ القانوني المشجع لتأسيس الشركات المساهمة وجذب الادخارات الوطنية والأجنبية وتنويع قاعدة الاستثمار بالشكل الذي يسهم في امتصاص البطالة ونمو القطاع الخاص.
- ضعف الخدمات المصرفية القائمة وعدم خلق خدمات مصرفية جديدة وتعثر عدد من الشركات المصرفية في توفير متطلبات الإيداعات المصرفية الاعتيادية واعتماد هذه الشركات على منفذ تمويل التجارة الخارجية من خلال نافذة بيع وشراء العملة كمصدر لنشاطها، بالإضافة إلى إخفاق البعض منها في الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي، الأمر الذي عرّضها للعقوبات والغرامات التي اقتطعت جزءاً مهماً من أرباحها مما أدى إلى إضعاف ثقة المودعين والمستثمرين فيها.

- تغيير قرارات المستثمرين نتيجة تصنيف الاقتصاد العراقي (B-) في الوقت الذي لم يجر فيه تطوير القوانين المقترحة وما يتبعها من تعليمات للاستجابة لمتطلبات اقتصاد النقشف وعجز التمويل عام 2015.
- عدم تطور وسائل جذب الاستثمار الوطني والأجنبي والاقتصار على زيادة رؤوس الأموال كمصدر للتمويل وعدم إقرار تعليمات تداول السندات في سوق الأوراق المالية وتعليمات إدارة المحافظ الاستثمارية ومكوناتها وعدم السماح للشركات بممارسة دور صانع السوق من خلال شراء نسبة من أسهمها لامتناس الانحدار في الأسعار.
- عدم تحقق أهداف إلزام الشركات المصرفية في زيادة رؤوس أموالها خلال السنوات الأربعة الماضية، إذ أن هذه الزيادات لم تتحقق في ظل الجدوى الاقتصادية كما ينص عليه قانون الشركات، إذ أنه أسهم في زيادة الكتلة السهمية للمصارف وهي القطاع القائد للتداول في السوق المالية التي تمثل ما نسبته (65%) من مجموع رؤوس أموال الشركات المدرجة في السوق.
- استمرار ضعف المركز المالي للقطاعات الصناعية والزراعية والسياحية والتأمين والمحافظ الاستثمارية لشركات الاستثمار لاستمرار المعوقات الهيكلية والمالية والقانونية فيها إلى جانب المتغيرات التي لها علاقة بالتجارة الخارجية غير المقيدة.

### مؤشر الاسعار ISX60

استمر السوق بالعمل من أجل الوصول إلى مستوى متقدم بين أسواق المنطقة والعالم، حيث قام خلال العام المنصرم بإنجاز الكثير من الخطط المنفذة في الرقابة والإعلام ونشر ثقافة الاستثمار والتطور الفني والتكنولوجي وتحديد الخطط المقترحة لعام 2016 في إدارة وتنظيم النشاط والاستثمار.

فعلى الصعيد التقني أطلق سوق العراق للأوراق المالية رقماً قياسياً جديداً (مؤشر السوق) ISX60 اعتباراً من 2015/2/9 واحتساب المؤشر لعام 2014 وتطبيقه في جلسات عام 2015 اعتماداً على معادلة نظام التداول الحديث X-stream الذي أُطلق

في تشرين الأول 2014، ويقوم النظام الإلكتروني باحتساب مؤشر السوق ISX60 في كل جلسة ولعينة عددها (60) شركة مساهمة مدرجة اختيرت على وفق الأسس الآتية:-

1- إختيار الشركات التي تحقق أكثر معدل دوران أسهم في التداول التي لا تتعرض لعقوبات الإيقاف.

2- لم يتم تسجيل الشركات حديثة الإدراج ضمن المؤشر وستتم إضافتها لحين استقرار تداولها وتحقيق معدل دوران مناسب.

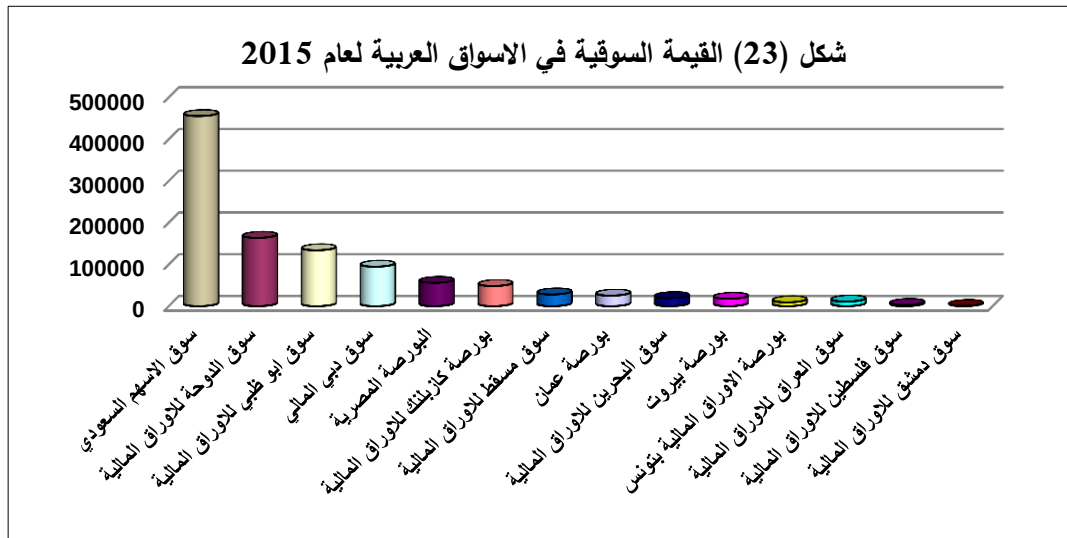
3- إعادة النسبة منسوبة إلى (1000) نقطة بدل المؤشر المئوي لاحتساب أدق التغيرات السعرية.

4- اعتماد احتساب قيمة المؤشر لعام 2014 حتى تسهل عملية المقارنة للعام 2015.

كما تم بث الجلسة بشكل فوري إلى موقع شركة (MUBASHER) ابتداءً من 2015/3/10 من خلال نظام (X-stream) وباستخدام تقنية SDK-Java وبث شريط الأسعار على موقع سوق العراق واستمرار العمل مع وكالة تومسون رويترز ووكالة بلومبيرغ لغرض إطلاق خدمة Real time data.

### التداول في الأسواق العربية

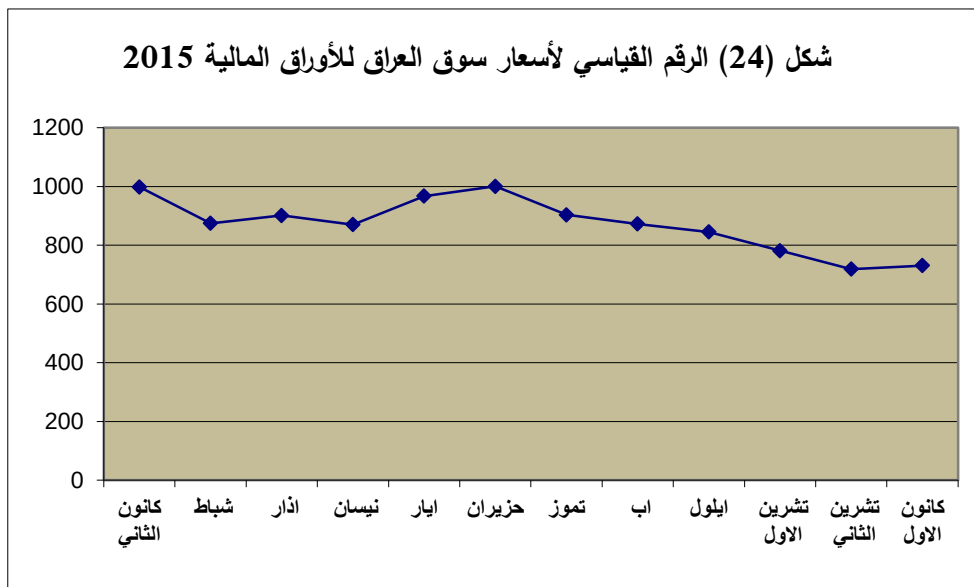
حسب البيانات الصادرة عن صندوق النقد العربي لـ (14) سوقاً مالياً عربياً فقد انخفضت القيمة السوقية للتداول في الأسواق المالية العربية في نهاية عام 2015 بنسبة (-6.4%) عن عام 2014 وقد احتلت السوق المالية السعودية المرتبة الأولى من حيث القيمة السوقية مقارنة مع باقي الأسواق العربية حيث بلغت القيمة السوقية لها (455.3) مليار دولار، أي بنسبة (42.7%) من إجمالي القيمة السوقية للأسواق المالية العربية في نهاية 2015، واحتل سوق الدوحة المرتبة الثانية بنسبة (15.4%) فيما احتل سوق أبو ظبي المرتبة الثالثة بنسبة (12.6%) واحتل سوق العراق المرتبة الحادية عشرة بنسبة (1.0%) من إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية.



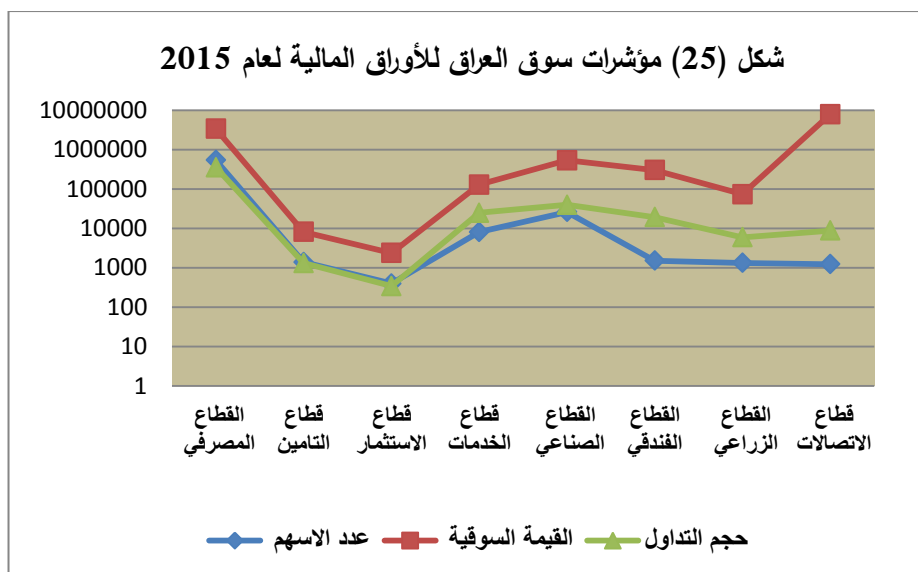
### أهم مؤشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2015

أظهرت مؤشرات التداول لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2015 انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بعام 2014 كما مبين في أدناه، ملحق الجدول رقم (13):-

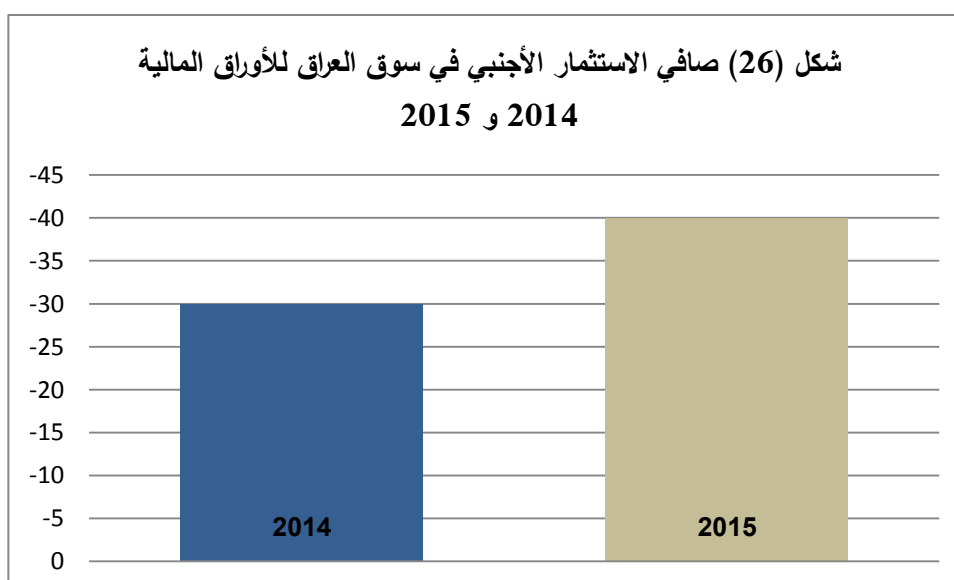
- انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية (Isx price Index) في عام 2015 بنسبة (-26.8%) مقارنة بالعام السابق، حيث أغلق مؤشر السوق على (730.56) نقطة في آخر جلسة من عام 2015 مقابل (998.21) نقطة لعام 2014 بفارق (267.65) نقطة عن عام 2014.



- ارتفع عدد جلسات التداول التي نظمها سوق العراق للأوراق المالية إلى (233) جلسة لعام 2015 مقابل (227) جلسة لعام 2014.
- بلغ عدد الشركات التي تم تداول أسهمها (82) شركة مساهمة من أصل (98) شركة مدرجة، بسبب توقف عدد من الشركات المساهمة لعدم التزامها بتقديم الإفصاحات السنوية.
- إنخفاض حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2015 بنسبة (-49.2%) بالمقارنة مع عام 2014 ليسجل (456.2) مليار دينار مقابل (898.3) مليار دينار لعام 2014، تصدر القطاع المصرفي المرتبة الأولى لعام 2015 من حيث حجم التداول بنسبة (78%) من المجموع الكلي، وحل في المركز الثاني القطاع الصناعي بنسبة (8.7%)، ويليه قطاع الخدمات بنسبة (5.4%) والقطاع الفندقي بالمرتبة الرابعة بنسبة (4.2%).
- انخفض عدد الأسهم المتداولة لعام 2015 إلى (579.6) مليار سهم مقابل ما يقارب (743.9) مليار سهم لعام 2014 وبنسبة انخفاض بلغت (-22.1%)، ومن الجدير بالذكر أن القطاع المصرفي احتل عام 2015 المرتبة الأولى من حيث عدد الأسهم المتداولة بنسبة (93.1%) من المجموع الكلي وجاء القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية بنسبة (4.5%).
- بلغ عدد العقود المنفذة عام 2015 ما يقارب (120.7) ألف عقد مقارنة بما يقارب (104.6) ألف عقد عام 2014، أي بنسبة ارتفاع بلغت (15.4%)، احتل القطاع المصرفي المرتبة الأولى من حيث عدد العقود بنسبة (46.2%) من المجموع الكلي وجاء القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية بنسبة (18.9%)، فيما احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بنسبة (16.1%).
- ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المتداولة لتصل إلى (12364.8) مليار دينار لعام 2015 مقابل (9520.6) مليار دينار عام 2014، أي بنسبة ارتفاع بلغت (29.9%).



- سجل صافي الاستثمار الأجنبي في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2015 (-40.3) مليار دينار مقابل (-30.1) مليار دينار في عام 2014 وذلك لإنخفاض مشتريات الأجانب في عام 2015 إلى (73.2) مليار دينار مقابل (112.5) مليار دينار لعام 2014، أما مبيعاتهم في هذا العام فقد بلغت (114) مليار دينار مقابل (82.5) مليار دينار للعام السابق.



الفصل الرابع

قطاع المالية العامة

**Public Financial Sector**

## المالية العامة Public Financial

شهد الاقتصاد العراقي عام 2015 أزمة مالية واضحة تمثلت بالعجز الواضح في الموازنة العامة الاتحادية الناجمة عن تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة مزدوجة من جراء هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى ما دون (50) دولاراً للبرميل الواحد منذُ حزيران 2014، إلى جانب التحديات الأخرى المتمثلة بارتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب التي انعكست سلباً على الموازنة، فضلاً عن نفقات إيواء ودعم النازحين في مخيمات النزوح ودفع مستحققاتهم مما ولد ضغوطاً إضافية على الموارد الاقتصادية، كذلك الأعباء المالية الإضافية التي فرضها قرار تحويل رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي إلى التمويل المركزي وارتفاع نفقات إعادة إعمار المناطق المحررة التي تضررت بسبب الأعمال العسكرية، ويقابل ذلك قلة الواردات غير النفطية وافتقار العراق لسياسة تنويع مصادر الدخل، الأمر الذي تطلب اتخاذ خطوات سريعة وجادة تمثلت بتقليص النفقات السيادية وترشيد الإنفاق العام، فرض الضرائب، دعم المنتج الوطني وحمايته من خلال فرض الرسوم على السلع التي يتم إنتاج مثلتها محلياً وإصدار السندات الحكومية للاكتتاب المصرفي.

ونتيجة لذلك:-

- سجلت الموازنة العامة الاتحادية عجزاً مالياً مقداره (-3.9) ترليون دينار، إذ انخفضت الإيرادات العامة بنسبة (-37.1%) عن العام السابق وشكلت نسبة (34.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فيما سجلت النفقات العامة انخفاضاً بنسبة (-38%) قياساً بعام 2014 وشكلت نسبة (36.7%) من الناتج المحلي الإجمالي.

- بلغ إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) (97906.3) مليار دينار بنسبة (51.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نهاية عام 2015، مقابل (76386.8) مليار دينار بنسبة (29.5%) من الناتج الإجمالي نهاية عام 2014، جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام 2015 الناتج عن زيادة الاقتراض الداخلي لسد عجز الموازنة.

## أولاً- الموازنة العامة Public Budget

أظهرت مؤشرات الموازنة العامة الاتحادية عام 2015 عجزاً مالياً مقداره (-3.9) ترليون دينار، مشكلاً نسبة (2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقابل عجز مالي مقداره (-7.9) ترليون دينار بنسبة (3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2014.

ويعزى عجز الموازنة إلى الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة البالغ (39.1) ترليون دينار بنسبة (-37.1%) عن العام السابق لتسجل (66.5) ترليون دينار عام 2015 مقابل (105.6) ترليون دينار عام 2014 كما موضح في الجدول (17).

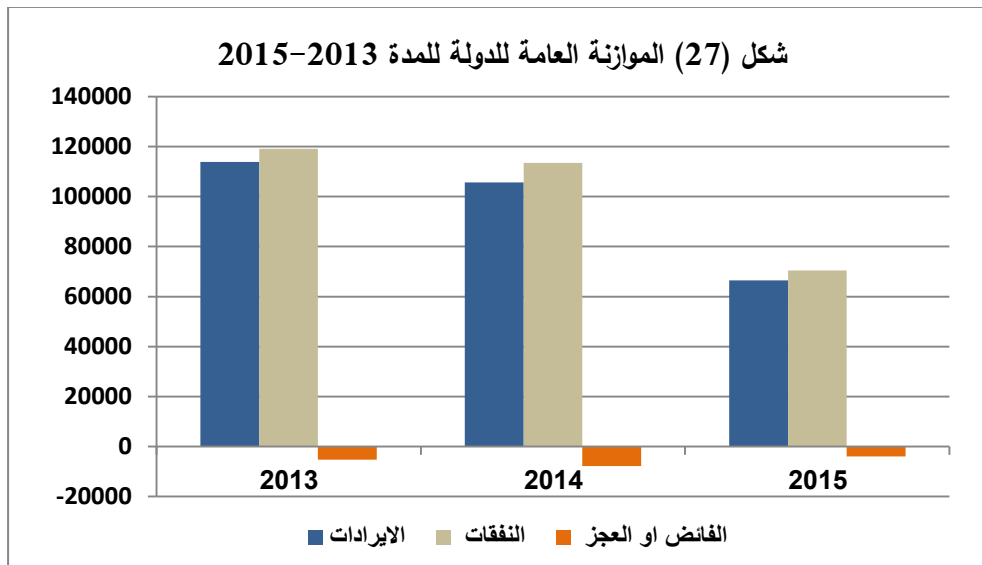
### جدول (17)

#### تطور إيرادات ونفقات الموازنة للمدة 2013-2015

مليار دينار

| 2015    | 2014     | 2013   | الايواب         |
|---------|----------|--------|-----------------|
| 66470.3 | 105609.8 | 113840 | الإيرادات       |
| 37.1-   | 7.2-     | -      | معدل النمو %    |
| 70397.5 | 113473.5 | 119128 | النفقات         |
| 38.0-   | 4.7-     | -      | معدل النمو %    |
| 3927.3- | 7863.7-  | 5288-  | الفائض أو العجز |

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة



## **1- الإيرادات العامة Public Revenues**

سجلت الإيرادات العامة خلال عام 2015 انخفاضاً مقداره (39.1) ترليون دينار، أي بنسبة (-37.1%) عن العام السابق لتسجل (66.5) ترليون دينار، فيما بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (34.7%)، ويعزى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية والثروات المعدنية بمقدار (45.8) ترليون دينار بنسبة (-47.1%)، وبرغم الانخفاض الحاصل في الإيرادات النفطية إلا أنها ما زالت هي المكون الرئيسي لتمويل الموازنة، إذ استحوذت على نسبة (77.2%) من إجمالي الإيرادات، كما انخفض بند حصة الموازنة من ارباح القطاع العام بنسبة (-30.2%) بنسبة مساهمة بلغت (1.6%) من إيرادات الموازنة، بالمقابل سجلت الإيرادات الأخرى ارتفاعاً بمقدار (6.6) ترليون دينار بنسبة (248.7%) عن العام السابق لتبلغ نسبة مساهمتها (13.9%) من إجمالي الإيرادات، يليها في الارتفاع بند الإيرادات التحويلية والضرائب على الدخل والثروات بنسبة (23.1%)، (15.4%) على التوالي مقارنة بالعام السابق بنسبة مساهمة (3.2%)، (2.4%) من إجمالي الإيرادات، أما بقية بنود إيرادات الموازنة فقد شكلت نسبة مساهمة (1.6%) من إجمالي إيرادات الموازنة كما موضح في الجدول (18).

## جدول (18)

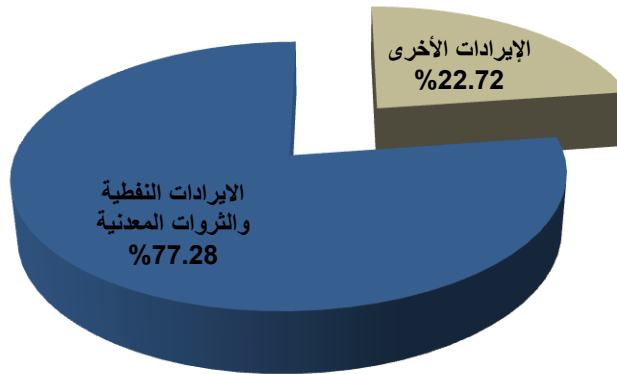
مكونات إيرادات الموازنة العامة للدولة (ختامي معدل) لعامي 2014 (نهائية) لعام 2015

مليار دينار

| أبواب الإيرادات                     | مجموع الإيرادات لغاية كانون الأول/2014 | مجموع الإيرادات لغاية كانون الأول/2015 | نسبة التغير % | نسبة المساهمة % |
|-------------------------------------|----------------------------------------|----------------------------------------|---------------|-----------------|
| الإيرادات النفطية والثروات المعدنية | 97072.4                                | 51312.6                                | 47.1-         | 77.2            |
| الضرائب على الدخل والثروات          | 1402.1                                 | 1618.7                                 | 15.4          | 2.4             |
| الضرائب السلعية ورسوم الانتاج       | 489.5                                  | 396.4                                  | 19.0-         | 0.6             |
| الرسوم                              | 678.6                                  | 608.0                                  | 10.4          | 0.9             |
| حصة الموازنة من أرباح القطاع العام  | 1497.1                                 | 1045.3                                 | 30.2-         | 1.6             |
| الإيرادات الرأسمالية                | 66.8                                   | 83.0                                   | 24.3          | 0.1             |
| الإيرادات التحويلية                 | 1749.7                                 | 2153.3                                 | 23.1          | 3.2             |
| الإيرادات الأخرى                    | 2653.6                                 | 9253.0                                 | 248.7         | 13.9            |
| مجموع الإيرادات                     | 105609.8                               | 66470.3                                | 37.1-         | 100             |

المصدر : وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

شكل (28) إيرادات الموازنة العامة للدولة لعام 2015



## 2- النفقات العامة Public Expenditures

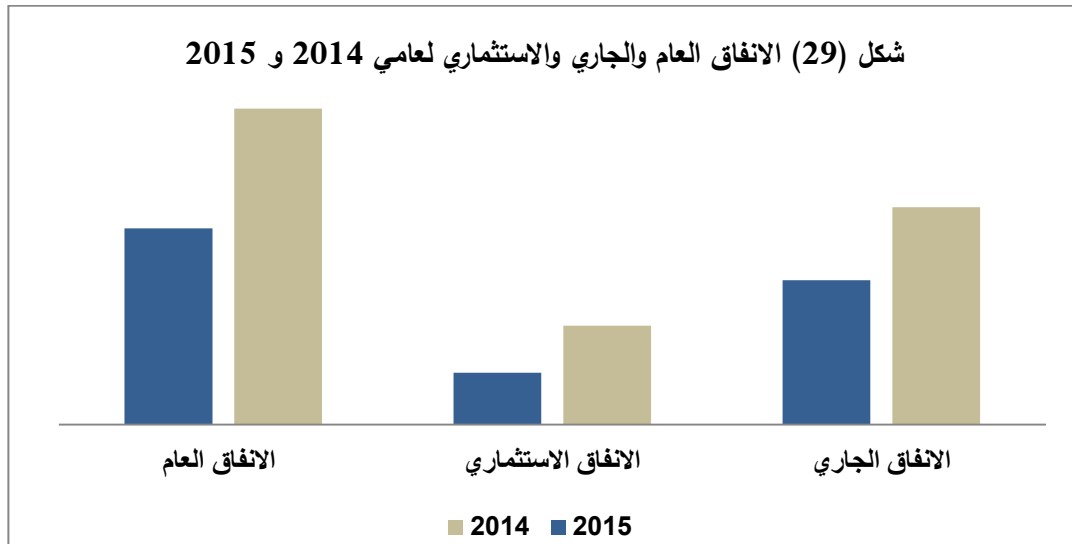
سجلت النفقات العامة عام 2015 انخفاضاً مقداره (43.1) ترليون دينار، أي بنسبة (-38.0%) مقارنة مع عام 2014 لتبلغ (70.4) ترليون دينار بنسبة (-36.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعود الانخفاض في النفقات العامة إلى انخفاض النفقات بشقيها (الجارية والاستثمارية)، إذ انخفضت النفقات الجارية بنسبة (-33.5%)، والنفقات الاستثمارية بنسبة (-47.7%) مقارنة بعام 2014، كما مبين في الجدول (19) الآتي:

جدول (19)

النفقات العامة لعامي 2014 و 2015 مليار دينار

| الانفاق العام        | المبلغ   |         | نسبة التغير<br>% | النسبة إلى الناتج المحلي<br>الإجمالي (بالأسعار الجارية) % |      |
|----------------------|----------|---------|------------------|-----------------------------------------------------------|------|
|                      | 2015     | 2014    |                  | 2015                                                      | 2014 |
| الانفاق الجاري       | 77986.2  | 51832.8 | -33.5            | 30.1                                                      | 27.0 |
| الانفاق الاستثماري   | 35487.4  | 18564.7 | -47.7            | 13.7                                                      | 9.7  |
| إجمالي الانفاق العام | 113473.6 | 70397.5 | -38.0            | 43.8                                                      | 36.7 |

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة



## - النفقات الجارية Current Expenditures

انخفضت النفقات الجارية عام 2015 بمقدار (26.2) ترليون دينار، أي بنسبة (-33.5%) لتبلغ (51.8) ترليون دينار مقارنة بـ (78.0) ترليون دينار للعام السابق،

لتسجل نسبة (27.0%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الناجم عن الانخفاض الحاصل في جميع مكونات النفقات الجارية عدا تعويضات الموظفين التي إرتفعت بنسبة (0.2%)، وقد شكلت النسبة الأكبر والبالغة (63.0%) من إجمالي النفقات الجارية، ويلاحظ من جدول هيكل النفقات الجارية رقم (20) أن النفقات الرأسمالية انخفضت بنسبة (-91.5%) بنسبة مساهمة بلغت (0.3%) من إجمالي النفقات الجارية يليها انخفاض فقرة البرامج الخاصة بنسبة (-89.9%) بنسبة مساهمة (0.1%) من مجموع الانفاق الجاري، فيما انخفضت نفقات الرعاية الاجتماعية بنسبة (-20.4%) التي استحوذت على نسبة (22.1%) من إجمالي النفقات الجارية، تلتها المنح والإعانات وخدمة الدين حيث شكلت نسبة (9.1%)، في حين استحوذت كل من (المستلزمات السلعية والخدمية) على نسبة (3.2%) و (1.1%) من إجمالي النفقات الجارية على التوالي، أما النسبة المتبقية فقد توزعت على النفقات الأخرى، الجدول (20).

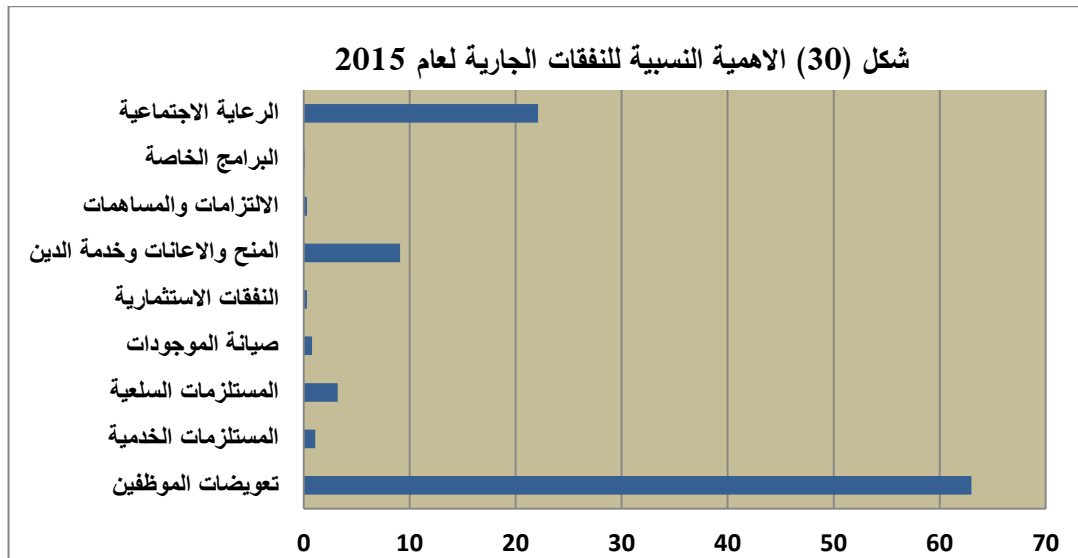
#### جدول (20)

النفقات الجارية للموازنة العامة للدولة الختامية المعدلة لعامي 2014 (نهائية) و لعام 2015

مليار دينار

| نسبة<br>المساهمة % | نسبة التغير % | 2015    | 2014    | ابواب الصرف                 |
|--------------------|---------------|---------|---------|-----------------------------|
| 63.0               | 0.2           | 32651.6 | 32578.1 | تعويضات الموظفين            |
| 1.1                | 76.3-         | 581.3   | 2452.0  | المستلزمات الخدمية          |
| 3.2                | 73.4-         | 1658.2  | 6245.4  | المستلزمات السلعية          |
| 0.8                | 40.2-         | 426.2   | 713.1   | صيانة الموجودات             |
| 0.3                | 91.5-         | 164.5   | 1929.0  | النفقات الاستثمارية         |
| 9.1                | 75.2-         | 4708.1  | 18986.8 | المنح والإعانات وخدمة الدين |
| 0.3                | 7.2-          | 138.9   | 149.6   | الالتزامات والمساهمات       |
| 0.1                | 89.9-         | 56.1    | 556.5   | البرامج الخاصة              |
| 22.1               | 20.4-         | 11447.9 | 14375.6 | الرعاية الاجتماعية          |
| 100                | 33.5-         | 51832.8 | 77986.1 | مجموع النفقات الجارية       |

المصدر: وزارة المالية / دائرة الموازنة



#### – النفقات الاستثمارية Investment Expenditures

سجلت النفقات الاستثمارية عام 2015 انخفاضاً مقداره (16.9) ترليون دينار بنسبة (-47.7%) لتبلغ (18.6) ترليون دينار بنسبة (9.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقارنة بـ (35.5) ترليون دينار عام 2014 بنسبة (13.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، استحوذ القطاع الصناعي على أعلى نسبة تخصيص من إجمالي الانفاق على الموازنة الاستثمارية، إذ سجل نسبة (79.6%) يليه قطاع المباني والخدمات بنسبة (10.4%)، كما بلغت حصة القطاع الزراعي مانسبته (4.9%)، فيما حصلت بقية القطاعات على النسبة المتبقية البالغة (5.1%) من إجمالي النفقات الاستثمارية كما موضح في الجدول (21).

## جدول (21)

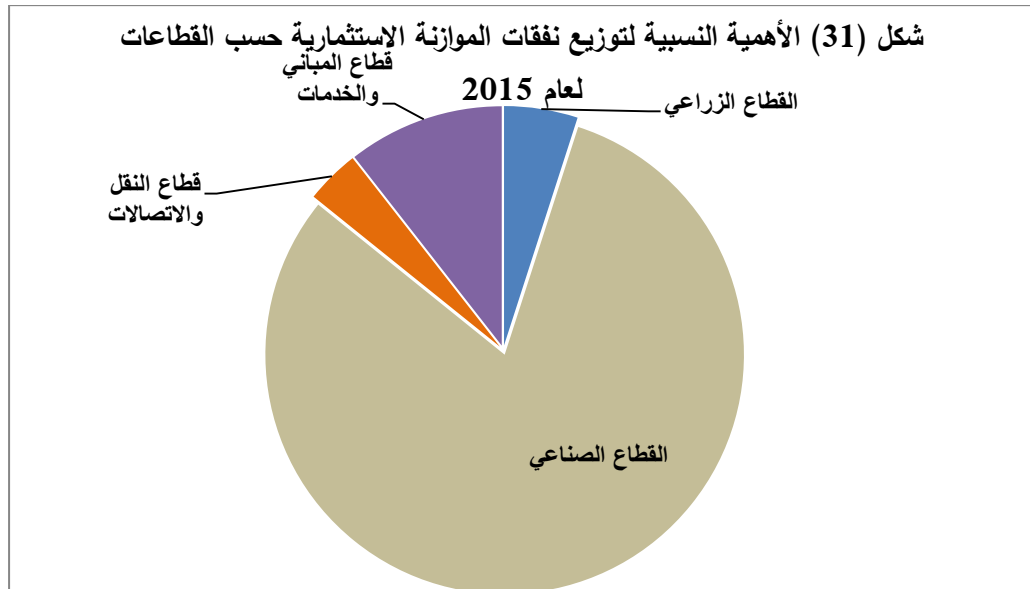
مكونات نفقات الموازنة الاستثمارية الختامية المعدلة لعامي 2014 (النهائية) و 2015 حسب القطاعات

مليار دينار

| أبواب الصرف           | مجموع النفقات<br>لغاية كانون<br>الأول 2014 | مجموع النفقات<br>لغاية كانون<br>الأول / 2015 | نسبة<br>التغير % | النسبة من<br>مجموع الإنفاق<br>الاستثماري % |
|-----------------------|--------------------------------------------|----------------------------------------------|------------------|--------------------------------------------|
| القطاع الزراعي        | 740.5                                      | 918.8                                        | 24.1             | 4.9                                        |
| القطاع الصناعي        | 17096.3                                    | 14782.0                                      | 13.5-            | 79.6                                       |
| قطاع النقل والاتصالات | 1043.9                                     | 672.0                                        | 35.6-            | 3.6                                        |
| قطاع المباني والخدمات | 10783.1                                    | 1937.3                                       | 82.0-            | 10.4                                       |
| قطاع التربية والتعليم | 348.2                                      | 254.6                                        | 26.9-            | 1.4                                        |
| *قطاع منوع            | 5475.3                                     |                                              |                  |                                            |
| المجموع               | 35487.3                                    | 18564.7                                      | 47.7-            | 100                                        |

المصدر: وزارة المالية / دائرة الموازنة

\*مستحدث من قبل دائرة المحاسبة



## ثانياً - تطورات الدين العام Public Debt Developments

### 1- الدين الداخلي Internal Debt

فرضت الأحداث التي يواجهها البلد المتمثلة في الصراع المسلح مع تنظيم داعش، والهبوط الحاد في أسعار النفط والتي أدت إلى الانخفاض الواضح في السيولة المحلية تحديات واجهت الموازنة العامة مما أدى إلى لجوء الحكومة المتمثلة بوزارة المالية إلى الاقتراض الداخلي لتمويل ذلك العجز، حيث عملت على إصدار سندات وطنية وسندات التسليم الاجل بالدولار، كما قامت بخصم الحوالات الصادرة عنها لدى البنك المركزي في السوق الثانوية اضافة إلى العمل على تمويل موازنة الدولة من خلال تشغيل (50%) من احتياطات المصارف التجارية المودعة لدى البنك المركزي.

إذ أظهرت مؤشرات المالية العامة لعام 2015 ارتفاعاً ملحوظاً في رصيد الدين الداخلي، حيث بلغ رصيده (32.1) ترليون دينار بنسبة نمو بلغت (237.6%)، فيما شكل ما نسبته (16.8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة بـ (9.5) ترليون دينار بنسبة (3.7%) من الناتج المحلي بالأسعار الجارية نهاية عام 2014، وفي ما يأتي استعراض لمكونات الدين الداخلي كما في الجدول (22):-

### مزادات حوالات وزارة المالية

واصلت وزارة المالية إقامة مزاداتها باستخدام النظام الجديد (نظام الحفظ المركزي للاوراق المالية CSD) للأجل (364) يوماً وبسعر قطع متعدد ملحق الجدول (14)، حيث أقامت الوزارة خلال عام 2015:

- (3) مزادات بأجل (364) يوم بمبلغ (200) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي (365) مليار دينار بمعدل سعر خصم (5.5%).
- بلغ مجموع المسدد من الحوالات المصدرة خلال عام 2014 التي تستحق السداد عام 2015 (2228) مليار دينار للأجلين (364، 182) يوماً.

## حوالات تغطية عجز الموازنة 2015

### أولاً:-

- بلغ مجموع مبالغ إصداريات حوالات الخزينة (حوالات الاحتياطي الإلزامي) لتمويل عجز موازنة عام 2015 (4353) مليار دينار.
- بلغ مجموع مبالغ إصداريات حوالات الخزينة (الحوالات المخصصة) لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي (6225) مليار دينار.
- إصدار حوالات خزينة لصالح المصرف العراقي للتجارة لتغطية عجز موازنة عام 2015 بمبلغ (1200) مليار دينار.

### ثانياً:-

- قرض المصرف العراقي للتجارة لصالح وزارة المالية بمبلغ (2) مليار دولار المعادل لـ (2332) مليار دينار، الذي تم تقييمه بسعر صرف (1166) ديناراً لكل دولار امريكي.
- منح المصرف العراقي للتجارة المديرية الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء قرض بمبلغ (600) مليون دولار المعادل إلى (703) مليار دينار لتغطية المشاريع الاستثمارية لعام 2014 وسيتم التسديد من قبل وزارة المالية.
- منح مصرفي الرافدين والرشيد قرضاً لشركات التمويل الذاتي بمبلغ (9.8) ترليون دينار لدفع رواتب منتسبيها للأعوام من 2010 لغاية 2014.

### ثالثاً:-

#### سندات التسليم الآجل بعملة الدولار

- طرح البنك المركزي سندات التسليم الآجل بعملة الدولار الأمريكي نيابة عن وزارة المالية في 2015/08/02 بمبلغ إجمالي (2) مليار دولار، بيعت منها (13.3) مليون دولار أمريكي اي مايعادل (14.5) مليار دينار عراقي.

## اتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي

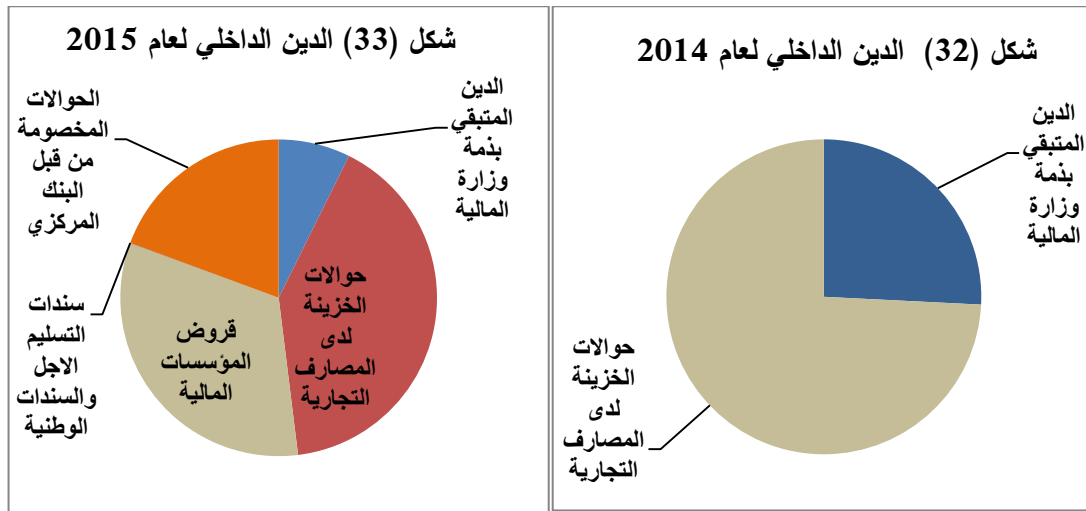
- سددت وزارة المالية القسط السادس عشر البالغ (100) مليار دينار والفائدة على اصل الدين المتبقي البالغة (30.946) مليار دينار بتاريخ 2015/4/6 والمستحقة الدفع بتاريخ 2014/12/31، استناداً لاتفاقية إعادة جدولة الترتيبات المصرفية بين وزارة المالية والبنك المركزي.

### جدول (22)

#### تطورات الدين العام الداخلي لعامي 2014 و 2015

مليار دينار

| التفاصيل                                                                      | 2014 | 2015  |
|-------------------------------------------------------------------------------|------|-------|
| الدين المتبقي بذمة وزارة المالية (الترتيبات المصرفية)                         | 2455 | 2355  |
| حوالات الخزينة الصادرة مناصفة بين مصرفي الرافدين والرشيد                      | 1837 | 1837  |
| مزاود حوالات الخزينة (364,182) يوماً                                          | 2228 | 365   |
| حوالات الخزينة الصادرة لصالح مصرفي الرافدين والرشيد وهيئة التقاعد الوطنية     | 3000 | 3000  |
| حوالة المصرف العراقي للتجارة لتغطية عجز موازنة 2015                           | -    | 1200  |
| حوالات الاحتياطي الإلزامي لتغطية عجز موازنة 2015                              | -    | 4353  |
| الحوالات المخصصة لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي                       | -    | 6225  |
| قرض المصرف العراقي للتجارة بمبلغ مليارين دولار المعادل إلى (2332) مليار دينار | -    | 2332  |
| سندات التسليم الآجل                                                           | -    | 15    |
| قروض شركات التمويل الذاتي                                                     | -    | 9758  |
| قرض المصرف العراقي للتجارة للمديريات الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء         | -    | 703   |
| المجموع                                                                       | 9520 | 32143 |



## 2- الدين الخارجي External Debt

انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي عام 2015 بمقدار (994.6) مليون دولار بنسبة (-1.7%) عن مستواه عام 2014 ليصل إلى (56352.6) مليون دولار بنسبة (34.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة مع (57347.2) مليون دولار بنسبة (25.8%) من الناتج المحلي لعام 2014، ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساس إلى انخفاض رصيد قروض إعادة الجدولة بمبلغ (1050.7) مليون دولار بنسبة انخفاض (-10.4%) ليصل إلى (9085.8) مليون دولار عام 2015، بالمقابل سجل رصيد القروض الجديدة ارتفاعاً خلال عام 2015 بلغت نسبته (1.6%)، مع ثبات كل من الدين غير المعالج والدين التجاري للدائنين الكبار خلال عامي 2014، 2015 كما موضح في جدول (23) أدناه.

### جدول (23)

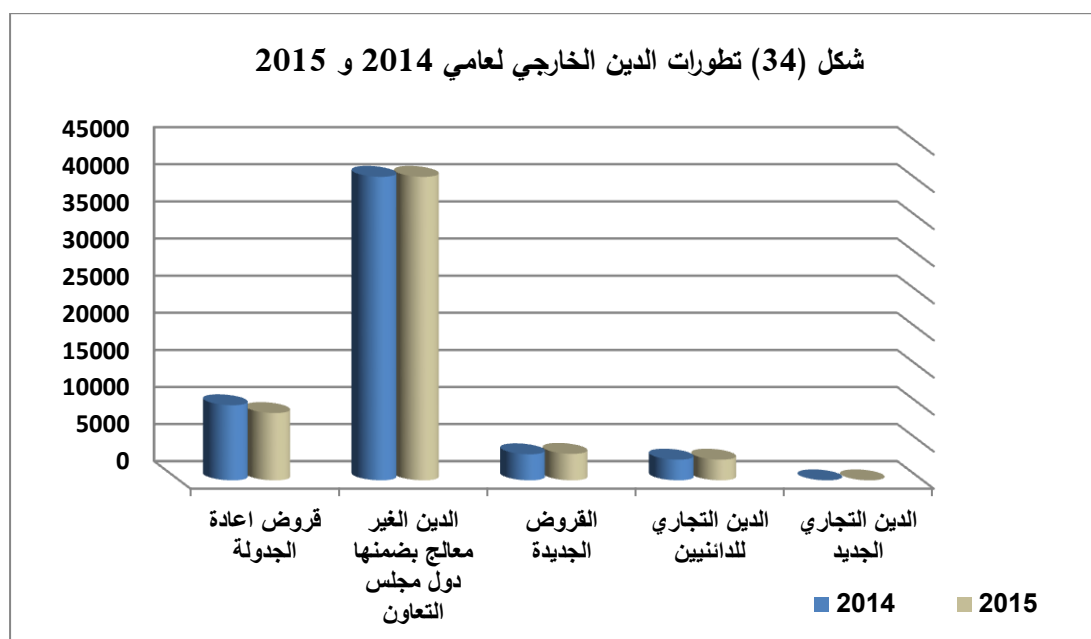
#### تطورات الدين الخارجي لعامي 2014 و 2015

مليون دولار

| الأرصدة                                   | 2014    | 2015*   | نسبة التغير % |
|-------------------------------------------|---------|---------|---------------|
| قروض اعادة الجدولة                        | 10136.5 | 9085.8  | -10.4         |
| الدين غير المعالج بضمنها دول مجلس التعاون | 40902.0 | 40902.0 | -             |
| القروض الجديدة                            | 3519.1  | 3575.2  | 1.6           |
| الدين التجاري للدائنين                    | 2789.6  | 2789.6  | -             |
| الدين التجاري الجديد                      | 0       | 0       | 0             |
| المجموع                                   | 57347.2 | 56352.6 | -1.7          |

المصدر: وزارة المالية/دائرة الدين العام/قسم الدين الخارجي  
\* لا تتضمن قرض صندوق النقد الدولي

#### شكل (34) تطورات الدين الخارجي لعامي 2014 و 2015



## الفصل الخامس

### الأسعار

### Prices

## الأسعار Prices

على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية التي يمر بها العراق منذ منتصف عام 2014 والأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة شهدت الاسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار خلال هذا العام تمثل بالارتفاع الطفيف في معدل التضخم الأساس الذي يعد مقياساً للتغير في الرقم القياسي للأسعار بعد استبعاد السلع غير الثابتة، أي تلك التي تتأثر بالعوامل الخارجية (أسعار الطاقة) أو العوامل المناخية الموسمية (أسعار السلع الزراعية) إلى (1.7%) مقابل (1.6%) لعام 2014، فيما سجل معدل التضخم العام تراجعاً ملحوظاً ليسجل ما نسبته (1.4%) مقابل (2.2%) لعام 2014، وقد أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية في تحقيق معدلات تضخم تعدّ مقبولة ضمن إطار يمكن السيطرة عليه، منها الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية لاسيما أسعار السلع الغذائية التي انخفضت بنسبة (19%) عام 2015 بحسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) وذلك على خلفية وفرة المعروض وانخفاض الطلب العالمي وارتفاع سعر الدولار.

نجح البنك المركزي العراقي خلال هذا العام في احتواء التضخم في ظل ظاهرة الركود التي يعيشها الاقتصاد العراقي جراء الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وانسجاماً مع مهامه في دعم مسيرة التنمية وتحفيز الاقتصاد العراقي اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات لدعم السيولة المحلية، فضلاً عن تمسكه بعدم تمويل عجز الموازنة من خلال سياسة النقد الرخيص أو البديل، كما إستمر البنك المركزي من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية من تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الذي يعد العنصر الأكثر فاعلية في مواجهة التضخم من خلال إشباع رغبة السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته. وفي ما يأتي تحليل مفصل لاتجاهات مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعموم البلاد:-

### أولاً/ اتجاهات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق

#### Consumer Price index in Iraq 2014-2015

سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عموم العراق عام 2015 (148.0)\* نقطة مقابل (145.9) نقطة عام 2014 محققاً زيادة بلغت نسبته (1.4%)، فيما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد الاستبعاد ( أي الرقم القياسي لأسعار المستهلك مستبعداً منه المشتقات

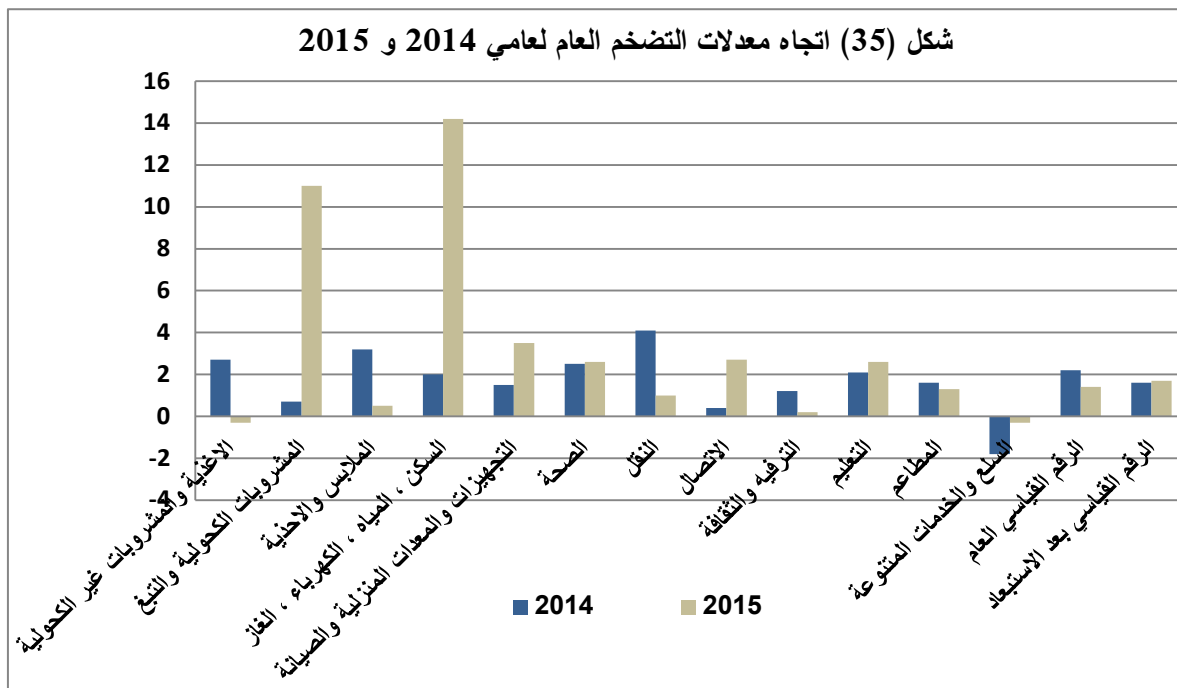
\* لا يتضمن التقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمحافظة (الأنبار، نينوى، صلاح الدين و كركوك ) لعدم إمكانية جمع الأسعار منها وذلك بسبب الأوضاع السائدة فيها

النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي ( الفواكه والخضروات)(148.5) نقطة عام 2015 مقابل (146.0) نقطة عام 2014 مسجلاً زيادة بلغت نسبتها (1.7%)، إذ أظهرت مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2015 بوضوح ارتفاع معدلات أغلب المجاميع المكونة للسلة السلعية والخدمية للمستهلك قياساً بالعام السابق، ملحق الجدول (15)، باستثناء أسعار مجموعتي الاغذية والمشروبات غير الكحولية، السلع والخدمات المتنوعة التي سجلت انخفاضاً بنسبة (-0.3%) لكل منهما، كما موضح في الجدول أدناه :-

جدول (24)  
معدل النمو للرقم القياسي لأسعار المستهلك لعامي 2014 و2015

| معدل النمو % |      | 2015  | 2014  | الوزن<br>2015 | الفقرات                              |
|--------------|------|-------|-------|---------------|--------------------------------------|
| 2015         | 2014 |       |       |               |                                      |
| -0.3         | 2.7  | 151.5 | 152.0 | 30.1          | الاغذية والمشروبات غير الكحولية      |
| 0.7          | 0.7  | 136.5 | 135.6 | 0.7           | المشروبات الكحولية والتبغ            |
| 0.7          | 3.2  | 150.5 | 149.4 | 7.3           | الملابس والأحذية                     |
| 3.3          | 2.0  | 167.9 | 162.5 | 31.3          | السكن، المياه، الكهرباء، الغاز       |
| 0.7          | 1.5  | 124.1 | 123.2 | 6.4           | التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة |
| 2.6          | 2.5  | 173.0 | 168.6 | 2.3           | الصحة                                |
| 1.0          | 4.1  | 111.4 | 110.3 | 11.1          | النقل                                |
| 2.7          | 0.4  | 79.1  | 77.0  | 2.9           | الاتصال                              |
| 0.2          | 1.2  | 105.5 | 105.3 | 1.6           | الترفيه والثقافة                     |
| 2.6          | 2.1  | 171.9 | 167.5 | 1.0           | التعليم                              |
| 1.3          | 1.6  | 152.4 | 150.5 | 1.4           | المطاعم                              |
| -0.3         | -1.8 | 148.3 | 148.8 | 3.9           | السلع والخدمات المتنوعة              |
| 1.4          | 2.2  | 148.0 | 145.9 | 100.0         | الرقم القياسي العام                  |
| 1.7          | 1.6  | 148.5 | 146.0 | 100.0         | الرقم القياسي بعد الاستبعاد          |

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء



## ثانياً/ اتجاهات أسعار مكونات السلة السلعية Trends in the components of the basket of commodity prices

### 1- الأغذية والمشروبات غير الكحولية Food and Non Alcoholic Beverages

سجلت أسعار هذا القسم خلال هذا العام انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته (-0.3%) قياساً بالعام السابق، ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى الانخفاض الحاصل في مجموعة الأغذية بنسبة (-0.3%)، إذ تشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض أسعار كل من اللبن والجبن والبيض بنسبة (-0.6%)، الأسماك واللحوم بنسبة (-0.5%)، فيما سجلت أسعار الخضراوات انخفاضاً واضحاً بلغت نسبته (-3.2%) ويعود ذلك إلى إغراق السوق بالمعروض من هذه السلعة.

سجلت أسعار الفواكه ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (6.1%) ويعود ذلك إلى هيمنة المستورد وشحة المنتج المحلي من هذه السلعة إلى جانب الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي انعكست سلباً في ارتفاع أجور النقل نتيجة لغلق الطرق الرئيسية، الأمر الذي يضطر سائقي الشاحنات لسلوك طرق طويلة لضمان المرور الآمن خاصة في المناطق الساخنة.

أما منتجات الأغذية الأخرى فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (2.4%)، ويعود ذلك إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات مقابل المعروض منها، فيما سجلت أسعار الزيوت والدهون ارتفاعاً بنسبة (1.3%)، ويعود ذلك إلى التلكؤ الحاصل في توزيع مفردات هذه المادة ضمن البطاقة التموينية، أما بالنسبة لأسعار مجموعتي (الخبز والحبوب) و(المشروبات غير الكحولية) التي

تشمل (الشاي، القهوة، الكاكو والمشروبات الغازية وعصير الفواكه والخضروات) فقد سجلت تماثلاً في نسبة الارتفاع البالغة (0.8%)، فيما سجلت أسعار السكر والمنتجات السكرية ارتفاعاً بنسبة ضئيلة بلغت (0.7%).

## **2- المشروبات الكحولية والتبغ Alcoholic Beverages And Tobacco**

شكل الإنفاق على هذا القسم المتضمن سلعة (المشروبات الكحولية والتبغ) ما نسبته (0.7%) من مجموع إنفاق الأسرة الشهري، فقد سجلت أسعار هذا القسم خلال هذا العام ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته (0.7%) قياساً بالعام السابق، ويعود الارتفاع الحاصل في أسعار هاتين السلعتين إلى عوامل العرض والطلب.

## **3- الملابس والأحذية Clothes And Footwear**

سجلت أسعار قسم الملابس والأحذية خلال عام 2015 ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته (0.7%) مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك إلى الارتفاع الحاصل في أسعار مجموعة الملابس بنسبة (0.5%)، نتيجة لارتفاع أسعار خدمات الملابس بنسبة ملحوظة بلغت (3.4%) وذلك لارتفاع أجور العمل والاقمشة المستوردة، فيما سجلت أسعار ملابس الأطفال الجاهزة والملابس الرجالية الجاهزة ارتفاعاً بلغت نسبته (2.2%) (0.7%) على التوالي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها ارتفاع أجور النقل، ارتفاع بدلات الإيجار للمحال والمعارض، أجور المولد الاهلي للكهرباء، ارتفاع أجور العمال في المحال، الامر الذي يجعل التاجر يحتمل هذه التكاليف على السعر النهائي للسلعة، فيما ارتفعت أسعار تنظيف الملابس بنسبة (3.1%) وذلك يعود إلى ارتفاع بدلات الإيجار بالدرجة الاساس وإلى أجور المولد الاهلي للكهرباء.

كما ارتفعت أسعار مجموعة الأحذية بنسبة (1.5%) مقارنة بأسعارها للعام السابق ويعود ذلك لذات الأسباب المؤدية لارتفاع أسعار فقرة الملابس الجاهزة، إذ أن أغلب الاحذية يتم استيرادها من الخارج، فيما سجلت كل من (مواد الملابس) و(الملابس النسائية الجاهزة) انخفاضاً بنسبة (-1.4%)، (-0.4%) على التوالي.

## **4- السكن، المياه ، الكهرباء، الغاز Housing, Water, Electricity & Lpg**

ارتفعت أسعار هذا القسم خلال عام 2015 بنسبة (3.3%) قياساً بالعام السابق ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من مجموعة (الوقود) بنسبة (2.2%)، إذ أن ارتفاع أسعار النفط والغاز جاء نتيجة لحدوث نقص في الكميات المنتجة من المشتقات النفطية والتوجه نحو استيرادها من

الخارج بعد توقف انتاج مصفى بيجي عن العمل لسقوطه بأيدي عصابات داعش مما شكل نقصاً كبيراً في الكمية المعروضة منها، فضلاً عن قرار وزارة النفط بزيادة سعر اسطوانة الغاز (1000) دينار الذي جاء نتيجة ارتفاع الكلف الإنتاجية والتوزيعية له، كما ارتفعت إمدادات المياه والكهرباء بنسبة (2.8 %)، وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على هذا القسم يشكل ما نسبته (31.3%) من انفاق الفرد الشهري، أما بقية فقرات هذا القسم فقد كانت مساهمتها في ارتفاع الرقم القياسي كالتالي:-

#### **الإيجار Rent**

سجلت أسعار الإيجار ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذا العام إذ بلغت نسبته (3.6%) قياساً بالعام السابق، ويعود ذلك إلى زيادة الطلب على الدور والمجمعات السكنية المعروضة للإيجار من قبل النازحين من المناطق المسيطر عليها من قبل عصابات داعش مقابل محدودية المعروض منها.

وتجدر الإشارة إلى أن العراق يعاني من نقص الوحدات السكنية مقابل الزيادة في عدد السكان، ومن الجدير بالذكر أن الإنفاق على هذا القسم يشكل ما نسبته (21.2%) من مجموع إنفاق الفرد الشهري.

#### **صيانة وخدمات السكن Maintenance and Services home**

شكل الإنفاق على هذه المجموعة ما نسبته (2.1%) من مجموع إنفاق الفرد الشهري، فقد ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة بلغت (2.1%) خلال هذا العام قياساً بالعام السابق، ويعود ذلك إلى الارتفاع الحاصل في أجور الصيانة وأجور العمل وأسعار المواد الإنشائية كون ان أغلبها مستوردة من الخارج، الأمر الذي انعكس في زيادة أسعارها في الأسواق المحلية.

#### **5- التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة House Supplies, Appliances & maintenance**

ارتفعت أسعار هذا القسم خلال عام 2015 بنسبة ضئيلة بلغت (0.7%) قياساً بالعام السابق ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار مجموعة الأجهزة المنزلية بنسبة (1.1%) نتيجة إقبال الجمهور على شراء السلع التي فيها مميزات جديدة كالثلاجات، الخلاطات، مكائن الخياطة والأفران، إلى جانب ارتفاع أسعار مجموعة الأثاث والتجهيزات بنسبة (0.3%)، علماً ان الانفاق على هذا القسم يشكل ما نسبته (6.4%) من مجموع انفاق الفرد الشهري.

## 6- الصحة Health

يشكل الإنفاق على هذا القسم مانسبته (2.3%) من مجموع إنفاق الفرد الشهري، وقد سجلت أسعار هذا القسم خلال عام 2015 ارتفاعاً بنسبة (2.6%) قياساً بالعام السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الادوية والمستلزمات الصحية المستوردة من الخارج فضلاً عن ارتفاع اجور القطاع الصحي الخاص وارتفاع بدلات الإيجار للعيادات الخاصة.

## 7- النقل Transportation

سجلت أسعار قسم النقل ارتفاعاً بسيطاً بلغت نسبته (1.0%) عام 2015 قياساً بالعام السابق، ويعود ذلك إلى أسباب موسمية تتعلق بأداء مراسيم الزيارات الدينية، فضلاً عن انقطاع الطرق لأسباب أمنية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويشكل الإنفاق على أسعار هذه المجموعة ما نسبته (11.1%) من مجموع إنفاق الفرد الشهري.

## 8- الاتصال Communication

سجلت أسعار قسم الاتصال ارتفاعاً بنسبة (2.7%) قياساً بالعام السابق، ويعود سبب الارتفاع بصورة اساسية إلى ضريبة المبيعات التي فرضتها الحكومة على أسعار بطاقات الموبايل في موازنة 2015، وكذلك ارتفاع أسعار الهواتف الذكية (الموبايل) ذات المواصفات العالية وأسعار قطع الغيار والاكسسوارات الخاصة بها، وتجدر الإشارة إلى ان هذه الفقرة تشكل ما نسبته (2.9%) من مجموع انفاق الفرد الشهري.

## 9- الترفيه والثقافة Recreation & Culture

ارتفعت أسعار هذا القسم بنسبة بسيطة بلغت (0.2%) خلال عام 2015 قياساً بالعام السابق، فيما شكلت ما نسبته (1.6%) من مجموع انفاق الفرد الشهري ويعزى ذلك الارتفاع إلى أسباب موسمية، (العطلة الربيعية والصيفية) حيث يلجأ البعض إلى المضاربة بأسعار تذاكر السفر، الامر الذي يضطر المواطنين إلى شرائها بأسعار عالية، كما أنّ لارتفاع أسعار معدات التصوير وأجهزة المعدات السمعية والبصرية كالتلفاز، الراديو، CD والرسيفر والخدمات الترفيهية والصحف والمجلات في الأسواق المحلية أثراً في ارتفاع أسعار هذا القسم.

## **10- التعليم Education**

ارتفعت أسعار التعليم بنسبة ملحوظة بلغت (2.6%) خلال عام 2015 قياساً بالعام السابق ويعود ذلك إلى ارتفاع اجور الدراسة في الكليات الاهلية، فيما شكل الانفاق على هذه الفقرة ما نسبته (1%) تقريباً من مجموع انفاق الفرد الشهري.

## **11- المطاعم Restaurants**

سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعاً بنسبة (1.3%) خلال عام 2015 قياساً بالعام السابق ويعزى ذلك بالدرجة الاساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية لاسيما أسعار اللحوم الحمراء حيث بلغ متوسط سعر الكغم الواحد منها نحو (15) الف دينار، بالإضافة إلى ارتفاع بدلات الايجار واجور العمال والكهرباء من المولد الاهلي.

## **12- السلع والخدمات المتنوعة Miscellaneous Services & Goods**

سجلت أسعار السلع والخدمات المتنوعة انخفاضاً بنسبة (-0.3%) خلال عام 2015 قياساً بالعام السابق وذلك يعود بالدرجة الاساس إلى الانخفاض الحاصل بأسعار الذهب في السوق العراقية والذي يدخل ضمن السلع الداخلة في هذا القسم، حيث سجل معدل سعر الاونصة (1160.1) دولار عام 2015 مقابل (1194) دولار في نهاية عام 2014 بنسبة انخفاض (-2.8%)، توافقاً مع أسعاره في السوق العالمية.

## الفصل السادس

### تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

### Balance of payment and External Trade Developments

## الفصل السادس

### تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

#### Balance of Payment and External Trade Developments

##### أولاً- التجارة الخارجية

تعدّ التجارة الخارجية ركيزة مهمة لدعم نمو البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ تستطيع هذه البلدان الحصول على ماتحتاج إليه من سلع لايمكن إنتاجها محلياً أو توفيرها بكفاية فضلاً عن تصريف إنتاجها الفائض عن الحاجة وتصديره إلى الخارج ودورها المهم والواضح في عملية التنمية الاقتصادية.

بلغ حجم التجارة الخارجية في العراق (الصادرات مضافاً إليها الاستيرادات على أساس سيف) مايقارب (96.3) ترليون دينار عام 2015 مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة (-39.8%) قياساً بعام 2014، حيث انخفضت الصادرات بنسبة (-48.2%) لتسجل عام 2015 (50.7) ترليون دينار مقارنة مع (97.9) ترليون دينار عام 2014، فيما شكلت مانسبته (26.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى هبوط معدل سعر برميل النفط إلى (44.7) دولار للبرميل الواحد عام 2015 مقارنة مع معدل سعره البالغ (94.9) دولار للبرميل الواحد عام 2014، أما الاستيرادات على أساس سيف ف سجلت هي الأخرى انخفاضاً لتبلغ (45.6) ترليون دينار عام 2015 مقابل (62) ترليون دينار عام 2014، أي بنسبة انخفاض (-26.5%) وشكلت مانسبته (23.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكمقياس لدرجة الانفتاح الاقتصادي بلغت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (50.2%) عام 2015 مقارنة مع (61.4%) عام 2014.

**جدول (25)**  
**أهم مؤشرات التجارة الخارجية خلال عامي 2014 و 2015**

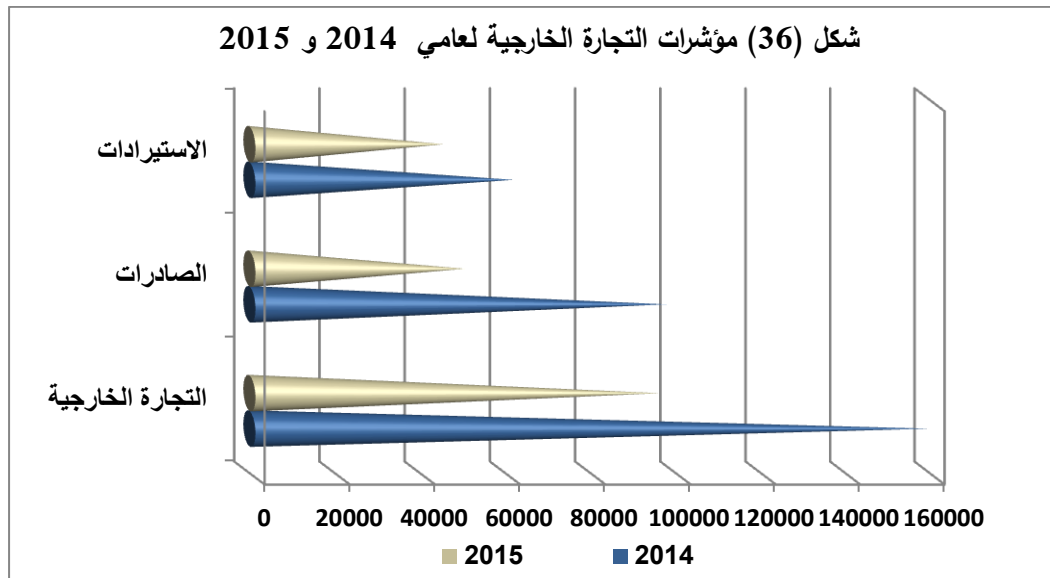
مليار دينار

| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي<br>بالأسعار الجارية | 2015        | النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي<br>بالأسعار الجارية | 2014       |                        |
|-------------------------------------------------------|-------------|-------------------------------------------------------|------------|------------------------|
| %50.2                                                 | 96262.3     | % 61.8                                                | 159926.2   | التجارة الخارجية       |
| %26.4                                                 | 50696.8     | % 37.8                                                | 97921.8    | الصادرات               |
| %23.8                                                 | 45565.5     | % 23.9                                                | 62004.4    | الاستيرادات *          |
|                                                       | ***191715.8 |                                                       | **258900.6 | الناتج المحلي الإجمالي |

\* احتسبت الاستيرادات على أساس سيف

\*\* تقديرات أولية سنوية

\*\*\* تقديرات أولية فصلية



**1- أهم الشركاء التجاريين للتجارة الخارجية في العراق**

تعدّ التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، إذ أنها تربط الدول مع بعضها البعض من خلال علاقاتها التجارية إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات في ما يخص مجالات الاستهلاك،

الاستثمار بشكل عام، بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، قدرة الدولة على التصدير والاستيراد، مستويات الدخول فيها وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري، وفي ما يأتي جدولاً يمثل تجارة العراق مع أهم الشركاء التجاريين خلال عام 2015:-

#### جدول ( 26 )

تطور حجم التجارة الخارجية مع أهم الشركاء التجاريين لعامي 2014 و 2015

مليار دينار

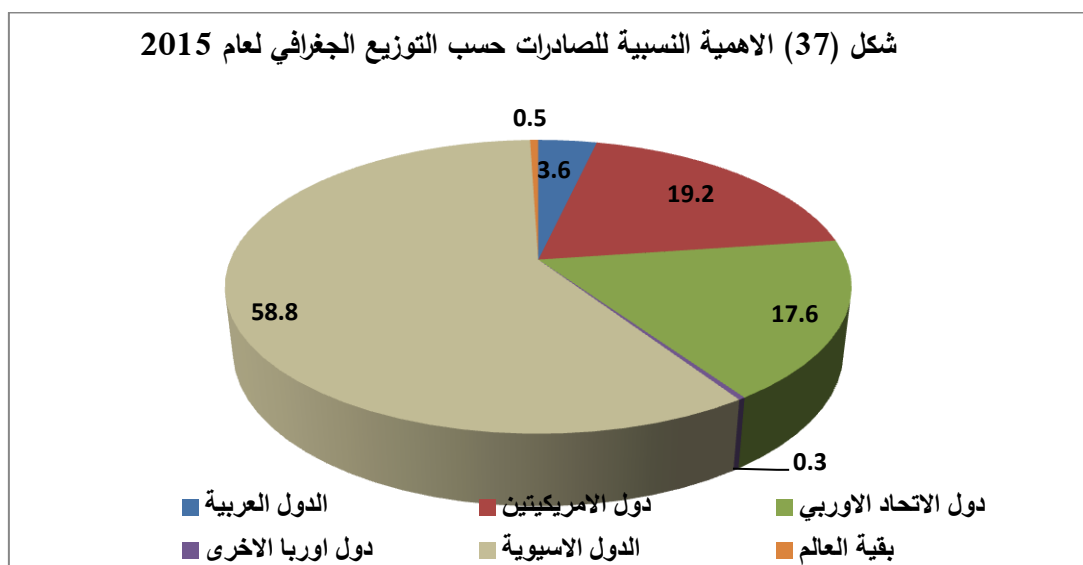
| الدولة               | 2014     |             | 2015     |             | المساهمة في إجمالي الصادرات % | المساهمة في إجمالي الاستيرادات % |
|----------------------|----------|-------------|----------|-------------|-------------------------------|----------------------------------|
|                      | الصادرات | الاستيرادات | الصادرات | الاستيرادات |                               |                                  |
| الدول العربية        | 3819.8   | 14818.7     | 1825.2   | 10799.4     | 3.6                           | 23.7                             |
| دول الأمريكيتين      | 18898.5  | 3472.4      | 9734.0   | 3006.2      | 19.2                          | 6.6                              |
| دول الاتحاد الأوروبي | 15177.8  | 8804.5      | 8922.9   | 5787.2      | 17.6                          | 12.7                             |
| دول أوروبا الأخرى    | 0        | 2108.1      | 151.7    | 2916.3      | 0.3                           | 6.4                              |
| الدول الآسيوية       | 60025.7  | 31995.0     | 29809.8  | 22783.3     | 58.8                          | 50.0                             |
| بقية العالم          | 0        | 805.7       | 253.2    | 273.1       | 0.5                           | 0.6                              |
| المجموع العام        | 97921.8  | 62004.4     | 50696.8  | 45565.5     | 100.0                         | 100.0                            |

المصدر: البنك المركزي العراقي/المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/ قسم ميزان المدفوعات

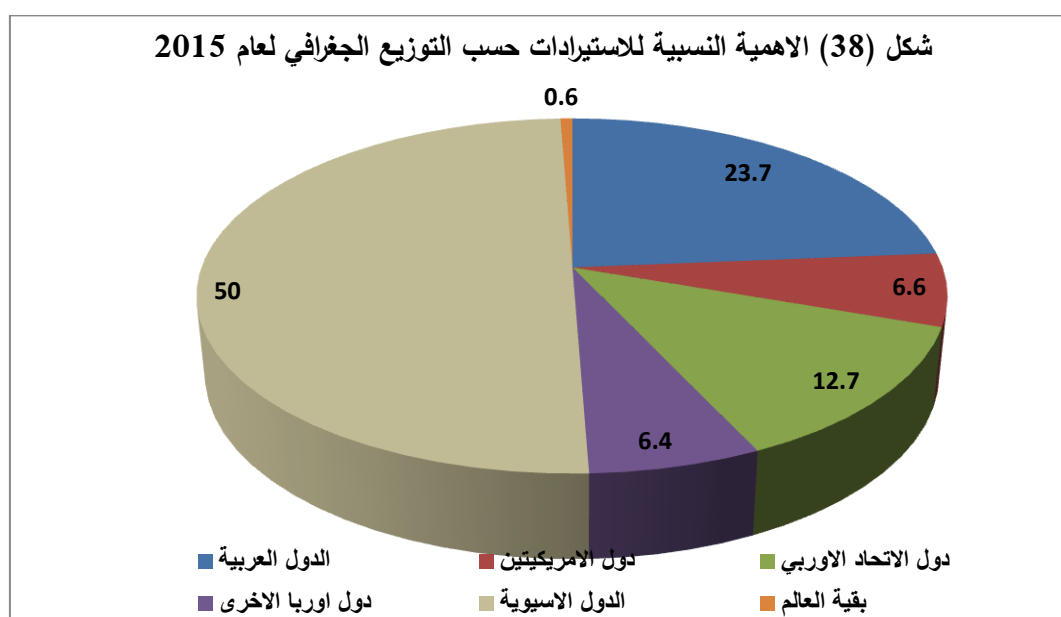
ملاحظة: تتضمن الصادرات: النفط الخام، المنتجات النفطية والكبريت والفوسفات

تعدّ أسواق الدول الآسيوية من أهم الأسواق الرئيسة لصادرات العراق وقد استحوذت على مانبسته (58.8%) من إجمالي الصادرات العراقية لعام 2015 تليها دول الأمريكيتين ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة (19.2، 17.6) % على التوالي، فيما بلغت نسبة مساهمة صادرات

العراق إلى الدول العربية (3.6%)، وبلغت نسبة بقية العالم ودول أوروبا الأخرى (0.5%) و (0.3%) من إجمالي صادرات العراق كما موضح في الجدول (26).



وفي ما يتعلق باستيرادات العراق من الشركاء التجاريين فقد احتلت الدول الآسيوية أعلى نسبة مساهمة لتبلغ (50%) يليها استيرادات العراق من الدول العربية بنسبة (23.7%) ثم دول الاتحاد الأوروبي بنسبة (12.7%)، أما نسبة استيرادات العراق من دول الأمريكيتين ودول أوروبا الأخرى فقد بلغت (6.6%)، (6.4%) من إجمالي الاستيرادات، واحتلت النسبة المتبقية من إجمالي الاستيرادات البالغة (0.6%) باقي دول العالم كما يوضحه الجدول (26).



## 2- التركيب السلعي للصادرات العراقية

سجلت فقرة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها التي تضم (النفط الخام، المنتجات النفطية والكبريت والفوسفات) أعلى نسبة مساهمة من إجمالي الصادرات العراقية مسجلة نسبة (99.2%)، فيما سجلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية، المواد الخام غير الغذائية، المواد الكيماوية، سلع مصنعة، مكائن ومعدات النقل والسلع غير المصنفة) النسبة المتبقية البالغة (0.8%) كما مبين في الجدول (27).

### جدول (27)

#### الهيكل السلعي للصادرات خلال عامي 2014 و 2015

مليار دينار

| السلعة                                      | 2014    | الأهمية النسبية % | 2015    | الأهمية النسبية % |
|---------------------------------------------|---------|-------------------|---------|-------------------|
| المواد الغذائية والحيوانات الحية            | 274.0   | 0.3               | 142.4   | 0.3               |
| المشروبات والتبغ                            | 0       | 0                 | 0       | 0                 |
| المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود        | 146.9   | 0.2               | 75.8    | 0.2               |
| الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها* | 97187.3 | 99.2              | 50316.4 | 99.2              |
| الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية          | 0       | 0                 | 0       | 0                 |
| المواد الكيماوية                            | 9.3     | 0.0               | 4.7     | 0                 |
| سلع مصنعة                                   | 49.0    | 0.1               | 25.7    | 0.1               |
| مكائن ومعدات النقل                          | 235.5   | 0.2               | 121.3   | 0.2               |
| مصنوعات متنوعة                              | 0       | 0                 | 0       | 0                 |
| السلع غير المصنفة                           | 19.8    | 0.0               | 10.5    | 0                 |
| المجموع                                     | 97921.8 | 100.0             | 50696.8 | 100.0             |

المصدر: البنك المركزي العراقي/المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/ قسم ميزان المدفوعات

\* تتضمن الصادرات: النفط الخام، المنتجات النفطية والكبريت والفوسفات

### 3- التركيب السلعي للاستيرادات العراقية

سجلت فقرة المكائن ومعدات النقل أعلى نسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات خلال عام 2015، إذ بلغت نسبة مساهمتها (38.5%)، يليها فقرتا (المصنوعات المتنوعة) و (السلع المصنعة) لتسجل نسبة (15.8%)، (11.4%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات، فيما سجلت فقرات (الوقود المعدنية وزيت التشحيم)، (المواد الكيماوية)، (الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية) و (المواد الغذائية والحيوانات الحية) نسب (9.8%، 6.7%، 6.4%، 5.4%) على التوالي، أما بقية الفقرات (السلع والمعاملات غير المصنفة)، (المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود) وفقرة (المشروبات والتبغ) النسب المتبقية البالغة (2.9%، 1.8%، 1.3%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات كما مبين في الجدول (28).

#### جدول (28)

#### الهيكل السلعي للاستيرادات خلال عامي 2014 و 2015

مليار دينار

| السلعة                                    | 2014    | الأهمية النسبية % | 2015    | الأهمية النسبية % |
|-------------------------------------------|---------|-------------------|---------|-------------------|
| المواد الغذائية والحيوانات الحية          | 3348.7  | 5.4               | 2461.2  | 5.4               |
| المشروبات والتبغ                          | 805.7   | 1.3               | 592.8   | 1.3               |
| المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود      | 1115.9  | 1.8               | 820.4   | 1.8               |
| الوقود المعدنية وزيت التشحيم المتعلقة بها | 6077.2  | 9.8               | 4465.0  | 9.8               |
| الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية        | 3967.9  | 6.4               | 2916.3  | 6.4               |
| المواد الكيماوية                          | 4154.5  | 6.7               | 3052.8  | 6.7               |
| سلع مصنعة                                 | 7068.3  | 11.4              | 5194.3  | 11.4              |
| مكائن ومعدات النقل                        | 23871.5 | 38.5              | 17542.4 | 38.5              |
| مصنوعات متنوعة                            | 9796.7  | 15.8              | 7199.2  | 15.8              |
| السلع غير المصنفة                         | 1798.0  | 2.9               | 1321.1  | 2.9               |
| المجموع                                   | 62004.4 | 100.0             | 45565.5 | 100.0             |

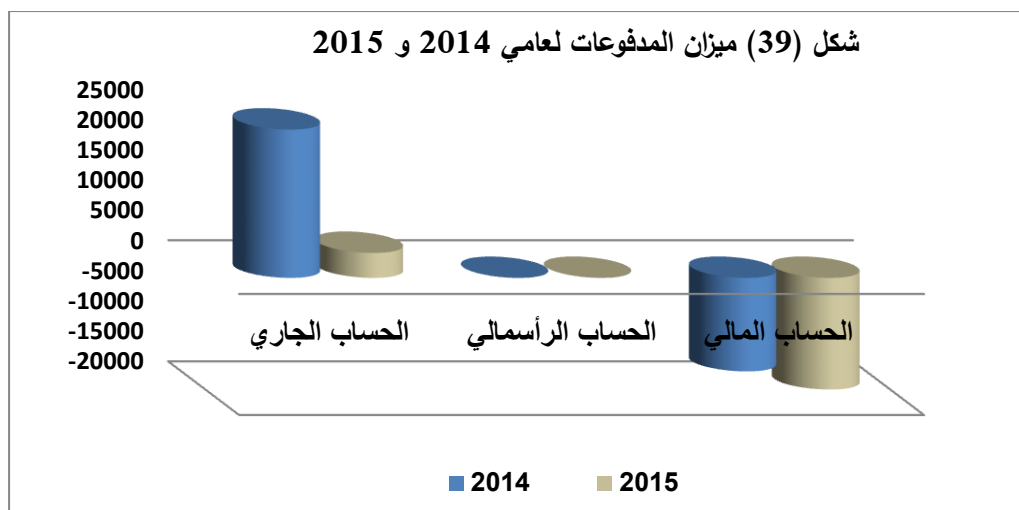
قيمة الاستيرادات على أساس سيف

## ثانياً - ميزان المدفوعات

يُعدّ القطاع الخارجي في الدول النامية النفطية المقرر الرئيس للفعاليات الاقتصادية من خلال مايولده من احتياطات أجنبية وسيولة نقدية، إذ لايزال الاقتصاد العراقي يُعدّ اقتصاداً تصديرياً يركز على ناتج رئيسي واحد هو النفط، الأمر الذي يعكس ارتباط العراق بشكل مباشر وغير مباشر بالسوق العالمية وإن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد رصيد البلد من العملات الأجنبية وبالتالي يقرر مستوى إنفاقه ودخله. وفي ضوء مامتوفر من بيانات أولية أشارت أرقام ميزان المدفوعات التي أُعدت على وفق تصنيف صندوق النقد الدولي واستناداً إلى منهجية الطبعة السادسة الصادرة عنه عام 2009 إلى تراجع ملحوظ في مؤشرات القطاع الخارجي لعام 2015، فقد أظهرت مؤشرات ميزان المدفوعات تراجع الفائض في صافي الحساب الجاري، أي في الصادرات والاستيرادات السلعية والخدمية، حيث سجل (4121.3) مليون دولار لعام 2015 بالمقارنة مع فائض بلغ (24427.9) مليون دولار عام 2014، أي بانخفاض مقداره (20306.6) مليون دولار، وإن جزءاً من هذا الفائض تحقق نتيجة لتقلص العجز في حساب صافي الخدمات بنسبة (40.3%) ولتحقق فائض في حساب الدخل الثانوي، فيما شكل فائض الحساب الجاري مانسبته (2.5%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2015 مقابل (11%) عام 2014.

أما المعاملات الرأسمالية فقد أسفرت عن عجز بلغ (-1.5) مليون دولار نتيجة للتحويلات الرأسمالية المحولة من العراقيين إلى ذويهم في الخارج، وسجل الحساب المالي انخفاضاً بمقدار (-18445) مليون دولار.

وقد أفضت التطورات السابقة عن تسجيل ميزان المدفوعات عجزاً بلغ (-13473.6) مليون دولار لعام 2015 مقارنة بعجز بلغ (-11871.2) مليون دولار عام 2014، ملحق الجدول (16) وقد أسهمت عدة عوامل في تسجيل هذا العجز كما مبين في أدناه من خلال استعراض مكونات ميزان المدفوعات:-



### 1- الحساب الجاري

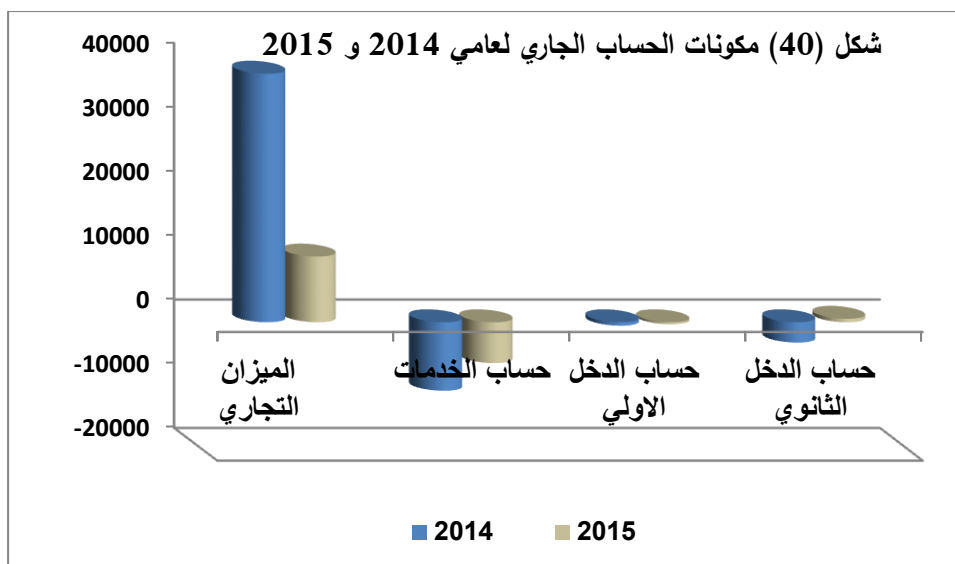
سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (4121.3) مليون دولار بالمقارنة مع فائض بلغ (24427.9) مليون دولار لعام 2014، ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى انخفاض فائض الميزان التجاري بنسبة (-73.6%) (وتجدر الإشارة إلى أنه تم احتساب كل من الصادرات والاستيرادات على أساس فوب) كما موضح في أدناه:

أ- سجل فائض الميزان التجاري لعام 2015 انخفاضاً بنسبة (-73.6%) قياساً بعام 2014 ليلبلغ (10253.3) مليون دولار مقابل (38780.8) مليون دولار عام 2014، ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات المتأتية من إيرادات النفط بنسبة (-48.5%)، إذ سجلت الصادرات الكلية مامقداره (43441.5) مليون دولار تحقق أغلبها من عوائد تصدير النفط الخام البالغة (43058.6) مليون دولار، كما بلغت قيمة صادرات المنتجات النفطية (191.8) مليون دولار، بالإضافة إلى (191.1) مليون دولار قيمة الصادرات الأخرى. بالمقابل فقد سجلت الاستيرادات الكلية مبلغاً مقداره (33188.2) مليون دولار على أساس فوب، منها (7562.9) مليون دولار تمثل الاستيرادات الحكومية و (25625.3) مليون دولار تمثل استيرادات القطاع الخاص، فيما سجلت مبلغاً مقداره (39045.1) مليون دولار على أساس سيف، إذ تم إستقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية (سيف) التي تمثل قيمة الشحن والتأمين.

ب- انخفاض العجز في حساب الخدمات بنسبة (40.3%) ليسجل (6359.8) مليون دولار لعام 2015 مقابل (10659.3) مليون دولار لعام 2014، ويعزى إلى انخفاض إجمالي الاستيرادات الكلية، الأمر الذي انعكس على انخفاض قيمة الشحن والتأمين التي بلغت (5856.8) مليون دولار كون العراق من البلدان المتلقية لأغلب أنواع الخدمات لاسيما خدمات النقل والتأمين والمالية، أما المقبوضات فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (51.5%)، إذ بلغت (6259.8) مليون دولار في عام 2015 مقابل (4131.0) مليون دولار لعام 2014.

ج- سجل صافي حساب الدخل الأولي عجزاً مقداره (-314.4) مليون دولار، إذ سجل جانب المقبوضات لدخل الاستثمار مبلغاً مقداره (281.7) مليون دولار، في حين سجل جانب المدفوعات مبلغاً مقداره (638.8) مليون دولار بضمنها الفوائد المدفوعة للخارج عن القروض الممنوحة إلى العراق البالغة (516.6) مليون دولار، فيما حقق صافي تعويضات العاملين فائضاً مقداره (42.7) مليون دولار.

د- حقق حساب الدخل الثانوي فائضاً بلغ (542.2) مليون دولار في عام 2015 مقارنة بعام 2014 الذي سجل عجزاً مقداره (-3162.8) مليون دولار، وقد تحقق ذلك الفائض نتيجة لارتفاع صافي التحويلات الخاصة والبالغة (417.4) مليون دولار عام 2015 مقابل (91.9) مليون دولار عام 2014 التي تضم تحويلات العاملين خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة إضافة إلى المساعدات العائلية المحولة من قبل غير المقيمين إلى ذويهم، كما حقق صافي التحويلات الرسمية فائضاً بلغ (124.8) مليون دولار عام 2015 بعد أن سجل عجزاً بلغ (-3254.7) مليون دولار عام 2014، وجاء ذلك نتيجة موافقة الأمم المتحدة على طلب العراق بتأجيل استقطاع نسبة (5%) من الإيرادات المتحققة عن صادرات العراق من النفط الخام كتعويضات عن حرب الخليج خلال عام 2015.



## 2- الحساب الرأسمالي

سجل صافي حساب التحويلات الرأسمالية انخفاضاً في العجز بنسبة (-84.2%) حيث بلغ (-1.5) مليون دولار عام 2015 مقابل (-9.5) مليون دولار عام 2014، حيث يمثل الجانب الدائن من هذا الحساب المساعدات والتحويلات الرأسمالية المقدمة إلى العراق من الخارج الذي سجل مبلغاً مقداره (2.6) مليون دولار لعام 2015، أما الجانب المدين من هذا الحساب فقد سجل (4.1) مليون دولار الذي يمثل التحويلات الرأسمالية إلى الخارج.

## 3- صافي الحساب المالي

سجل هذا الحساب انخفاضاً مقداره (-18445) مليون دولار الذي جاء نتيجة لانخفاض كل من:-

- أ- صافي الاستثمار المباشر إذ سجل انخفاضاً مقداره (-3168.6) مليون دولار الذي يعزى إلى زيادة معاملات الاستثمار الأجنبي في الداخل البالغة (3316.3) مليون دولار، في حين سجلت معاملات الاستثمار المباشر للعراقيين في الخارج مبلغاً قدره (147.7) مليون دولار.
- ب- سجل صافي استثمارات الحافطة انخفاضاً مقداره (-631.8) مليون دولار نتيجة لانخفاض موجودات الحكومة العراقية في المحفظة الاستثمارية في الخارج بمقدار (-651.8) مليون دولار، أما المطلوبات فقد سجلت انخفاضاً بلغ (15.1) مليون دولار.

- ج- سجل صافي الاستثمار الآخر انخفاضاً بقيمة (-1171.0) مليون دولار الناجمة عن انخفاض موجودات العراق من العملة والودائع في الخارج.
- د- بلغت الأصول الاحتياطية (-13473.6) مليون دولار لعام 2015 ويعزى إلى انخفاض الموجودات الأجنبية من العملة والودائع والاوراق المالية بمقدار (12926.3) مليون دولار.
- هـ- سجلت فقرة صافي السهو والحذف مبلغاً قدره (22564.8) مليون دولار بعد أن سجلت مبلغاً قدره (39874.5) مليون دولار عام 2014، أي بانخفاض مقداره (17309.7) مليون دولار وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني أن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، أو أن هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية أو للقطاع الخاص لم تغط بالكامل، وربما تفسر أن هناك قيوداً دائنة قُدرت أكثر من قيمتها.

الفصل السابع

نظام المدفوعات العراقي

**Iraqi Payment System**

## نظام المدفوعات العراقي (IPS) Iraqi Payment System

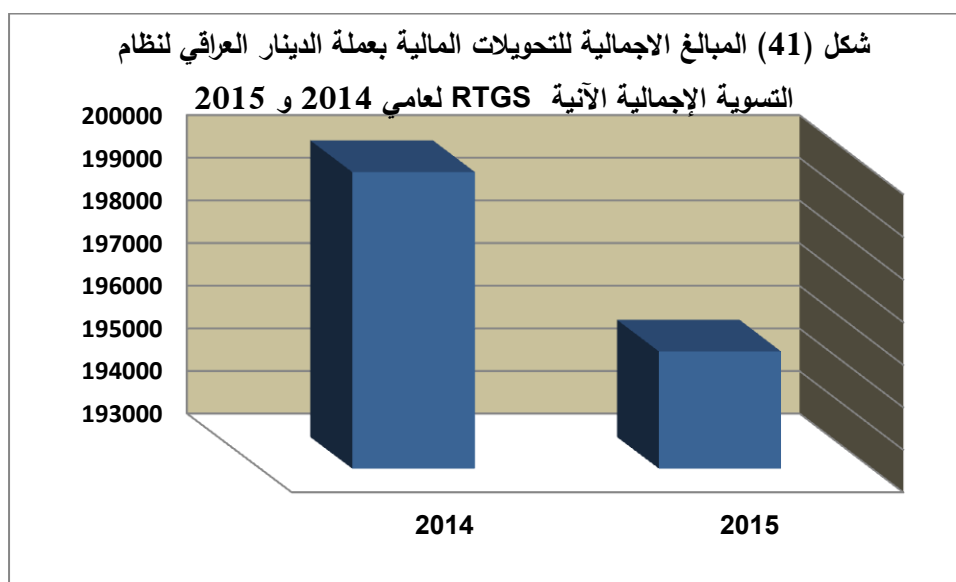
يملك العراق واحداً من أكثر أنظمة الدفع الإلكترونية المتطورة في العالم كخطوة أساسية لتطوير القطاع المصرفي العراقي وزيادة كفاءته وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في البلد من خلال تداول الأموال إلكترونياً ويعمل البنك المركزي العراقي على تطوير وتكامل البنية التحتية التكنولوجية لأنظمة الدفع الإلكتروني من خلال اهتمامه بالإطار القانوني والتنظيمي في بناء شبكة الاتصالات، اقتناء وتطوير الأنظمة، تطوير القطاع المصرفي وبناء القدرات وصولاً إلى التنفيذ الناجح لأنظمة الدفع مابين المصارف إلى جانب وضع الأساس لإدخال ونمو الخدمات المصرفية الحديثة في العراق.

### التطورات الحاصلة في نظام المدفوعات العراقي لعام 2015

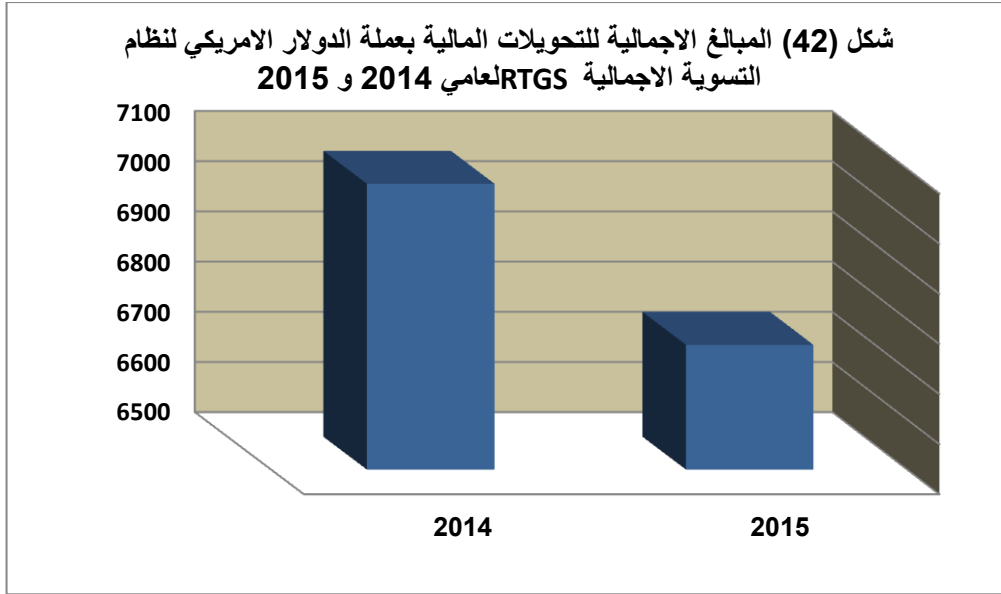
- 1- إطلاق النسخة المحدثة لأنظمة المدفوعات بجميع مكوناته (RTGS,C-ACH,CSD).
- 2- الانتهاء من عملية الفحص والاختبار الأولي للنسخة المترجمة لنظام مشروع الدفع بالتجزئة العراقي وتسلم ونصب جميع الأجهزة الخاصة في جميع المواقع.
- 3- حصول شركتي (العراقية والطيف) للتحويل المالي على ترخيص للاشتراك في نظام الدفع بالتجزئة وإصدار البطاقات المسبقة الدفع وحصول شركتي (آسيا حوالة ومحفظة العراق) على الترخيص للعمل كمزودي خدمات للدفع عن طريق الهاتف النقال.
- 4- فحص تكامل الأنظمة (integration testing) مع كل من مصرف بغداد والشركة العراقية .
- 5- إنجاز عمليات التهيئة والربط لمركز بيانات الإنتاج والتعافي من الكوارث (المديرية العامة لفرع البصرة).
- 6- تحديث نظام المقاصة الإلكترونية (C-ACH) بإضافة وظائف جديدة للحد من عمليات التزوير.
- 7- إعلام المصارف كافة باعتماد الرقم الموحد (IBAN) المكون من (23) مرتبة ابتداءً من 2016/10/1.
- 8- ربط المؤسسات الحكومية ودوائر الجباية (الهيئة العامة للضرائب، المديرية العامة للجوازات، مديرية المرور العامة) بمشروع (الدينار الإلكتروني ED) مع نظام

المدفوعات العراقي لغرض الجباية الإلكترونية وذلك لتحصيل المبالغ المستحقة والفواتير الخاصة بالدوائر أعلاه عن طريق استخدام أوامر الدفع واطئة القيمة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية C-ACH من خلال بطاقات الدفع المسبق.

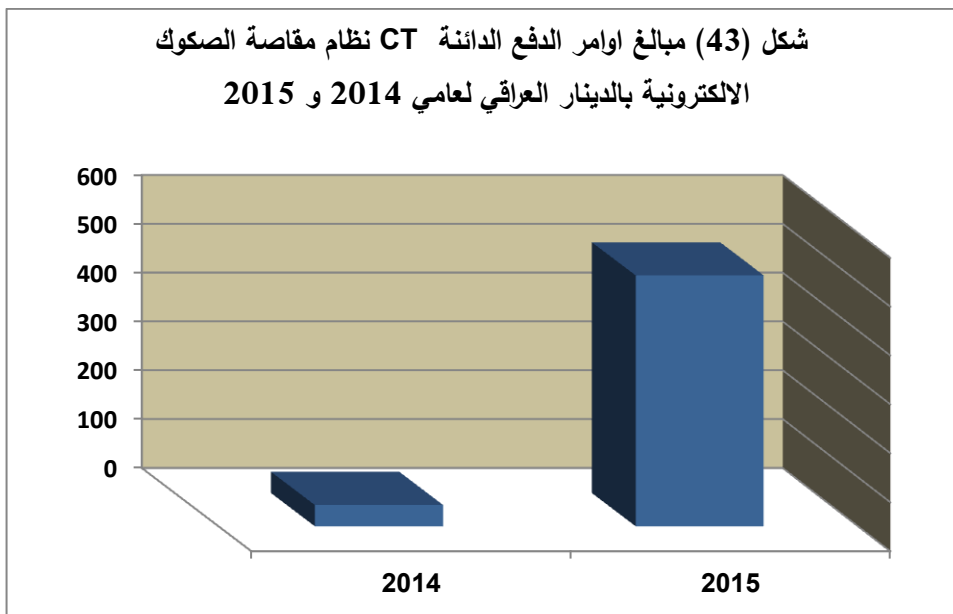
9- ارتفعت أعداد التحويلات المالية لنظام RTGS للمصارف الحكومية والأهلية ووزارة المالية خلال عام 2015 إلى (46,661) تحويل بالدينار العراقي مقابل (44,779) تحويل لعام 2014، أي بنسبة ارتفاع بلغت (4.2%)، أما مبالغها فقد انخفضت بنسبة (2.1-) لتبلغ (195.8) ترليون دينار مقارنة بـ(200) ترليون دينار في عام 2014، كما مبين في الشكل أدناه:

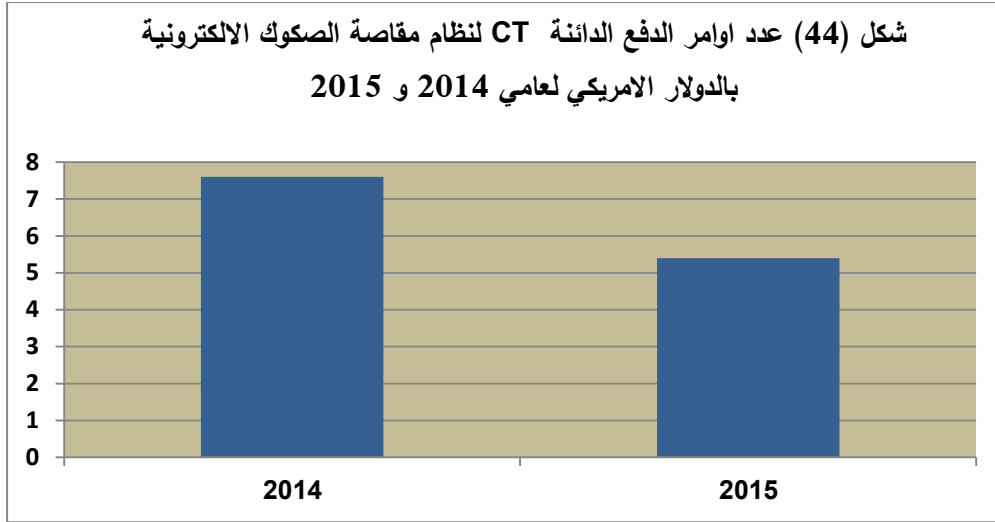


- أما بالنسبة إلى التحويلات بالدولار الأمريكي عبر هذا النظام فقد انخفضت خلال عام 2015 إلى (10489) تحويل بنسبة بلغت (-3%) مقارنة بعام 2014 التي سجلت (10814) تحويلًا، أما مبالغها فقد انخفضت من (7.1) مليار دولار عام 2014 إلى (6.7) مليار دولار عام 2015 بنسبة (-5.6%).

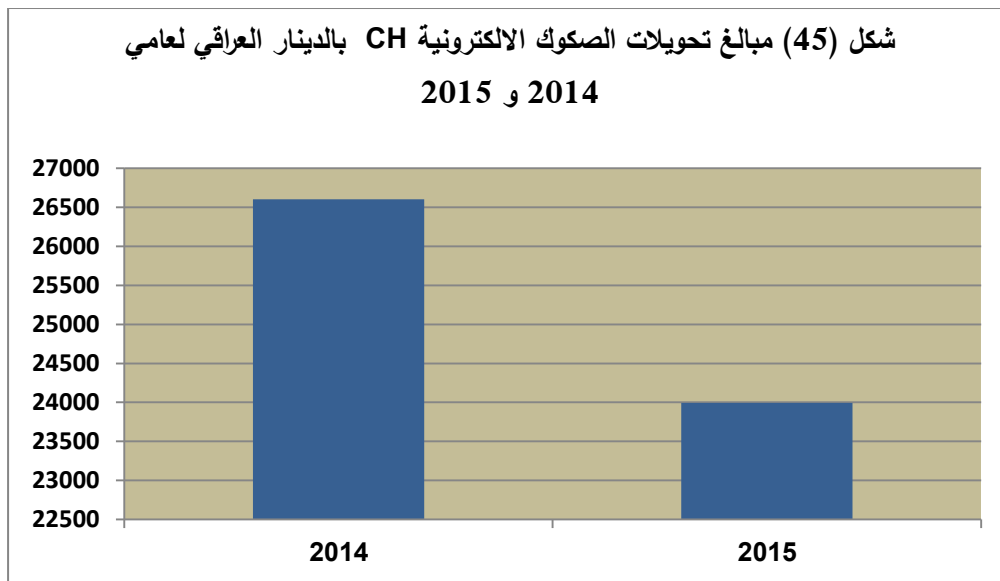


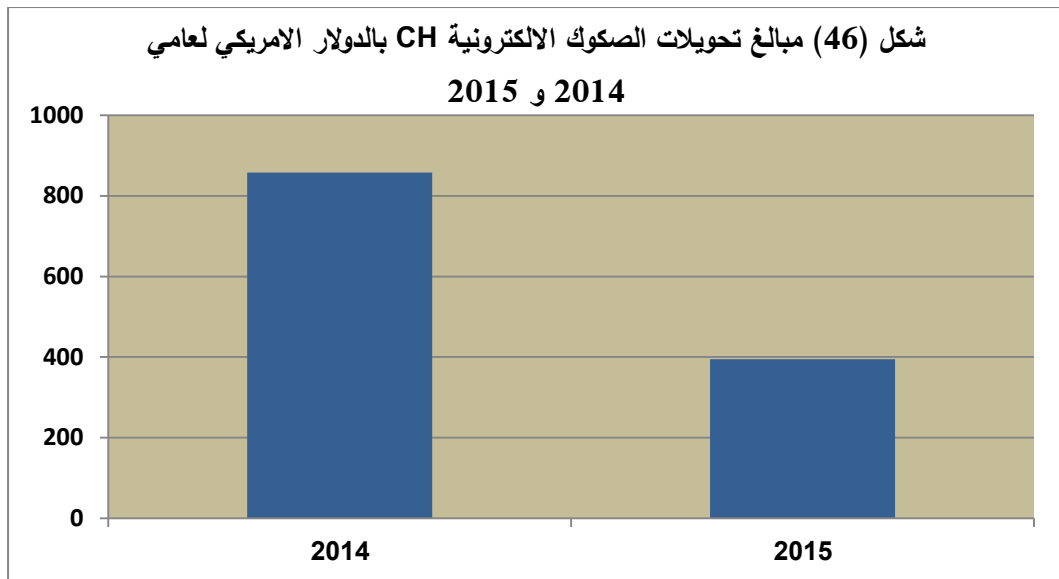
- إرتفع عدد أوامر الدفع بالدينار العراقي CT (CREDIT TRANSFER) لعام 2015 من خلال نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية بنسبة (133.1%)، حيث سجلت هذا العام (9313) تحويل مقابل (3995) تحويل لعام 2014، كما ارتفعت مبالغها لعام 2015 بنسبة (1084.8%)، حيث بلغت (513) مليار دينار لعام 2015 مقابل (43.3) مليار دينار لعام 2014، أما بالنسبة إلى عدد أوامر الدفع بالدولار الأمريكي فقد بلغت (1107) تحويل لعام 2015 قياساً بـ(1161) تحويلاً لعام 2014، وبنسبة إنخفاض بلغت (-4.7%)، كما انخفضت مبالغها إلى (5.4) مليون دولار عام 2015 مقارنة بـ(7.6) مليون دولار لعام 2014 وبنسبة (-28.9%).





- ارتفعت أعداد الصكوك الإلكترونية CH (CHECK) بالدينار العراقي خلال عام 2015 إلى (350884) صك، أي بنسبة (2.9%) مقارنة بالعام 2014 إذ بلغت (340964) صك في حين بلغ مجموع مبالغها (24) ترليون دينار لعام 2015 مقابل (26.6) ترليون دينار لعام 2014، أي بنسبة إنخفاض بلغت (-9.8%)، أما الصكوك الإلكترونية بالدولار فقد إنخفض عددها في عام 2015 إلى (2195) صك مقارنة بعام 2014 البالغة (2911) صك، أي بنسبة إنخفاض بلغت (-24.6%)، كما انخفضت مبالغها بالدولار إلى (395.3) مليون دولار لعام 2015 مقابل (857.6) مليون دولار وبنسبة (-53.9%).





#### الخطط المستقبلية لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني:-

- 1 - تعزيز دور أنظمة المدفوعات في الشمول المالي.
- 2 - إكمال الربط بين جميع المصارف لنظام الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني والهاتف النقال.
- 3 - إكمال مشروع ترميط أرقام الحسابات المصرفية (IBAN).
- 4 - تنفيذ نظام المتاجرة (Trading) لغرض تفعيل السوق الثانوية.
- 5 - دراسة وجود ضمانات للمصارف لتقليل تعثرات المقاصة.
- 6 - توطین الرواتب في الحسابات المصرفية.
- 7 - تنفيذ مشروع الجباية الإلكترونية من خلال ربط المؤسسات الحكومية ودوائر الجباية (الهيئة العامة للضرائب، المديرية العامة للجوازات، مديرية المرور العامة... الخ) مع نظام المدفوعات العراقي لتحصيل المبالغ المستحقة للدوائر أعلاه عن طريق إستخدام أوامر الدفع واطئة القيمة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية من إستخدام السفاتج وقد تم إختيار الهيئة العامة للضرائب للعمل معها.
- 8 - إكمال مشروع توحيد المواصفات الأمنية للصكوك وحسب الموعد المحدد لغاية 2016/6/1.

## الملاحق الإحصائية

جدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة

لعامي 2014 و 2015

مليار دينار

| الأنشطة الاقتصادية                             | القيمة المضافة<br>بالأسعار الثابتة<br>لعام 2014 | القيمة المضافة<br>بالأسعار الثابتة<br>لعام 2015 | الاهمية<br>النسبية % | نسبة التغير<br>% |
|------------------------------------------------|-------------------------------------------------|-------------------------------------------------|----------------------|------------------|
| الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك           | 7060.4                                          | 5148.2                                          | 3.0                  | -27.1            |
| التعدين والمقالع:-                             | 90523.6                                         | 101936                                          | 60.0                 | 12.6             |
| - النفط الخام                                  | 90195.8                                         | 101779.2                                        | 59.9                 | 12.8             |
| - الأنواع الأخرى من التعدين                    | 327.7                                           | 156.8                                           | 0.1                  | -52.2            |
| الصناعة التحويلية                              | 2036.4                                          | 1554.4                                          | 0.9                  | -23.7            |
| الكهرباء والماء                                | 2093.4                                          | 1950.1                                          | 1.2                  | -6.8             |
| البناء والتشييد                                | 13828                                           | 5192.7                                          | 3.1                  | -62.4            |
| النقل والمواصلات والخزن                        | 13320                                           | 10420.7                                         | 6.1                  | -21.8            |
| تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه         | 14448.8                                         | 13186                                           | 7.7                  | -8.7             |
| المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال:-      | 11610                                           | 11499.1                                         | 6.8                  | -1.0             |
| - البنوك والتأمين                              | 1836.2                                          | 1204.5                                          |                      | -34.4            |
| - ملكية دور السكن                              | 9773.8                                          | 10294.6                                         |                      | 5.3              |
| خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-            | 19500.2                                         | 19102.7                                         | 11.2                 | -2.0             |
| الحكومة العامة                                 | 15440.9                                         | 15610.8                                         |                      | 1.1              |
| الخدمات الشخصية                                | 4059.3                                          | 3491.9                                          |                      | -14.0            |
| المجموع حسب الأنشطة                            | 174420.8                                        | 169989.9                                        | 100                  | -2.5             |
| ناقصا: رسم الخدمة المحتسب                      | 548.1                                           | 359.0                                           |                      | -34.5            |
| الناتج المحلي الإجمالي                         | 173872.7                                        | 169630.9                                        |                      | -2.4             |
| المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء |                                                 |                                                 |                      |                  |

**جدول رقم (2)**  
**الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية**  
**لعامي 2014 و 2015**

مليار دينار

| الأنشطة الاقتصادية                             | القيمة المضافة<br>بالأسعار الجارية<br>لعام 2014 | القيمة المضافة<br>بالأسعار الجارية<br>لعام 2015 | الاهمية<br>النسبية % | نسبة<br>التغيير<br>% |
|------------------------------------------------|-------------------------------------------------|-------------------------------------------------|----------------------|----------------------|
| الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك           | 12682.0                                         | 9105.0                                          | 4.7                  | -28.2                |
| التعدين والمقالع :-                            | 117445.7                                        | 61978.5                                         | 32.2                 | -47.2                |
| - النفط الخام                                  | 116940.1                                        | 61626.9                                         | 32.00                | -47.3                |
| - الأنواع الأخرى من التعدين                    | 505.6                                           | 351.6                                           | 0.20                 | -30.5                |
| الصناعة التحويلية                              | 4930.1                                          | 3915.8                                          | 2.0                  | -20.6                |
| الكهرباء والماء                                | 5847                                            | 4530.0                                          | 2.4                  | -22.5                |
| البناء والتشييد                                | 18157.7                                         | 9061.4                                          | 4.7                  | -50.1                |
| النقل والمواصلات والخزن                        | 19433.9                                         | 15759.4                                         | 8.2                  | -18.9                |
| تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه         | 20387.2                                         | 20575.6                                         | 10.7                 | 0.9                  |
| المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال :-     | 20611.2                                         | 21510.7                                         | 11.2                 | 4.4                  |
| - البنوك والتأمين                              | 3116.1                                          | 2308.9                                          |                      | -25.9                |
| - ملكية دور السكن                              | 17495.1                                         | 19201.8                                         |                      | 9.8                  |
| خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية :-           | 40336                                           | 45967.4                                         | 23.9                 | 14.0                 |
| الحكومة العامة                                 | 33871.5                                         | 39899.9                                         | 20.7                 | 17.8                 |
| الخدمات الشخصية                                | 6464.5                                          | 6067.5                                          | 3.2                  | -6.1                 |
| المجموع حسب الأنشطة                            | 259830.8                                        | 192403.8                                        | 100                  | -26.0                |
| ناقصا: رسم الخدمة المحتسب                      | 930.1                                           | 688.0                                           |                      |                      |
| الناتج المحلي الإجمالي                         | 258900.7                                        | 191715.8                                        |                      | -26.0                |
| المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء |                                                 |                                                 |                      |                      |

**جدول (3)**  
**عرض النقد (M2,M1) ومكوناته لأشهر عامي 2014 و 2015**

مليار دينار

| الشهر             | العملة خارج البنوك | الودائع الجارية | M1    | اخرى  | M2     |
|-------------------|--------------------|-----------------|-------|-------|--------|
| كانون الثاني 2014 | 35204              | 39300           | 74504 | 14019 | 88523  |
| شباط              | 34485              | 37928           | 72413 | 14218 | 86631  |
| آذار              | 34441              | 38330           | 72771 | 14052 | 86823  |
| نيسان             | 35491              | 38292           | 73783 | 14179 | 87962  |
| أيار              | 35582              | 36450           | 72032 | 14425 | 86457  |
| حزيران            | 36409              | 36370           | 72779 | 13804 | 86583  |
| تموز              | 37268              | 35956           | 73224 | 14040 | 87264  |
| آب                | 35874              | 33776           | 69650 | 16762 | 86412  |
| أيلول             | 34963              | 34833           | 69796 | 17666 | 87462  |
| تشرين الأول       | 35388              | 35803           | 71191 | 17783 | 88974  |
| تشرين الثاني      | 34689              | 35526           | 70215 | 17810 | 88025  |
| كانون الأول       | 36072              | 36620           | 72692 | 18036 | 90728  |
| كانون الثاني 2015 | 35694              | 33392           | 69086 | 17976 | 87,062 |
| شباط              | 36622              | 31407           | 68029 | 17934 | 85,963 |
| آذار              | 39112              | 31923           | 71035 | 17909 | 88,944 |
| نيسان             | 40243              | 31209           | 71452 | 18029 | 89481  |
| أيار              | 40356              | 32277           | 72633 | 17988 | 90621  |
| حزيران            | 39896              | 31826           | 71722 | 17908 | 89630  |
| تموز              | 38729              | 31299           | 70028 | 17826 | 87854  |
| آب                | 36737              | 31517           | 68254 | 17419 | 85673  |
| أيلول             | 35972              | 31936           | 67908 | 17268 | 85176  |
| تشرين الأول       | 35645              | 32020           | 67665 | 17087 | 84752  |
| تشرين الثاني      | 34993              | 31054           | 66047 | 16889 | 82936  |
| كانون الأول       | 34855              | 30580           | 65435 | 17160 | 82595  |

جدول (4)

المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي

في السوق المحلية لاشهر عامي 2014 و 2015

دينار/ دولار

| الشهر        | 2014 | 2015 |
|--------------|------|------|
| كانون الثاني | 1222 | 1221 |
| شباط         | 1222 | 1241 |
| آذار         | 1222 | 1270 |
| نيسان        | 1218 | 1298 |
| أيار         | 1222 | 1309 |
| حزيران       | 1213 | 1305 |
| تموز         | 1215 | 1230 |
| آب           | 1213 | 1217 |
| أيلول        | 1204 | 1223 |
| تشرين الأول  | 1207 | 1220 |
| تشرين الثاني | 1200 | 1219 |
| كانون الأول  | 1205 | 1216 |
| المعدل       | 1214 | 1247 |

جدول (5)

الكميات المباعة من الدولار في البنك المركزي لعامي 2014 و 2015

مليون دولار

| 2015    |                      |      | 2014    |       |       | الشهر           |
|---------|----------------------|------|---------|-------|-------|-----------------|
| المجموع | حوالة/ تعزيز<br>رصيد | نقد  | المجموع | حوالة | نقد   |                 |
| 2828    | 2441                 | 387  | 3992    | 2760  | 1232  | كانون الثاني    |
| 1598    | 1427                 | 171  | 3423    | 2489  | 934   | شباط            |
| 2581    | 2262                 | 319  | 4713    | 3786  | 927   | آذار            |
| 3078    | 2525                 | 553  | 4232    | 3133  | 1099  | نيسان           |
| 3366    | 2870                 | 496  | 4266    | 2931  | 1335  | أيار            |
| 4956    | 4291                 | 665  | 4721    | 3344  | 1377  | حزيران          |
| 4999    | 4269                 | 730  | 3660    | 2500  | 1160  | تموز            |
| 5464    | 4780                 | 684  | 5154    | 3581  | 1573  | آب              |
| 3656    | 3154                 | 502  | 4931    | 3485  | 1446  | أيلول           |
| 3670    | 3217                 | 453  | 4143    | 3028  | 1115  | تشرين الأول     |
| 4693    | 4100                 | 593  | 4573    | 3120  | 1453  | تشرين الثاني    |
| 3415    | 2978                 | 437  | 3920    | 3008  | 912   | كانون الأول     |
| 44304   | 38315                | 5989 | 51728   | 37165 | 14563 | المجموع         |
|         |                      |      | 2735    |       |       | الاعتمادات      |
|         |                      |      | 54463   |       |       | المجموع النهائي |

جدول (6)

مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي لعامي 2014 و 2015

مليون دولار

| 2015                          |          | 2014                          |          | الشهر        |
|-------------------------------|----------|-------------------------------|----------|--------------|
| المشتريات من<br>وزارة المالية | المبيعات | المشتريات من<br>وزارة المالية | المبيعات |              |
| 0                             | 2828     | 4500                          | 3992     | كانون الثاني |
| 2000                          | 1598     | 2500                          | 3423     | شباط         |
| 2000                          | 2581     | 4000                          | 4713     | آذار         |
| 2750                          | 3078     | 3500                          | 4232     | نيسان        |
| 5500                          | 3366     | 3965                          | 4266     | أيار         |
| 2250                          | 4956     | 3500                          | 4722     | حزيران       |
| 3000                          | 4999     | 5300                          | 3660     | تموز         |
| 4000                          | 5464     | 3500                          | 5153     | آب           |
| 2500                          | 3656     | 3750                          | 4931     | أيلول        |
| 2500                          | 3670     | 5000                          | 4143     | تشرين الأول  |
| 3250                          | 4693     | 4500                          | 4573     | تشرين الثاني |
| 2700                          | 3415     | 3500                          | 3920     | كانون الأول  |
| 32450                         | 44,304   | 47515                         | 51728    | المجموع      |

جدول (7)

ارصدة الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة 7 أيام لعامي 2014 و 2015

مليار دينار

| الشهر        | 2014 | 2015 |
|--------------|------|------|
| كانون الثاني | 4297 | 359  |
| شباط         | 3045 | 497  |
| آذار         | 2380 | 400  |
| نيسان        | 2284 | 40   |
| أيار         | 775  | 169  |
| حزيران       | 3149 | 283  |
| تموز         | 500  | 236  |
| آب           | 323  | 159  |
| أيلول        | 353  | 212  |
| تشرين الأول  | 166  | 151  |
| تشرين الثاني | 345  | 168  |
| كانون الأول  | 383  | 332  |

جدول (8)

الاحتياطي الإلزامي لعامي 2014 و 2015

مليار دينار

| 2015               |                  | 2014               |                  | الشهر        |
|--------------------|------------------|--------------------|------------------|--------------|
| ودائع القطاع الخاص | الودائع الحكومية | ودائع القطاع الخاص | الودائع الحكومية |              |
| 3523               | 6989             | 3609               | 6322             | كانون الثاني |
| 3490               | 7322             | 3492               | 6270             | شباط         |
| 3461               | 6637             | 3612               | 6312             | آذار         |
| 3358               | 6400             | 3544               | 6366             | نيسان        |
| 3462               | 6518             | 3535               | 6349             | أيار         |
| 3456               | 6412             | 3724               | 6007             | حزيران       |
| 3428               | 6434             | 3681               | 5727             | تموز         |
| 3394               | 6429             | 3504               | 6086             | آب           |
| 3328               | 6202             | 3484               | 6355             | أيلول        |
| 3443               | 6135             | 3470               | 6703             | تشرين الأول  |
| 3233               | 6209             | 3488               | 6930             | تشرين الثاني |
| 3153               | 6228             | 3532               | 7045             | كانون الأول  |

جدول (9)

حوالات البنك المركزي العراقي استحقاق (91) يوماً خلال عامي 2014 و 2015

مليون دينار

| 2015               |               |               | 2014               |               |               | الشهر        |
|--------------------|---------------|---------------|--------------------|---------------|---------------|--------------|
| معدل سعر الفائدة % | المبلغ المسدد | المبلغ المباع | معدل سعر الفائدة % | المبلغ المسدد | المبلغ المباع |              |
| 5.00               | 284050        | 315750        | 4.70               | 379060        | 388350        | كانون الثاني |
| 5.00               | 260640        | 333080        | 5.00               | 230000        | 350000        | شباط         |
| 5.00               | 314600        | 538060        | 5.00               | 340020        | 312010        | آذار         |
| 5.00               | 315750        | 365000        | 4.85               | 388350        | 400040        | نيسان        |
| 5.00               | 333080        | 397840        | 5.00               | 350000        | 183400        | أيار         |
| 4.95               | 338020        | 400040        | 5.00               | 312010        | 242100        | حزيران       |
| 4.80               | 565040        | 400020        | 5.00               | 400040        | 252700        | تموز         |
| 4.65               | 397840        | 400050        | 5.00               | 183400        | 152000        | آب           |
| 4.50               | 400040        | 600070        | 5.00               | 242100        | 341950        | أيلول        |
| 4.25               | 400020        | 400050        | 5.00               | 252700        | 284050        | نتشرين الأول |
| 4.35               | 400050        | 282000        | 5.00               | 152000        | 260640        | تشرين الثاني |
| 4.30               | 600070        | 400040        | 5.00               | 341950        | 314600        | كانون الأول  |
| 4.73*              | 4609200       | 4832000       | 4.96*              | 3571630       | 3481840       | المجموع      |

\* معدل سعر الفائدة

جدول (10)

رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حسب  
النوع والقطاع لعامي 2014 و 2015

مليون دينار

| الفقرات          | كانون الأول 2014 | كانون الأول 2015 |
|------------------|------------------|------------------|
| الحكومة المركزية | 18,189,050       | 15,085,561       |
| جارية            | 15,862,747       | 11,697,201       |
| توفير            | 0                | 0                |
| ثابتة            | 2,326,303        | 3,388,360        |
| المؤسسات العامة  | 31,181,654       | 25,621,596       |
| جارية            | 26,929,206       | 21,327,017       |
| توفير            | 146              | 146              |
| ثابتة            | 4252302          | 4294433          |
| القطاع الخاص     | 24,702,632       | 23,636,904       |
| جارية            | 13,829,963       | 13,285,262       |
| توفير            | 9,978,287        | 9,636,345        |
| ثابتة            | 894,382          | 715,297          |
| المجموع          | 74,073,336       | 64,344,061       |

جدول (11)

رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع  
لعامي 2014 و 2015

مليون دينار

| الفقرات                   | كانون الأول 2014 | كانون الأول 2015 |
|---------------------------|------------------|------------------|
| الحكومة المركزية          | 8,367,709        | 10,879,901       |
| المكتشف                   | 1,076            | 1,207            |
| الاوراق التجارية المخصومة | 0                | 0                |
| القروض والسلف             | 8,366,633        | 10,878,305       |
| ديون متأخرة التسديد       | 0                | 389              |
| المؤسسات العامة           | 8,010,217        | 7,802,727        |
| المكتشف                   | 115,581          | 148,690          |
| الاوراق التجارية المخصومة | 0                | 0                |
| القروض والسلف             | 7,888,848        | 7,648,369        |
| ديون متأخرة التسديد       | 5,788            | 5,668            |
| القطاع الخاص              | 17,745,141       | 18,070,058       |
| المكتشف                   | 3,264,432        | 3,072,076        |
| الأوراق التجارية المخصومة | 185,310          | 153,858          |
| القروض والسلف             | 11,940,054       | 11,770,528       |
| ديون متأخرة التسديد       | 2,355,345        | 3,073,596        |
| المجموع                   | 34,123,067       | 36,752,686       |

جدول (12)

التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية (الحكومية والاهلية)  
لعامي 2014 و 2015

مليار دينار

| 2015                     |                    |                     | 2014                     |                    |                     |                                 |
|--------------------------|--------------------|---------------------|--------------------------|--------------------|---------------------|---------------------------------|
| المجموع الكلي<br>للمصارف | المصارف<br>الاهلية | المصارف<br>الحكومية | المجموع الكلي<br>للمصارف | المصارف<br>الاهلية | المصارف<br>الحكومية | القطاعات                        |
| 153.0                    | 153.0              | —                   | 130.1                    | 130.1              | —                   | الزراعة<br>والصيد               |
| 1.92                     | 1.9                | 0.02                | 2.5                      | 2.5                | —                   | التعدين                         |
| 260.9                    | 260.7              | 0.2                 | 815.9                    | 815.6              | 0.3                 | الصناعة<br>التحويلية            |
| 230.14                   | 230.1              | 0.04                | 360.5                    | 360.5              | —                   | الماء،<br>الكهرباء<br>والغاز    |
| 32443.7                  | 4227.6             | 28216.1             | 8719.0                   | 3117.3             | 5601.7              | التجارة،<br>المطاعم<br>والفنادق |
| 104.4                    | 100                | 4.4                 | 29117.5                  | 333.8              | 28783.7             | النقل، التخزين<br>والمواصلات    |
| 635.5                    | 635.4              | 0.1                 | 426.4                    | 426.4              | —                   | التمويل<br>والتأمين             |
| 3364.4                   | 3351.5             | 12.9                | 2182.6                   | 2164.9             | 17.7                | خدمات<br>المجتمع                |
| 2266.1                   | 277.1              | 1989.0              | 7344.6                   | 1756.5             | 5588.1              | العالم<br>الخارجي               |
| 1073.1                   | 1070.1             | 3.0                 | 1809.3                   | 1805.4             | 3.9                 | التشييد والبناء                 |
| 40533.2                  | 10307.4            | 30225.8             | 50908.4                  | 10913.0            | 39995.4             | المجموع<br>الكلي                |

ملحق جدول (13)

عدد الاسهم وحجم التداول وعدد العقود والشركات لعامي 2014 ، 2015

| عدد العقود المنفذة     |                           |           |           | حجم التداول(مليون دينار) |                           |           |           | القيمة السوقية للاسهم (مليون دينار) |                           |             |              | عدد الاسهم المتداولة (مليون سهم) |                           |           |           | القطاعات       |
|------------------------|---------------------------|-----------|-----------|--------------------------|---------------------------|-----------|-----------|-------------------------------------|---------------------------|-------------|--------------|----------------------------------|---------------------------|-----------|-----------|----------------|
| نسبة<br>التغيير<br>(%) | الاهمية<br>النسبية<br>(%) | 2014      | 2015      | نسبة<br>التغيير<br>(%)   | الاهمية<br>النسبية<br>(%) | 2014      | 2015      | نسبة<br>التغيير<br>(%)              | الاهمية<br>النسبية<br>(%) | 2014        | 2015         | نسبة<br>التغيير<br>(%)           | الاهمية<br>النسبية<br>(%) | 2014      | 2015      |                |
| -6.1                   | 46.2                      | 59,388.0  | 55,767.0  | -53.4                    | 78.0                      | 763,582.7 | 355,859.7 | -29.1                               | 27.5                      | 4,801,035.0 | 3,402,995.0  | -23.7                            | 93.1                      | 707,114.4 | 539,459.9 | القطاع المصرفي |
| 67.3                   | 1.0                       | 719.0     | 1,203.0   | -40.6                    | 0.3                       | 2,218.3   | 1,317.0   | -39.9                               | 0.1                       | 13,554.0    | 8,140.0      | 4.1                              | 0.2                       | 1,344.0   | 1,398.5   | قطاع التأمين   |
| -29.1                  | 0.0                       | 55.0      | 39.0      | 1846.6                   | 0.1                       | 17.6      | 342.6     | -25.3                               | 0.0                       | 3,185.0     | 2,378.0      | 2347.9                           | 0.1                       | 16.3      | 399.0     | قطاع الاستثمار |
| 84.6                   | 16.1                      | 10,548.0  | 19,476.0  | 15.3                     | 5.4                       | 21,503.5  | 24,802.4  | -13.0                               | 1.0                       | 148,496.0   | 129,162.0    | 20.1                             | 1.4                       | 6,749.3   | 8,107.0   | قطاع الخدمات   |
| 26.0                   | 18.9                      | 18,110.0  | 22,818.0  | 4.9                      | 8.7                       | 37,916.5  | 39,760.9  | 15.3                                | 4.3                       | 465,126.0   | 536,192.0    | 10.0                             | 4.5                       | 23,794.9  | 26,185.4  | القطاع الصناعي |
| -18.4                  | 7.5                       | 11,146.0  | 9,094.0   | -67.2                    | 4.2                       | 59,018.2  | 19,368.2  | -39.9                               | 2.4                       | 502,319.0   | 301,839.0    | -56.7                            | 0.3                       | 3,515.6   | 1,522.0   | القطاع الفندقى |
| 97.3                   | 5.9                       | 3,581.0   | 7,064.0   | 92.4                     | 1.3                       | 3,088.0   | 5,941.5   | -3.8                                | 0.6                       | 76,755.0    | 73,853.0     | 113.9                            | 0.2                       | 623.0     | 1,332.4   | القطاع الزراعي |
| 413.9                  | 4.3                       | 1,019.0   | 5,237.0   | -19.9                    | 1.9                       | 10,971.2  | 8,787.4   | 125.4                               | 64.0                      | 3,510,156.0 | 7,910,225.0  | 77.9                             | 0.2                       | 694.9     | 1,236.2   | قطاع الاتصالات |
| 15.4                   | 100.0                     | 104,566.0 | 120,698.0 | -49.2                    | 100.0                     | 898,316.0 | 456,179.7 | 29.9                                | 100.0                     | 9,520,626.0 | 12,364,784.0 | -22.1                            | 100.0                     | 743,852.4 | 579,640.4 | المجموع        |

جدول (14)

حوالات الخزينة العائدة لوزارة المالية استحقاق (182 و 364) يوماً لعامي 2014 و 2015

ملايين الدينانير

| 2015                                           |                       |                  | 2014                        |               |               |         | الشهر        |
|------------------------------------------------|-----------------------|------------------|-----------------------------|---------------|---------------|---------|--------------|
| المبلغ المسدد لحوالات استحقاق<br>(364،182) يوم | معدل سعر<br>الفائدة % | المبلغ<br>المباع | معدل<br>سعر<br>الفائدة<br>% | المبلغ المسدد | المبلغ المباع |         |              |
|                                                |                       | 364              |                             |               | 364           | 182     |              |
| 447000                                         |                       | -                | -                           | 50000         | -             | -       | كانون الثاني |
| 305000                                         |                       | -                | -                           | 50000         | -             | -       | شباط         |
|                                                |                       | -                | -                           | 50020         | -             | -       | آذار         |
|                                                |                       | -                | 5.10                        | 50010         | -             | 343850  | نيسان        |
| 475500                                         |                       | -                | 5.83                        | 0             | 475500        | 500000  | أيار         |
| 500000                                         |                       | -                | 6.00                        | 0             | 500000        | -       | حزيران       |
|                                                |                       | -                | 6.50                        | 0             | -             | 447000  | تموز         |
| 500000                                         |                       | -                | 6.37                        | 0             | 500000        | 305000  | آب           |
|                                                |                       | -                | -                           | 0             | -             | -       | أيلول        |
|                                                | 6.00                  | 112000           | -                           | 343850        | -             | -       | نتشرين الأول |
|                                                | 6.00                  | 52500            | -                           | 500000        | -             | -       | تشرين الثاني |
|                                                | 4.50                  | 200000           | -                           | 0             | -             | -       | كانون الأول  |
| 2227500                                        | 5.50*                 | 364500           | 5.96*                       | 1043880       | 1475500       | 1595850 | المجموع      |

\* معدل سعر الفائدة

جدول (15)

معدل نمو الأسعار لعام 2015 مقارنة بعام 2014

سنة الأساس 2007

| الفقرات                              | الوزن | المعدل السنوي<br>2014 | المعدل السنوي<br>2015 | نسبة التغير % |
|--------------------------------------|-------|-----------------------|-----------------------|---------------|
| الأغذية والمشروبات غير الكحولية      | 30.1  | 152                   | 151.5                 | -0.3          |
| الأغذية                              | 28.8  | 153.7                 | 153.2                 | -0.3          |
| الخبز والحبوب                        | 3.5   | 119.7                 | 120.6                 | 0.8           |
| اللحوم                               | 6.2   | 161                   | 160.2                 | -0.5          |
| الأسماك                              | 1.0   | 172.3                 | 171.4                 | -0.5          |
| اللبن والجبن والبيض                  | 4.3   | 126.9                 | 126.1                 | -0.6          |
| الزيوت والدهون                       | 0.4   | 109.3                 | 110.7                 | 1.3           |
| الفواكه                              | 3.1   | 162.9                 | 172.8                 | 6.1           |
| الخضراوات                            | 8.0   | 175.3                 | 169.7                 | -3.2          |
| السكر والمنتجات السكرية              | 1.6   | 146.8                 | 147.9                 | 0.7           |
| منتجات الأغذية الأخرى                | 0.7   | 148.4                 | 152.0                 | 2.4           |
| المشروبات غير الكحولية               | 1.3   | 114.1                 | 115.0                 | 0.8           |
| المشروبات الكحولية والتبغ            | 0.7   | 135.6                 | 136.5                 | 0.7           |
| الملابس والأحذية                     | 7.3   | 149.4                 | 150.5                 | 0.7           |
| الملابس                              | 5.8   | 149.3                 | 150.1                 | 0.5           |
| مواد الملابس                         | 0.7   | 155.4                 | 153.3                 | -1.4          |
| خدمات خياطة الملابس                  | 0.2   | 161.9                 | 167.4                 | 3.4           |
| ملابس رجالية جاهزة                   | 2.1   | 141.4                 | 142.4                 | 0.7           |
| ملابس نسائية جاهزة                   | 1.8   | 138.5                 | 138.0                 | -0.4          |
| ملابس أطفال جاهزة                    | 0.9   | 182.3                 | 186.4                 | 2.2           |
| تنظيف الملابس                        | 0.0   | 146                   | 150.5                 | 3.1           |
| الأحذية                              | 1.6   | 149.7                 | 152.0                 | 1.5           |
| السكن، المياه، الكهرباء، الغاز       | 31.3  | 162.5                 | 167.9                 | 3.3           |
| الإيجار                              | 21.2  | 179                   | 185.5                 | 3.6           |
| صيانة وخدمات السكن                   | 2.1   | 125.1                 | 127.7                 | 2.1           |
| امدادات المياه والكهرباء             | 2.3   | 225.7                 | 232.0                 | 2.8           |
| الوقود (البنزين والنفط والغاز)       | 5.7   | 89.6                  | 91.6                  | 2.2           |
| التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة | 6.4   | 123.2                 | 124.1                 | 0.7           |
| الأثاث والتجهيزات                    | 2.4   | 127.1                 | 127.5                 | 0.3           |
| الأجهزة المنزلية                     | 4.0   | 120.8                 | 122.1                 | 1.1           |
| الصحة                                | 2.3   | 168.6                 | 173.0                 | 2.6           |
| النقل                                | 11.1  | 110.3                 | 111.4                 | 1.0           |
| الاتصال                              | 2.9   | 77                    | 79.1                  | 2.7           |
| الترفيه والثقافة                     | 1.6   | 105.3                 | 105.5                 | 0.2           |
| التعليم                              | 1.0   | 167.5                 | 171.9                 | 2.6           |
| المطاعم                              | 1.4   | 150.5                 | 152.4                 | 1.3           |
| السلع والخدمات المتنوعة              | 3.9   | 148.8                 | 148.3                 | -0.3          |
| الرقم القياسي العام                  | 100.0 | 145.9                 | 148.0                 | 1.4           |
| الرقم القياسي بعد الاستبعاد          | 100.0 | 146                   | 148.5                 | 1.7           |

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

| جدول رقم (16)                                                                            |          |          |                                          |
|------------------------------------------------------------------------------------------|----------|----------|------------------------------------------|
| ميزان المدفوعات العراقي السنوي 2015 (اولي) حسب منهجية الطبعة السادسة (BPM6)              |          |          |                                          |
| IRAQ : BALANCE OF PAYMENTS(BPM6) Annual 2015 (Preliminary)                               |          |          |                                          |
| Million Of U.S \$                                                                        |          |          | (مليون دولار)                            |
| Items                                                                                    | ( FOB )  | (CIF)    | الفقرات                                  |
| <b>first-current account</b>                                                             | 4,121.3  |          | <b>اولا- الحساب الجاري</b>               |
| <b>1- Trade balance</b>                                                                  | 10,253.3 |          | <b>1- الميزان التجاري</b>                |
| Exports (F.O.B)                                                                          | 43,441.5 |          | الصادرات (فوب )                          |
| — Crude oil                                                                              | 43,058.6 |          | - النفط الخام                            |
| * Governmental                                                                           | 43,058.6 |          | - حكومي                                  |
| private                                                                                  | 0.0      |          | - خاص                                    |
| — Oil Products                                                                           | 191.8    |          | - المنتجات النفطية                       |
| - Governmental                                                                           | 146.8    |          | - حكومي                                  |
| - private                                                                                | 45.0     |          | - خاص                                    |
| — Other exports                                                                          | 191.1    |          | - الصادرات الاخرى                        |
| Imports                                                                                  | 33,188.2 | 39,045.1 | الاستيرادات                              |
| 1.Government Imports                                                                     | 7,562.9  | 8,897.6  | 1- الاستيرادات الحكومية                  |
| A- consumption imports                                                                   | 1,973.8  | 2,322.0  | أ- الاستيرادات الاستهلاكية               |
| B- capital imports                                                                       | 3,159.2  | 3,716.8  | ب- الاستيرادات الراسمالية                |
| C- Refined oil products                                                                  | 1,937.9  | 2,279.9  | ج- استيرادات المنتجات النفطية            |
| D- Other Gov.imports                                                                     | 468.1    | 550.8    | د- الاستيرادات الحكومية الاخرى           |
| E- Cost of currency printing                                                             | 23.9     | 28.1     | هـ- تكاليف طبع العملة                    |
| 2- Private Sector imports                                                                | 25,625.3 | 30,147.5 | 2- استيرادات القطاع الخاص                |
| A.Cons. goods imports                                                                    | 6,398.3  | 7,527.4  | أ - استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية   |
| B.Capital goods imports                                                                  | 19,195.2 | 22,582.7 | ب- استيرادات القطاع الخاص الراسمالية     |
| C.Oil products imports private secto                                                     | 31.8     | 37.4     | ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص       |
| <b>2- Services Account, net</b>                                                          | -6,359.8 |          | <b>2- صافي حساب الخدمات</b>              |
| Receipts                                                                                 | 6,259.8  |          | المقبوضات                                |
| Payments**                                                                               | 12,619.6 |          | المدفوعات**                              |
| <b>3- Primary Incom Account</b>                                                          | -314.4   |          | <b>3- حساب الدخل الاولي</b>              |
| Compensation of employee                                                                 | 42.7     |          | تعويضات العاملين                         |
| Investment Income                                                                        | -357.1   |          | دخل الاستثمار                            |
| Receipts                                                                                 | 281.7    |          | المقبوضات                                |
| Payments                                                                                 | 638.8    |          | المدفوعات                                |
| - Interest/external debt                                                                 | 516.6    |          | - الفوائد على الدين العام الخارجي        |
| - others                                                                                 | 122.2    |          | - اخرى                                   |
| <b>4- Secondary Incom Account</b>                                                        | 542.2    |          | <b>4 - حساب الدخل الثانوي</b>            |
| Special transfers Included Remittances                                                   | 417.4    |          | التحويلات الخاصة بضمنها تحويلات العاملين |
| Official                                                                                 | 124.8    |          | التحويلات الرسمية                        |
| Receipts                                                                                 | 197.9    |          | المقبوضات                                |
| Total of Grants                                                                          | 0.0      |          | اجمالي المنح                             |
| Other current transfers                                                                  | 197.9    |          | التحويلات الجارية الاخرى                 |
| Payments                                                                                 | 73.1     |          | المدفوعات                                |
| Total of Grants                                                                          | 35.0     |          | اجمالي المنح                             |
| Grants to Countries                                                                      | 35.0     |          | منح مقدمة من العراق الى دول              |
| Other current transfers                                                                  | 38.1     |          | التحويلات الجارية الاخرى                 |
| UN Compensation Fund                                                                     | 0.0      |          | صندوق التعويضات                          |
| Others                                                                                   | 38.1     |          | اخرى                                     |
| * : تمثل ارقام قسم النفط في المديرية العامة للاستثمارات بالبنك المركزي والمقبوضة نقدا .  |          |          |                                          |
| ** : بضمنها ( 5856.8 ) مليون دولار تكاليف الشحن والتأمين المستقطعة من قيمة الاستيرادات . |          |          |                                          |
| Note : Primary data adjustable according to Data Source.                                 |          |          |                                          |

| ميزان المدفوعات العراقي السنوي 2015 (اولي) حسب منهجية الطبعة السادسة (BPM6)                                     |           |                                                                                               |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| IRAQ : BALANCE OF PAYMENTS(BPM6) Annual 2015 (Preliminary)                                                      |           |                                                                                               |
| Million Of U.S.\$                                                                                               | ( FOB )   | (مليون دولار)                                                                                 |
| Items                                                                                                           |           | الفئات                                                                                        |
| <b>second- Capital Account/ net</b>                                                                             | -1.5      | <b>ثاني- صافي الحساب الراسمالي</b>                                                            |
| credit                                                                                                          | 2.6       | الذائن                                                                                        |
| debit                                                                                                           | 4.1       | المدين                                                                                        |
| <b>third- Financial Account/net</b>                                                                             | -18,445.0 | <b>ثالثا - صافي الحساب المالي</b>                                                             |
| <b>1- Direct investment /Net</b>                                                                                | -3,168.6  | <b>1- صافي الاستثمار المباشر (في الخارج-في الداخل)</b>                                        |
| Abroad                                                                                                          | 147.7     | في الخارج (صافي)                                                                              |
| In Iraq                                                                                                         | 3,316.3   | في الداخل (صافي)                                                                              |
| <b>2- Portfolio Investment /Net</b>                                                                             | -631.8    | <b>2- صافي استثمار الحافظة (الموجودات-المطلوبات)</b>                                          |
| Assets                                                                                                          | -646.9    | موجودات                                                                                       |
| <b>a-General Government</b>                                                                                     | -651.8    | أ - الحكومة العامة                                                                            |
| drawing                                                                                                         | 2,596.8   | المسحوب ( المستثمرة )                                                                         |
| paid                                                                                                            | 3,248.6   | المسدد ( المطفأة )                                                                            |
| <b>b- other Sectors</b>                                                                                         | 4.9       | ب - قطاعات أخرى                                                                               |
| drawing                                                                                                         | 5.0       | المسحوب ( المستثمرة )                                                                         |
| paid                                                                                                            | 0.1       | المسدد ( المطفأة )                                                                            |
| Liabilities                                                                                                     | -15.1     | مطلوبات                                                                                       |
| a-General Government                                                                                            | 0.0       | أ - الحكومة العامة                                                                            |
| drawing                                                                                                         | 0.0       | المسحوب ( المستثمرة )                                                                         |
| paid                                                                                                            | 0.0       | المسدد ( المطفأة )                                                                            |
| b-other Sectors                                                                                                 | -15.1     | ب - قطاعات أخرى                                                                               |
| drawing                                                                                                         | 72.6      | المسحوب ( المستثمرة )                                                                         |
| paid                                                                                                            | 87.7      | المسدد ( المطفأة )                                                                            |
| <b>3- Other Investment , net</b>                                                                                | -1,171.0  | <b>3- صافي الاستثمار الاخر</b>                                                                |
| <b>a- Official , net</b>                                                                                        | 8,814.4   | <b>أ- صافي الاستثمار الرسمي</b>                                                               |
| Assets                                                                                                          | 7,746.6   | الموجودات                                                                                     |
| Claims held abroad                                                                                              | 0.0       | المستحقات من الخارج                                                                           |
| DFI                                                                                                             | 1,674.4   | صندوق اعمار العراق /التغير في الرصيد المتاح                                                   |
| Trade Credit                                                                                                    | 6,030.0   | اتتمانات التجارة                                                                              |
| Other equity                                                                                                    | 42.2      | حصص الملكية الاخرى                                                                            |
| Liabilities                                                                                                     | -1,067.8  | المطلوبات                                                                                     |
| Capitlaized Interest                                                                                            | 0.0       | - الفوائد المرسمة                                                                             |
| Loan disbursements                                                                                              | 56.1      | - المسحوب من القروض                                                                           |
| Amortization                                                                                                    | -1,123.9  | - التسديدات                                                                                   |
| Trade Credits                                                                                                   | 0.0       | - اتتمانات التجارة                                                                            |
| <b>b- Private, net/ ODC's</b>                                                                                   | -9,806.4  | <b>ب- صافي الاستثمار لشركات الابداع الاخرى (الموجودات - المطلوبات)</b>                        |
| Assets                                                                                                          | -9,697.8  | الموجودات                                                                                     |
| Liabilities                                                                                                     | 108.6     | المطلوبات                                                                                     |
| <b>c- Foreign Deposits,net /Other Sectors</b>                                                                   | -179.0    | <b>ج- صافي الودائع في الخارج / قطاعات اخرى</b>                                                |
| <b>4- reserve assets</b>                                                                                        | -13,473.6 | <b>4- الاصول الاحتياطية</b>                                                                   |
| Central bank                                                                                                    | -13,473.6 | البنك المركزي                                                                                 |
| Reserves                                                                                                        | -13,473.6 | الاحتياطيات                                                                                   |
| Reserve Assets                                                                                                  | -13,473.6 | الموجودات الاحتياطية                                                                          |
| <b>a- Monetary Gold</b>                                                                                         | 0.0       | <b>أ- الذهب النقدي</b>                                                                        |
| <b>b- Special Drawing Rights</b>                                                                                | -547.3    | <b>ب- حقوق السحب الخاص</b>                                                                    |
| <b>c- Reserve Position in the Fund</b>                                                                          | 0.0       | <b>ج- وضع الاحتياطي لدى الصندوق</b>                                                           |
| <b>d- Foreign Assets</b>                                                                                        | -12,926.3 | <b>د- الموجودات الاجنبية</b>                                                                  |
| <b>1- Currency and Deposites</b>                                                                                | -6,276.3  | <b>1- العملة والودائع</b>                                                                     |
| With Monetary Authorities                                                                                       | -4,874.9  | لدى السلطات النقدية                                                                           |
| With Banks                                                                                                      | -1,401.4  | لدى البنوك الخارجية                                                                           |
| <b>2- Securities</b>                                                                                            | -6,650.0  | <b>2- الاوراق المالية</b>                                                                     |
| Equities                                                                                                        | 0.0       | سندات الملكية                                                                                 |
| Bonds & notes                                                                                                   | 0.0       | سندات واذونات                                                                                 |
| Money Market Instrument\Financial Derivatives,net                                                               | -6,650.0  | ادوات السوق النقدية / صافي المشتقات المالية                                                   |
| <b>3-Other Cliams</b>                                                                                           | 0.0       | <b>3-المستحقات الاخرى</b>                                                                     |
| <b>Fourth- Errors and omissions/Net: Financial Account-(current account+Capital Account)</b>                    | -22,564.8 | <b>رابعا - صافي السهو والخطأ: الحساب المالي - (الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)</b>            |
| Source : Central Bank Of Iraq \ Statistical and Research Department \ Balance Of Payments Statistics Division . |           | المصدر : البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث/ قسم احصاءات ميزان المدفوعات |